www.kassiounpaper.com

857

الاثنين 09 نيسان 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

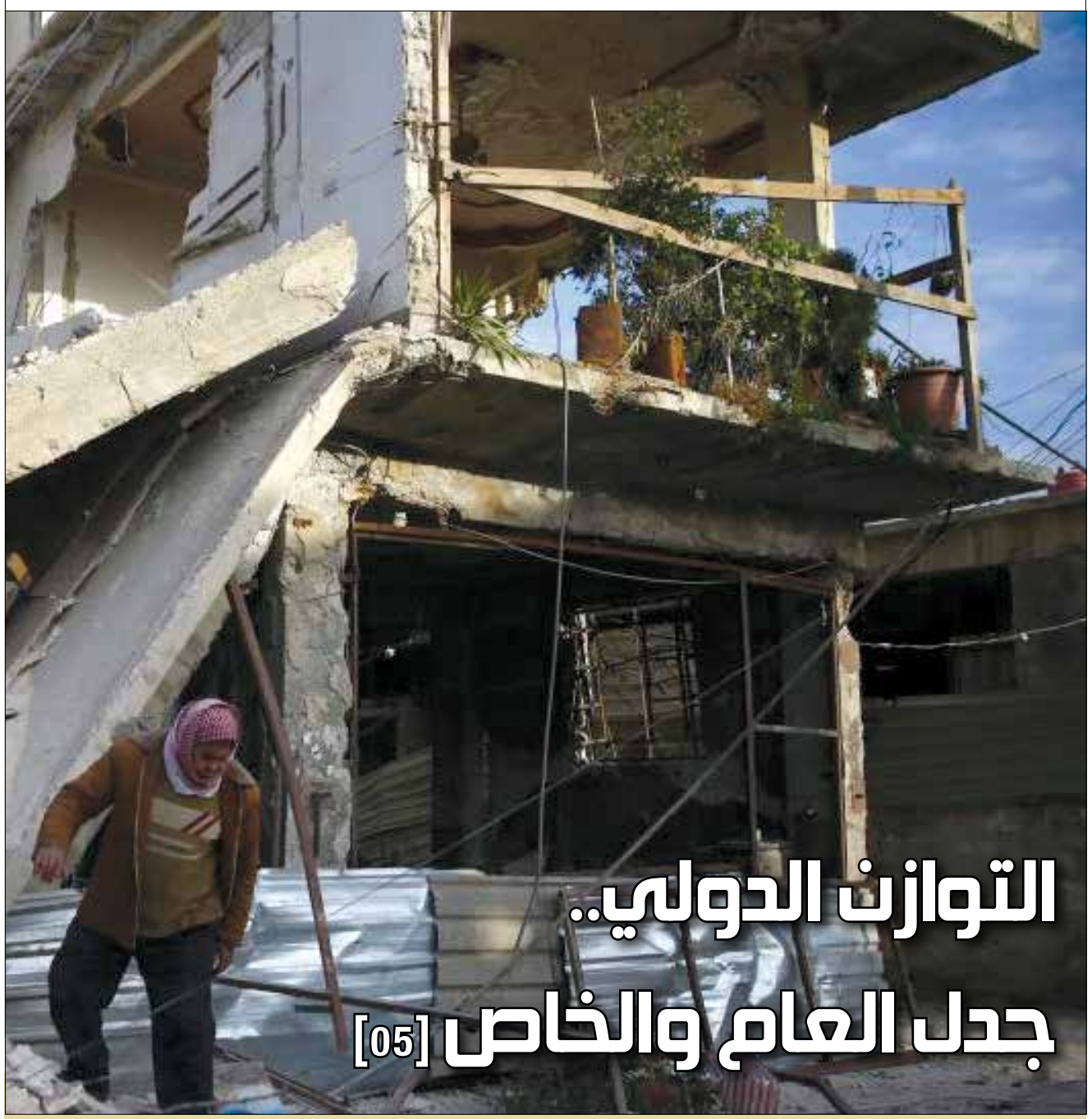

التوازن الدولي.. جدل العام والخاص [05]

الافتتاحية

الكيماوي من جديد

استيقظ العالم صباح اليوم الأحد على حملة دعائية واسعة جديدة حول استخدام السلاح الكيماوي، بعد أن كانت مشكلة الغوطة على وشك الانتهاء، على أثر استعادة مساحات واسعة منها إلى سلطة الدولة السورية، وفي الوقت الذي كان التفاوض مستمراً حول استكمال العملية بحيث تشمل مدينة دوما بموجب اتفاق مبرم برعاية الطرف الروسي.

لقد كانت تهمة استخدام السلاح الكيماوي منذ بداية الأزمة، إحدى الأدوات الأمريكية – الغربية لممارسة المزيد من الضغوط في الميدان السوري، بغية الحصول على مكاسب جديدة، وانتهت تلك الحملات عموماً بضربات موضعية، أقرب إلى الاستعراض منها إلى العمل العسكري الجدي، أو على الأقل دون أن ترتقي إلى مستوى الحملات الإعلامية، مما يعني أن لها وظيفة أخرى غير طابعها العسكري العدواني المدان بكل الأحوال، وبالدرجة الأولى، وظيفة سياسية، وأداة ابتزاز تستهدف قبل كل شيء العملية السياسية وتحاول منع تقدمها.

وبغض النظر عن جدية احتمال العدوان، ووظيفته العسكرية المباشرة، بعد التهديدات الوقحة التي أطلقها الرئيس الأمريكي، فإن هذه الحملة الجديدة على الأرجح، هي رد على التطور النوعي الذي حصل في سياق الأزمة السورية، من خلال إنهاء الوجود المسلح في غوطة دمشق، ومحاولة لمنع تحويله إلى دافع لتقدم العملية السياسية إلى الأمام، وبعد اجتماع الترويكا « الروسية الإيرانية التركية» وتأكيدها مجدداً على أولوية الحل السياسي، وسعيها إلى تفعيل اللجنة الدستورية التي كانت من مخرجات مؤتمر الحوار السوري في سوتشي، مما يعني أن الوضع يتجه إلى استمرار تراجع الدور الأمريكي في الأزمة السورية، الذي يمر بمأزق جديد عصي على الحل حتى في الشمال السوري، وفي ظل الوجود العسكري الأمريكي المباشر، الذي يقف أمام خيارين أحلاهما مر بالنسبة إلى الاستراتيجية الأمريكية، استراتيجية استدامة الاشتباك.

وبالنظر إلى المواقف والتصريحات المتناقضة لأقطاب الإدارة الأمريكية، خلال الشهر الفائت فقط، ما بين بقاء أو انسحاب القوات الأمريكية من سورية، يمكن القول، بأن الحملة الكيماوية الإعلامية الراهنة، والتهديد بتوجيه ضربات عسكرية، هي في جانب منها أحد مفاعيل الانقسام الحاد في الإدارة الأمريكية، وأحد أشكال تصدير الأزمة إلى الخارج.

وبكل الأحوال، سواء نفذت قوى الحرب في الإدارة الأمريكية، تهديداتها أم لم تنفذ، فإن الثابت، وبحكم التوازن الدولي الجديد، إن واشنطن تمضي إلى المزيد من الانكفاء والتراجع.

وكما اكدنا مراراً، نؤكد اليوم أن الرد على العربدة الأمريكية ،والنفاق الأمريكي، والاحتلال الأمريكي في العديد من المناطق السورية، وكل أشكال الوجود الأجنبي الأخرى، يكمن بالإسراع بالحل السياسي للأزمة السورية، وفق القرار 2254، والإسراع بتشكيل اللجنة الدستورية، واستئناف مفاوضات جنيف، أما استمرار الأزمة، فيهيئ الأجواء لاستمرار العدوانية الأمريكية، ويوفر لها الذرائع للإقدام على أعمال عدوانية جديدة.

ملف «سورية 2018»

سورية... ومآلات التأرجح التركي

06

شؤون اقتصادية

شهادات الإيداع باب خصخصة الدين العام

12

شؤون محلية

القانون 10 سجالات واستثمار بالحقوق

15

شؤون عربية ودولية

الـ«كوشوك» المُرعب

19

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

«كيف عايشين»

لقاء حميمي جمعنا بمجموعة من العمال يعملون في أحد المعامل الذي يضم بين جدرانه أكثر من ألف عامل، والصناعة التي ينتجون بها تحمل لهم الكثير من المخاطر المهنية، التي يغض الطرف عنها ربّ العمل والمؤسسات التي من المفترض أن تكون حامية للعمال من مخاطرها، ومن الكوارث الصحية التي تسببها لهم، ولكن لا حياة لمن تنادي!

العمال، بتجربتهم الطويلة نسبياً في العمل تكوّن وعيهم بمصالحهم، واستفاضوا بالشرح عن واقع أجورهم، وعبروا عنها بمرارة، بلغتهم الخاصة التي كانت تعكس فهماً متقدماً لآلية النهب، التي تتعرض لها قوة عملهم في سياق عملية الإنتاج، وهم بهذا قد اكتشفوا بتجربتهم قوانين النهب الرأسمالي، دون أن تكون لهم دراية مسبقة أو معرفة بالاقتصاد السياسي، وما طرح به من قوانين وتوضيحات سياسية واقتصادية لآلية النهب الرأسمالي، المتمثل بقانون فائض القيمة أو الربح المتحقق من عمل العمال. لقد صاغ العمال القانون ذاك على طريقتهم وببساطة شديدة، وسأقولها كما قالوها« دخلنا إلى العمل والمعمل كان ينتج كمية محدودة في اليوم، وبعد عمل استمر لسنوات تضاعف إنتاج المعمل إلى مائة وخمسين ضعف، وتطورت خطوط الإنتاج وزاد عددها، وارتقى المعمل بالتكنولوجيا المستخدمة، وكانت أجورنا في بدايات عملنا ما يعادل ثلاثين دولاراً وبعد سنوات من العمل مازال أجرنا يعادل الثلاثين دولاراً وهذا يعني: ما حققناه بزيادة الإنتاج انعكس ربحاً لرب العمل، الذي مكنه من تطوير معمله إلى هذا المستوى الذي نحن فيه».

العمال، فهمهم هذا، مكنهم من اكتشاف مصدر بؤسهم، ومصدر فقرهم، وطرحوا سؤالاً مهماً على أنفسهم، وهم يتحدثون، وهو: كيف السبيل لاسترداد حقنا فيما ننتجه؟ وكان الجواب العملي الذي توصلوا إليه بتجربتهم وقرروا الذهاب به إلى الحدود التي تمكنهم من تحقيق مطالبهم، فقرروا الإضراب ونظموا أنفسهم وكان في بالهم مسألة على درجة كبيرة من الأهمية، وهي: أن يحموا المعمل من عبث المتهورين، ومن عبث رب العمل لتحميلهم قضية جنائية يستخدمها في التخلص على الأقل من العمال النافذ رأيهم بين العمال، وهم قادتهم الفعليون.

ما نود قوله فيما سردنا أعلاه: أن الطبقة العاملة السورية ستشق طريقها نحو انتزاع حقوقها المشروعة الاقتصادية والسياسية، وخاصةً حقوقها الديمقراطية في التعبير عن تلك الحقوق، حتى لو تخلف عنها من هم مفترضون بتمثيل مصالحها، والواقع هو أصدق إنباءً من كل الشعارات التي لاتسمن ولا تغني من جوع.

العربة والحصان

منذ أن أحدثت وزارة التنمية الإدارية، بغية معالجة مشاكل القطاع العام والترهل الإداري، كانت الوزارة تنطلق من مبدأ: أن المشكلة الأساس تكمن في العنصر البشري، أي: الموظف أو العامل، دون النظر إلى الظروف الموضوعية التي أدت إلى تأخر القطاع العام وخسارته، بسبب السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي وضعت القطاع في منافسة غير شريفة مع القطاع الخاص، إضافة إلى دور قوى الفساد في جهاز الدولة، هذه الأسباب كلها لم تلاحظها الوزارة أثناء وضع خططها للإصلاح الإداري.

■ ميلاد شوقي

و بسبب ابتعاد الوزارة عن الأسباب الحقيقية لتراجع القطاع العام، والترهل الإداري الذي أصابه، لم تنجح خططها حتى الآن، ومنذ أن أحدثت هذه الوزارة لم تستطع أن تقدم حلاً عملياً، للمشاكل الكثيرة التي من المفروض أنها من صلب اختصاصها.

أين تكمن المشكلة؟

ترى وزارة التنمية الادارية بأنها حققت نقلة نوعية في مجال عملها، وأن: «إن الإدارة العامة بقدر ما امتلكت من نقاط قوة إلا أنه أصابها الخلل في مكامن كثيرة أدت إلى ترهلها وضعف مردودها، وارتفاع التكاليف الاقتصادية للخدمات العامة، والخدمات التي يطلبها المواطن والمؤسسات، مما جعل العديد من المؤسسات الاقتصادية اليوم تعاني فقدان الربحية»

ليس واقعياً القول، بأن سبب الخلل في المؤسسات الاقتصادية وتحولها إلى مؤسسات خاسرة، هو ارتفاع تكاليف الخدمات العامة التي يطلبها المواطن، مع العلم أن العديد من المؤسسات الاقتصادية رفعت قيمة خدماتها ابتداء بالشركة العامة للمخابز، إلى المصارف الحكومية والاتصالات، وكذلك معامل القطاع العام التي خسرت نتيجة الإهمال الحكومي لها ، بل أن السبب الرئيس لخسارة مؤسسات القطاع العام، هو: مستوى الفساد الكبير الذي تعاني منه هذه المؤسسات، و هو الذي منع هذه المؤسسات من القيام بالدور المطلوب منها في الخدمات التي تقدمها للمواطن، و كذلك بسبب التوجهات الحكومية نحو الخصخصة والتشاركية مع القطاع الخاص، مع العلم أن الدستور حدد في المادة الرابعة عشر: «أن المؤسسات والمرافق العامة هي ملكية عامة تتولى الدولة استثمارها وإدارتها لصالح مجموع الشعب» أي أنه تمت مخالفة الدستور، من خلال هذه القوانين التي أدت إلى عدم قيام هذه المؤسسات بالدور المطلوب منها في ظل السياسات الليبرالية المتبعة، والتوجهات الحكومية التي باتت اهم من الدستور كما يبدو.

هجومٌ حكومي على الأجور!

إن استمرار السياسات الحكومية الليبرالية، وخصوصاً الحديث عن ربط الأجور بالإنتاج، واعتبار أن ما يجري حالياً، هو: وضع للعربة قبل الحصان، وأن الزيادات على الرواتب غير مجدية ولا تتلاءم مع متطلبات المعيشة، يكشف مرة اخرى عن عدم الاهتمام الحكومي بالفارق الهائل بين الاجور ومستوى المعيشة.

إذا سلمنا بالخطة المتعلقة بضرورة ربط الأجور بالإنتاج، فهذا يعني: الاعتراف بأنّ قوة العمل شريك أساسي في عملية الإنتاج، وبالتالي: على كتلة الأجور والرواتب أن تحصل على نصيب مساوٍ لما يأخذه رأسمال من الدخل الوطني، وعليه يجب تغيير ميزان توزيع الدخل الوطني من 13 % للأجور و87 % للأرباح إلى 50 % للأجور 50 % للأرباح، ولكن هذا التوزيع لايتناسب والسياسات الاقتصادية، بل ربما تعني عكسها، فالقصد بخفض الرواتب يعني أن تتناسب مع تراجع الإنتاج، أو على الأقل الحفاظ على المستوى المتدني للأجور دون النظر إلى مستوى الأسعار، وحاجة العامل لتأمين احتياجاته، وقوت يومه، ليستطيع تجديد قوة عمله، علماً أن 31 % من السوريين اليوم غير أمنين غذائياً وهناك 45 % على هامش على الأمن الغذائي.

ليس واقعياً القول بأن سبب الخلل في المؤسسات الاقتصادية وتحولها إلى مؤسسات خاسرة هو ارتفاع تكاليف الخدمات العامة التي يطلبها المواطن

الحكومة والدستور

حبذا لو تقوم الجهات الحكومية المعنية بالاسترشاد بالدستور، قبل أن ترسم سياساتها، وأن تنظر إلى مستوى الفساد في مؤسسات الدولة، المسبب الرئيس لخسارة تلك المؤسسات، وأن تبتعد عن الموظف والعامل، ولا تنظر إلى أجورهم ورواتبهم الهزيلة لتضيف منها إلى حساب قوى رأسمال وتضاعف أرباحها.

التأمين الصحي.. إلى أين؟

في آخر تطورات مسألة التأمين الصحي للعاملين في الدولة، يجري الحديث حالياً عن قرب الانتهاء من دمج التأمين الصحي لكل من القطاعين الإداري والاقتصادي، مع الإشارة إلى أن هذه الخطوة تأتي ضمن مساع تهدف إلى تحقيق جانب من العدالة والتوازن في التغطيات المقدمة للقطاعين، لكن ذلك يثير مخاوف العمال، لأنه ببساطة قد يعني مزيداً من الاقتطاعات من الحقوق التأمينية للعامل، الذي يعي جيداً أنها ستكون عدالة في ممارسة الظلم لا عدالة في رد الحقوق.

■ غزل الماغوط

فالعمل ـ على تحديث البنية التشريعية عبر مشروع قانون التأمين الجديد ـ لا يحمل بشارة خير للعمال الذين اعتادوا على أن تصب أية قوانين جديدة في صالح المستثمرين على حساب أصحاب الحقوق، ما قد يعني مزيداً من الانحسار في المظلة التأمينية، أو مزيداً من الحسم والاقتطاعات من أجره الهزيل.

لا جديد!

كان مصدر مسؤول في وزارة المالية، قد تحدث عن أن حجم الزيارات التي يقوم بها العمال المؤمن عليهم ـ سواء أكانت للطبيب أو المخبر ـ قد انخفض إلى نحو 90 %، بعد إصدار القرار القاضي بتخفيض الزيارات من 48 زيارة سنوية إلى نحو 12 فقط، وهو تصريح لا يحمل أي جديد، فمن الطبيعي أن يتراجع عدد المقبلين على الاستفادة من التأمين الصحي إثر خفض الزيارات الصحية المسموحة لهم إلى الربع، فهل هو اعتراف ضمني أن خطوة كهذه جاءت لهذا الغرض بالذات؟ وإلا فما الغاية من حرمان العامل من حقه في زيارة الطبيب كلما دعت الحاجة؟

العامل هو السبب!

الإجابة عن التساؤل السابق تأتي ضمناً في سياق التصريحات التي نسمعها كل حين من مختلف الجهات المسؤولة عن التأمين الصحي، حيث يخبروننا دائماً أن سوء استخدام الخدمة التأمينية من طرف العمال المؤمن عليهم يشكل المعضلة الأصعب في ملف التأمين، وهكذا يجري الإلقاء بسائر الأخطاء والعثرات على عاتق المؤمن عليهم، فهم «يفتقرون إلى الثقافة التأمينية، ويسيئون استخدام بطاقة التأمين، ويتعاملون معها كما لو كانت بطاقة راتب، يجب أن يستفاد منها قدر المستطاع من دون وجود مبرر صحي يستدعي ذلك..» وهكذا يتم تجيير سوء الواقع التأميني الصحي كله على العاملين بمثل هذه العبارات، في حين تتم تبرئة كل من شركات تقديم الخدمة الطبية، التي باتت مساعيها إلى الربح على حساب صحة العمال معروفة للجميع، وشبكة الأطباء والمشافي والصيدليات المتعاقدة، وهو ما لا ينفي بالطبع حصول إساءة الاستخدام من قبل بعض العاملين، لكنها بطبيعة الحال تأتي كنتيجة لا كسبب في قصور قطاع التأمين الصحي.

نتيجة.. لا مبرر

بسبب سوء التعامل والمزاجية المحسوبية، ومحدودية التغطية التأمينية، وعدم كفايتها، يتفاقم إحساس العمال بأن التأمين الصحي جاء لاستغلالهم ونهب نقودهم لا لضمان حقوقهم أو الحفاظ على صحتهم، وهكذا ينمو لديهم الإحساس بالحذر من هذا «الدخيل» وضرورة التعامل معه بحنكة وشطارة حتى لا تذهب اشتراكاتهم الشهرية سدى.

ومن الضروري ألا ننسى، أن إحساس العمال بالغُبن والاستغلال في التأمين الصحي، والذي قد يقود بعضهم إلى إساءة استخدام البطاقة، راجع في المقام الأول إلى شركات تقديم الخدمة الطبية، تلك الشركات الخاصة التي حولت التأمين من تكافل اجتماعي إلى مشروع استثماري ربحي لا أكثر، مما يستدعي تقليص الدور المنوط بها، مقابل زيادة حصة الدولة بالتغطية الصحية واستعادة دورها الإشرافي الكامل على هذا القطاع، بعيداً عن الخصخصة والاستثمار.

الرقة .. العاملون في الصحة: «لقمة الشّبعان عالجوعان بطيّة!»

■ قاسيون

وصلت إلى قاسيون يوم الخميس 2018/4/5 شكوى من عدد من العاملين في مديرية الصحة في الرقة، من أصحاب العقود السنوية والشبابية وذوي الشهداء.

الشكوى تبين: أن عددهم حوالي 220 عاملاً، وأنهم منذ ثلاثة أشهر دون رواتب، بانتظار توقيع تجديد عقودهم من وزير الصحة، وهذه العقود جرى توقيعها من مدير صحة الرقة بالوكالة، لأن مدير الصحة السابق توفي منذ أكثر من شهرين، ولم يجر تعيين بديل عنه، وكذلك موقعة من المحافظة، وموجودة في وزارة الصحة منذ أكثر من أسبوعين، علماً أنهم قائمون على رأس عملهم ويمارسون مهامهم.

وتناشد شكوى العاملين قاسيون: الوقوف إلى جانبهم، فكيف لهم أن يعيشوا هم وأسرهم في ظل استفحال الغلاء، وحتى هذه الرواتب الهزيلة التي لا تكفي سوى أيام لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، يمنون بها علينا وهي حقنا، فلماذا هذا التأخير دون سبب، أم أنّه كما يقول المثل الشعبي: «لقمة الشّبعان على الجوعان بطّية!»

وقاسيون، إذ تنشر الشكوى، تتوجه إلى وزارة الصحة، وتقف إلى جانب العاملين ومطلبهم، بالإسراع بتوقيع العقود وصرف أجورهم علّها تسد جزءاً من الرمق والجوع.

الطبقة العاملة

فرنسا - تصعيد نقابي

صعد اتحاد نقابات العمال الفرنسي من تحركاته الاحتجاجية ضد إصلاحات الرئيس إيمانويل ماكرون، الساعية إلى تقليص أعداد موظفي القطاع العام، وغلق باب الانتدابات، بالدخول في إضراب عام طويل الأمد يوم 3 نيسان، بوتيرة يومين كل خمسة أيام حتى نهاية أيار القادم.

تحتج نقابات الشركة الوطنية للسكك الحديدية «أس أن سي أف»، على إلغاء الوضع الخاص لعمال القطاع، وطريقة فتح القطاع على المنافسة وتحويل الشركة إلى شركة مساهمة، مما يمهد بنظرهم لعملية خصخصة، رغم نفي الحكومة.

أكدت النقابات في إشعار الإضراب: أن مشروع الإصلاح يهدف إلى القضاء على خدمة السكك الحديدية العامة، ولن يساعد في موضوع الدَّين ولا مسألة الثغرات في عمل الشركة.

موريتانيا - عمال العبارات

دخل عمال شركة العبارات الموريتانية ـ التي تؤمن النقل بين ضفتي نهر السينغال يوم 30 أذار ـ إضراباً عن العمل، توقف على أثره نشاط نقل الأشخاص والبضائع عبر النهر بين موريتانيا والسينغال، خاصة على مستوى مدينتي روصو وكيهيدي.

وطالب العمال المضربون بتحسين أوضاعهم، وإلغاء بعض الإجراءات التي سبق لإدارة المؤسسة أن اتخذتها، بشأن قطع علاوات وامتيازات مالية كانوا يحصلون عليها منذ عقود، معتبرين تلك الإجراءات تعسفية وغير مقبولة، في ظل الغلاء المتزايد للمعيشة.

قرر العمال تعليق إضرابهم بعد ساعات من التوقف الكامل لنشاط العبارات، وذلك إثر تدخل والي الترارزة، الذي نجح في التوصل لاتفاق يتم بموجبه فتح مفاوضات بين النقابيين ووزارة التجهيز والنقل.

الولايات المتحدة - ارفعوا أجورنا

دخل عمال الوجبات السريعة في إضراب بأنحاء الولايات المتحدة لليلة 5 أذار للمطالبة بمضاعفة الحد الأدنى الاتحادي للأجر إلى 15 دولاراً في الساعة، ونظم العمال مسيرة خارج أماكن عملهم في شيكاغو ونيويورك وديترويت وأماكن أخرى، رافعين لوحات تشير إلى الأرباح الهزيلة للمواطنين الذين يعملون بأدنى دخل، وكُتب على إحدى اللوحات «8 ساعات تساوي 56 دولاراً».

ردد العمال خارج مطعم ماكدونالدز في ديترويت: «احملوا المخللات، احملوا البطاطس المقلية، ارفعوا أجورنا».

ويبلغ حالياً الحد الأدنى القانوني الاتحادي 7,25 دولاراً في الساعة، وهو رقم أشار إليه، زعيم تحالف «وظائف جيدة الآن» إلى أنه لا يساوي حتى 15 ألف دولار في السنة.

النرويج - النقابات تحذر

حذرت نقابات العمال النرويجية من أن 35 ألف عامل يقفون على أهبة الاستعداد للتوقف عن العمل، إذفشلت الوساطة الأخيرة في التوصل إلى اتفاق جماعي جديد، وقد بدأت النقابتان الرئيستان لاتحاد النقابات النرويدجية ومنظمة أرباب العمل يوم 4 نيسان مباحثاتها للتوصل إلى صفقة جديدة بشأن الأجور والمعاشات لنحو 250 ألف عامل في القطاع الخاص، في أكبر دولة منتجة للنفط في غرب أوروبا.

بحسب الوساطة التي ألزم بها الطرفان نتيجة للمباحثات التي انتهت الشهر الماضي، بين اتحاد نقابات العمال والاتحاد الكونفدرالي للنقابات المهنية «YS» ومجموعة العمل، واتحاد الشركات النرويجية «NHO».

الشركة السورية لتصنيع العنب «الريان» في السويداء

تأسست الشركة العربية السورية لتصنيع العنب الريان في السويداء عام 1969 بموجب المرسوم التشريعي 1793 بطاقة إنتاجية 1300 طن برأسمال 2 مليون ليرة سورية، وذلك لتصنيع الفوائض من مادة العنب، وإنتاج مادة العرق والنبيذ وتنشيط زراعة الكرمة في محافظة السويداء، وقد استطاع المعمل من خلال إنتاجه كسب ثقة المستهلك، وتحقيق جودة أدت إلى انتشار منتوجاته في المحافظات كافة.

■ وائل منذر

أسباب التراجع

هناك عدة أسباب لتراجع الخطة الإنتاجية للمعمل، وانعدام الثقة بين المعمل والمستهلك ومنها:

تزوير المنتج

تشكل عملية تزوير المنتج من أخطر أسباب تراجع الإنتاج، حيث تتم عملية التزوير على أيدي اشخاص امتهنوا تصنيع المشروبات الروحية، وتحمل اسم «الريان» والتي يتم بيعها بأسعار أقل من سعر المعمل، ويعود سبب الانتشار الواسع لهذه العملية، إلى قيام المعمل باستجرار عبوات زجاجية من القطاع الخاص لا تحمل دمغة الريان، مما سهل على المزورين الحصول على نفس العبوة، ومهرها بعبارة الريان وفي ما بعد تعبئتها بالمشروبات الروحية المخالفة للمواصفات القياسية وطرحها في الأسواق المحلية، في الوقت الذي كانت فيه الطرق الواصلة إلى معظم المحافظات مقطوعة جراء الحرب، وكانت أسواق هذه المحافظات مملوءة بمنتج «الريان» مع العلم أن المعمل لم يقم بتوريد أية عبوة إلى هذه الأسواق، وقد تمت مخاطبة كل الجهات المعنية من قبل إدارة المعمل، بدءاً من وزارة الصناعة وانتهاءً بالتجارة الداخلية، للعمل على معالجة هذه المشكلة، وحتى الآن لم يتم التعامل بجدية على أرض الواقع مع عمليات التزوير، التي أستمرت على قدم وساق وعلى عينك يا تاجر.

والجدير ذكره: أن عملية التزوير كانت محدودة قبل الأزمة، لأن المعمل كان متعاقداً مع معملي زجاج حلب ودمشق بغية إنتاج عبوات زجاجية ممهور بعبارة «الريان».

أسباب أخرى

يضاف إلى أسباب تراجع إنتاج المعمل وتدني مؤشراته التسويقية، ارتفاع تكاليف الإنتاج، بدءاً من اليانسون والعبوات الزجاجية والعنب والمواصلات وانتهاء بالكرتون، حيث كان يبلغ سعر كغ اليانسون قبل الأزمة 225 ل.س واليوم 1400 ل.س، أضف إلى ذلك ارتفاع أجور النقل بشكل كبير، فأجرة السيارة الواحدة إلى اللاذقية وصلت إلى 150 ألف ل.س، إضافة إلى ارتفاع أسعار العبوات الزجاجية، وارتفاع سعر العنب المراد استجراره، حيث كان يبلغ سعره 15 ل.س عام 2011، واليوم 125 ل.س للكيلو.

كل هذه الأسباب مجتمعة، بدءاً من تزوير المنتج وانتهاء بارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، أرهق ميزانية وإمكانات التسويق لدى المعمل، بالإضافة إلى منافسة القطاع الخاص، لاسيما بعد أن بدأ عدد من المزارعين في السنوات الأخيرة يحجمون عن تسويق منتجهم من العنب إلى المعمل، وسبب هذا الإحجام عدم توافر السيولة النقدية لدى المعمل، واضطرار المزارعين إلى الانتظار عدة شهور للحصول على مستحقاتهم من أثمان العنب.

كما يلاحظ تراجع إنتاج المحافظة من العنب، بسبب إحجام الفلاحين عن الاهتمام بأشجار الكرمة، نتيجة لارتفاع أجور الفلاحة والتقليم والمبيدات الحشرية وأجور النقل، وزيادة الطلب على مادة العنب لدى السوق المحلية، مما دفع بالمزارعين لتسويق منتجهم في السوق وبأسعار تفوق بكثير أسعار المعمل، فمثلاً: سعر كغ العنب لدى السوق المحلية وصل إلى 250 ل.س، بينما لدى المعمل لم يتجاوز الـ 125 ل.س.

اقتراحات إدارة المعمل

اقترحت إدارة المعمل دعم منتجي مادة العنب من قبل الحكومة، لتخفيف ما تدفعه الشركة من قيمة هذه المادة، والتي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف، ولتشجيع المزارعين على توريد منتجهم من الكرمة إلى الشركة، إضافة إلى العمل على مكافحة الغش والتزوير المنتشر بشكل واسع لدى الأسواق المحلية، والعمل على فرض ضريبة الإنفاق الاستهلاكي على منتجي مادة العرق، وذلك بما يتناسب والدرجة الكحولية ومراقبة هذا المنتج للحد من التهرب الضريبي، وباعتبار أن مادة العرق حسب المواصفات السورية يجب إنتاجها من كحول الطّب حصراً، لذلك اقترحت إدارة المعمل أن تكون منشآت القطاع الخاص المنتجة لمادة العرق مراقبة من قبل الجهات المعنية ويتم إلزامها استخدام العنب، إضافة إلى وجوب تناسب كميات العرق المنتجة لديها مع كميات العنب المسلمة، وأية زيادة في إنتاج العرق تكون عن طريق استخدام كحول من غير العنب، إضافة إلى ذلك الطلب من الجهات المعنية تفعيل الدوريات الجمركية والتموينية على الطرق العامة، والطلب من سائقي السيارات المحملة بمادة العرق فواتير نظامية وممهورة بختم الشركة، ولاسيما عند نقل كمية تزيد عن عشرة صناديق، وباعتبار أن محافظة السويداء من المحافظات المنتجة لمادة التفاح والعنب، قدمت إدارة المعمل اقتراحاً خطياً، ولكنه نُيّم عملياً، ألا وهو إحداث خط لإنتاج خل التفاح وآخر لإنتاج الدبس، مضافاً إليهما خط لمعالجة التفل، وتجدر الإشارة أنه بعد أن تم إعداد الدراسات اللازمة الممهدة لإحداث هذه الخطوط، جرت الرياح بما لا تشتهي إدارة المعمل، وتم رفض هذا المقترح، مع العلم أن إحداث خط لإنتاج خل التفاح سيحقق قفزة نوعية للمعمل من جهة الإنتاج والتسويق، إذ وصل إنتاج المحافظة من تفاح الموسم الماضي إلى /80/ ألف طن.

تزوير المنتج وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أرهق ميزانية وإمكانات التسويق لدى المعمل بالإضافة إلى منافسة القطاع الخاص

لغة الأرقام

بلغت كميات العنب المسوقة في موسم 2011 /11/ ألف طن، بينما في عام 2012 وصلت الكميات المستجرة إلى /10/ آلاف طن، ولترتفع عام 2013 مرة ثانية إلى /11/ ألف طن ولتهبط بورصة الاستجرار عام 2014 إلى 2880 طناً وموسم 2015 /2200/ طن وليتراجع التسويق في موسم 2016 إلى /1600/ طن، أما الموسم الحالي فقد سجل خطه البياني لغة تصاعدية، فقد بلغت الكميات المسوقة /3700/ طن. علماً أن طاقة المعمل الاستيعابية /12/ ألف طن، وهذه الطاقة وعلى الرغم من العثرات والمطبات، كان المعمل جاهزاً دائماً لاستجرار كل ما يعرض عليه من كميات العنب.

إن خطة المعمل لهذا الموسم كانت إنتاج 1810م3 من العرق و150م3 من النبيذ، بينما أنتج المعمل فعليا 610م3 من العرق و32م3 من النبيذ إضافة إلى بيع 251م3 من الكحول الطبي للمشافي، وبلغت مبيعات المعمل عام 2016مبلغ 957808 مليون ليرة سورية وعام 2017 مبلغ قدره 1106781 مليار ل.س وتبلغ أرباح المعمل الصافية لعام 2016 مبلغ 223,394,796 مليون ل.س وعام 2017 مبلغ 294 مليون ل.س ونسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية لعام 2017 من مادة العرق 34% ومن مادة النبيذ 21%.

مطالب عمالية

يعاني المعمل من نقص في اليد العاملة من كل الفئات، بالإضافة إلى تسرب الخبرات الفنية بسبب تقاعد معظم العمال الذين لديهم خبرات، وعدم رفد المعمل بخبرات جديدة، ومعظم العمال هم من قرى بعيدة ومحرومون من وسائل نقل تنقلهم إلى المعمل ذهاباً وإياباً، مما يضطرهم للقدوم إلى العمل على نفقتهم الخاصة، ما انعكس سلباً على واقعهم المادي، وللعمال جملة من المطالب، وهي:

1_ منح تعويض الاختصاص المنصوص عنه في قانون العاملين الأساسي لمساعدي المهندسين المعينين بعد عام 86 أسوة بمن عين قبلهم.

2_ منح طبيعة العمل وفق نسب القانون استناداً إلى الراتب الحالي.

3_ تعديل ورفع الحوافز الإنتاجية التي كانت تشكل نصف الراتب سابقاً، ولا تزيد عن 5% حالياً.

4_ منح الوجبة الغذائية الداعمة للعاملين على خطوط الإنتاج، على الأقل، نظراً لتعاملهم مع مواد سامة وتعرضهم للأبخرة والغازات دائماً.

5_ اعتبار الأمراض الناتجة عن روائح الكحول واليانسون أمراضاً مهنية وإصدار صك بذلك.

6_ رفع قيمة التغطية الطبية على بطاقة الميدكسا، التي تم إشراك العمال بها بحيث، تشمل الطبابة الاختصاصية.

7_ تحمل الشركة لاشتراك الميدكسا كلّه عن العاملين كافةً، وعدم تحميلهم حوالي نصف الاشتراك.

8_ السعي لتشميل أسرة العامل بالتأمين الصحي، وعدم قصره على العامل فقط.

9_ مد التأمين الصحي لما بعد التقاعد، وهو العمر الذي يحتاج به العامل للرعاية الصحية.

ما عصف ويعصف بالمعمل من عثرات خارجة عن إرادته، لم تنل من آلاته وخطوط إنتاجه وحتى عماله وإدارته، فالمتتبع لواقعه سيلحظ أنه كان ومازال صمام أمانٍ للمزارعين فيما يخص التسويق، رغم منغصاته المالية، وحالياً وبكل صراحة، بدأ المعمل يستعيد عافيته الإنتاجية، ولاسيما بعد أن ارتفعت نسب الإنتاج والمبيعات.

التوازن الدولي.. جدل العام والخاص

دخل التوازن الدولي مرحلة جديدة، منذ أن أعلنت الولايات المتحدة، أن أهم التحديات أمامها هي: روسيا والصين، وارتسمت خطوط التماس الأساسية في الصراع الدولي، التي تتكثف الآن في ما يسمى حرب العملات، وهي في الحقيقة ليست حرب عملات بالمعنى المجرد، بقدر ما هي حرب كسر هيمنة الدولار، أي: الحق المشروع في التحرر من «الاستعمار المالي» استعمار الدولار للعالم، التي تعكس في العمق حرباً بين أصحاب الثروة الحقيقية، والثروة الوهمية «الورقية البنكية» في الاقتصاد، وفي السياسة حرباً بين القانون الدولي، وبين الاستفراد بالقرار في العلاقات الدولية. أي: أنّ الانقسام الدولي يتعمق يوماً بعد يوم، ويتضح من جهة محتواه ومضامينه.

■ كفاح سعيد

من هنا، فإن أية قوة تسعى أن يكون لها موقع في المعادلات السياسية، في ظل التوازن الدولي الجديد، يجب عليها أن تربط بين العام والخاص، فمن دون توافق الخاص مع العام، ستجد أية قوة كانت، «دولية أو محلية أو إقليمية» نفسها أمام أبواب مغلقة، وفي أفضل الأحوال، قد تمتلك هوامشَ مؤقتة للمناورة، ولكنها تضيق كلما تعمق الصراع الدولي بين القوى الصاعدة والمتراجعة، أما محاولة الخروج من دائرة التوازن والتغريد منفرداً أو اللعب على الحبال، وخصوصاً في ظل احتدام الصراع، سرعان ما يرتد سلباً، وإن كانت الشعوب هي التي تدفع ثمن ذلك مع الأسف.

اجتماع أنقرة...

لا تقف أهمية دعوة اجتماع أنقرة الثلاثي بين رؤساء «روسيا وإيران وتركيا» عند الدعوة إلى التنفيذ السريع لنتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، وخاصة لجهة تشكيل اللجنة الدستورية بالتعاون مع الأمم المتحدة، وكذلك تأكيد البيان على ضرورة استكمال محاربة الإرهاب وعملية وقف إطلاق النار الشامل في سورية...على أهمية ذلك سورياً، فإن مجرد استمرار هذا المسار، وانعقاد هذا الاجتماع والتأكيد على الثوابت التي وجد من أجلها، «وحدة الدولة السورية واستقلالها وسيادتها، والحل السياسي كحل وحيد»... يعتبر خطوة هامة، وتقدماً في ظل التلويح بالخيار العسكري، ومحاولات الطرف الأمريكي والغربي عموماً باستدامة الاشتباك، وتوسيع الفوالق القائمة.

التوافق وشيطان التفاصيل

إن هذا التوافق لا ينفي وجود رؤية خاصة لكل طرف من أطرافه، عن طريقة الوصول إلى هذا الهدف، ففي حين يرى الطرف التركي، أن الوضع الراهن في سورية بتشابكاته الإقليمية والدولية والداخلية، مؤاتياً لتصفية حساباته، مع وحدات الحماية الكردية، عبر الابتزاز والضغط وباستخدام ما يمتلكه من أوراق ونفوذ على الجماعات المسلحة، لتوسيع هوامش حركته، يبدو أن للطرف الايراني هو الاخر وجهة نظر خاصة به، بين هذا وذاك تعمل الماكينة الدبلوماسية الروسية، على تثبيت هذا التوافق وترجمته إلى وقائع ملموسة على الأرض، وتجاوز الحسابات الخاصة الضيقة، والتعاطي من منظور الإستراتيجية الأساسية، التي تشكل الأزمة السورية أحد مكوناتها الظرفية، ويحاول أن يكون عامل التوازن في ثنائية «التوافق_ التباين»

اختلاف زوايا الرؤية

واضح أن زاوية الرؤية لدى روسيا الاتحادية في دور الترويكا، لا تقف عند الوضع السوري، وإن كانت تنطلق منه، وتمتد إلى ما هو أبعد، وتحديداً إلى استكمال بناء الخريطة الجيوسياسية الجديدة في الشرق، التي يشكل تبريد بؤر التوتر إحدى أدواتها المباشرة والضرورية، لا لأن هذه البؤر هي الأداة الأمريكية الأساسية وربما الوحيدة المتبقية في مرحلة تراجعها لتثبيت وجودها وتعزيزه فحسب، فمجرد منع توسع رقعة الحرب يلحق هزيمة إستراتيجية بقوى الحرب في الإدارة الأمريكية، بل أيضاً لأن ذلك يتقاطع مع وضع الأسس المادية التي سيقوم عليها النظام الدولي الجديد: أوسع علاقات بينية، اقتصادية سياسية ثقافية عسكرية، مع احترام سيادة الدول والكيانات القائمة في الوقت نفسه.

الطرف الروسي، باعتباره الداعي والدافع إلى هذه الترويكا، بات أكثر من مرة في تقاطع نيران الأطراف المتصارعة كلها، « تركيا_ إيران_ النظام_ الجماعات المسلحة..»

لا مكان للحسابات الضيقة لأي كان في هذه المعركة الإستراتيجية، طالما أن هذه المعركة باتت محسومة، مع التنويه بأن معيار الموقف الصحيح اليوم لأي كان، يكمن في التعاطي مع الظواهر الإقليمية والمحلية، من خلال الوضع على خط التماس الأساس، أي: الصراع الدولي، الجاري حول القبول بعالم التعددية القطبية من عدمه، وموجبات ذلك ونتائجه.

تعلموا من كوريا

تبقى ميزة استثنائية في تلك الدول والبلدان التي يتوفر فيها حامل محلي حقيقي للاستفادة من هذا الظرف للخروج سريعاً من هذه الدوامة، دوامة التجاذب الدولي، وبالنظر إلى المثال الكوري، نجد بأن استعداد الكوريتين إلى التفاوض المباشر، والمناخ الإقليمي السائد بين دول الشرق الأقصى الآسيوي «الصين اليابان، الكوريتين..» الذي يميل إلى حل الأزمة الكورية عبر التفاوض، أدى على الفور إلى تراجع الولايات المتحدة عن الخطاب الحربجي الذي كان سائداً، خلال الأشهر السابقة، وسارعت الدبلوماسية الأمريكية إلى السعي للمشاركة في القمة المرتقبة بين الكوريتين.

ليس كرهاً بأمريكا

من الواضح أن العديد من الدول، والنخب في البلدان الطرفية وصلت من خلال تجربتها الملموسة، إلى لزوم الخروج من حالة التبعية المزمنة، ليس بناءً على موقف أيديولوجي، أو سياسي، بل كرد فعل طبيعي على الابتزاز الأمريكي، عبر فرض الإتاوات، ومنع أي هامش لاستقلالية القرار، التي تتطلبها معجزة الخروج من الأزمة الوجودية التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي، وتأخير الانهيار المحتوم والمحسوم، ضمن الأفق المنظور، فأمريكا المأزومة، تدفع حتى أقرب حلفائها دفعاً إلى البحث عن خيارات بديلة، ومواقع أخرى في خريطة الصراع الدولي، وإذا كنا نجد ملامح ذلك في العديد من دول العالم، فإن هذه الظاهرة مكتوب لها أن تتعمق، وتتجذر، وصولاً إلى ضرورة الخروج من كل بنية التبعية، واستنفاذ دور كل البنى التابعة لها، بما فيها تلك الشرائح الاجتماعية التي ارتبط وجودها تاريخياً، بمنظومة التبعية.

تصريح صحفي من منصة موسكو حول بيان القمة الثلاثية

بعد اطلاع منصة موسكو على البيان الختامي للقمة الثلاثية في أنقرة، والتي ضمت رؤساء روسيا وتركيا وإيران، وما تضمنه من تأكيد على القرار 2254 أساساً للحل السياسي في سورية، بما يضمن وحدة سورية وسيادتها الإقليمية وحق شعبها في تقرير مصيره بنفسه.

وعلى مسار أستانا ونتائجه الهامة، وعلى ضرورة التنفيذ السريع لنتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي وخاصة لجهة تشكيل اللجنة الدستورية بالتعاون مع الأمم المتحدة، وكذلك تأكيد البيان على ضرورة استكمال محاربة الإرهاب وعملية وقف إطلاق النار الشامل في سورية...

فإننا في منصة موسكو نعلن ترحيبنا بهذا البيان، ونطلب من مختلف الأطراف السورية، ومن الأمم المتحدة وفريقها، الاستفادة منه وتأييده والبناء عليه عبر عمل جاد وصادق باتجاه تفعيل الحل السياسي بمفرداته المختلفة وفي الجوهر منها: عملية جنيف التي تصب كل المسارات فيها.

■ منصة موسكو للمعارضة السورية
دمشق 4 نيسان 2018

تصريح من المكتب الإعلامي لمنصة موسكو

صدر منذ ساعات قليلة بيان باسم المكتب الإعلامي لهيئة التفاوض السورية «يدين الهجوم الكيميائي» ويطالب بـ«طرح القضية السورية من خارج مجلس الأمن»، ونوضح هنا ما يلي:

أولاً: جرى إصدار البيان هذه المرة، كما في مرات عديدة سابقاً دون تشاور فعلي مع مكونات الهيئة، وبتجاهل لرفض مسألة الطرح «من خارج مجلس الأمن»، وعليه فإنّ هذا البيان غير شرعي ونحن نعلن رفضنا له.

ثانياً: إنّ البيان بنسخته التي صدرت هو تكرار معدّل قليلاً لبيان الائتلاف الذي صدر اليوم حول الموضوع نفسه، ما يؤكد محاولات هذا الكيان الهيمنة وفرض آرائه وسياساته على الهيئة ككل.

ثالثاً: إنّ المطالبة بعمل ما من خارج مجلس الأمن، والذي تكرر على لسان عدة أعضاء في الهيئة ينتمون إلى الائتلاف خصوصاً، ليس إلا مجاراة للسياسة الأمريكية التي عادت اليوم لتهدد وتحضر لضربة جديدة.

إنّ إصرار قسم من الهيئة على التماهي مع المسار الأمريكي الغربي لم يؤدِ سوى إلى عواقب وخيمة، ولن يؤدي في المستقبل إلى غير ذلك...

دمشق
8 نيسان 2018

سورية... ومآلات التأرجح التركي

ثمة قلق مشروع ينتاب الكثير من السوريين، على خلفية الدور التركي في المسألة السورية، فهذا الدور الذي أخذ في البداية شكل التدخل العسكري غير المباشر في سورية، عبر دعم الجماعات المسلحة من كل شاكلة ولون، وبمختلف الأشكال، عبوراً وتمويلاً وتدريباً ورعايةً، ليتطور هذا الدور فيما بعد إلى التدخل المباشر، في العديد من مناطق الشمال السوري، وآخرها احتلال عفرين، ليأخذ هذا التدخل بعداً إقليمياً يتعلق بالقضية الكردية...

وفي مسار آخر، تعتبر تركيا إحدى الدول الضامنة في مسار أستانا، وما نتج عنها من مناطق خفض التصعيد..

وبمتابعة تطور الموقف التركي، نجد أن تركيا حاولت منذ 2011 العمل ضمن دورها الوظيفي، المحدد غربياً خلال العقود الماضية.. فكان مطلبها الدائم بإقامة منطقة آمنة برعاية تركية، وهو ما لم تفلح به، بسبب الموقف الروسي الواضح والصريح من هذه المسألة، إلى أن وصل الخلاف بين الدولتين إلى مستوى الاحتكاك العسكري المباشر، وإسقاط الطائرة الروسية عام 2015، والتي انتهت إلى اعتذار تركي مُذل.

فتش عن التوازن

لا يمكن فهم مواقف وسلوك أية دولة في عالم اليوم، خارج ميزان القوى الدولي الجديد، الذي بات المحرك الأساس لاتجاه تطور كل الأحداث العالمية، ومواقف الدول كلها، وخصوصاً في الأزمة السورية.. فمن مفاعيل هذا التوازن كان التحول التركي، ومحاولات الخروج من دائرة التبعية المطلقة للمركز الرأسمالي الغربي.

كتبت قاسيون في تشرين الأول عام 2017:

«نعتقد أن الاستدارة التركية، تعود إلى عدة عوامل:

أولاً: دأبت الولايات المتحدة على التعامل مع حلفائها، كشركة استثمارية، يتوقف مستوى التعامل معها، على نسبة الريع، وإذا كانت فترة سيادة الهيمنة الأمريكية عالمياً تسمح، بمنح هوامش لـ «حلفائها» بالحركة ضمن مدى محدد، فإنه في ظروف التراجع الأمريكي بات هذا الهامش ضيقاً جداً، فالصراع مع القوى الدولية الصاعدة، بات يتطلب مركزية شديدة في القرار، لتوظيف القوى كلها لصالح المعركة مع الخصم الأساسي، مما دفع واشنطن إلى ابتزاز الكل، بما فيها دعم انقلاب عسكري ضد نظام حكم تابع، كنظام أردوغان، وبدرجة عالية من الوقاحة، تستفز حتى الموتى، فكيف بدولة ذات وزن جيوسياسي مثل تركيا، وفي ظل حكومة من نمط خاص، ترك لها في ظل ظرف سياسي محدد- مجالٌ واسعٌ للشغب على مستوى الإقليم، وتم تفويضها غربياً بأن تكون المركز الإقليمي لما يسمى بالإسلام المعتدل، بمعنى آخر، إن محاولة الانقلاب كانت بداية انتهاء الدور الوظيفي المرسوم لتركيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ويندرج في هذا السياق، دور العجرفة الأوربية تجاه تركيا، وإغلاق الأبواب أمامها للدخول إلى النادي الأوربي، خلال عشرات السنين، وبشكل مهين، ومع تكون فضاء جديد في الشرق من شنغهاي إلى البريكس وجدت تركيا نفسها أمام حقيقة تاريخية إما أن تبقى مستجدية للغرب، وتخرج من التاريخ، أو تحتل مكانها الطبيعي في الشرق المتكون مجدداً ببناه المختلفة.... بقي أن نقول في هذا الإطار: بأن تخلي المركز الرأسمالي الغربي، بشقيه الأوربي والأمريكي عن الدور الوظيفي السابق لتركيا، عندما تطلبت مصالح نخبة رأس المال العالمي الاستثمار في هذا الفضاء الجغرافي السياسي بطريقة أخرى، والاستغناء عن خدمات الحليف السابق، والتي أحدثت صدمة لدى النخبة السياسية التركية، ينبغي أن يكون درساً، لأولئك الذين يذهبون إلى الحج والناس راجعة».

لا يمكن فهم مواقف وسلوك أية دولة في عالم اليوم خارج ميزان القوى الدولي الجديد

ما يبدو شكلاً، أنه تزايدٌ للدور التركي في الأزمة، هو في واقع الحال تراجع إذا نظرنا إليه بمنظار التوازن الدولي الجديد، ومنطقه، وطبيعة القوى النافذة فيه، واستراتيجياتها، وبالملموس تم دفن محاولات المنطقة الآمنة، وتحولت تركيا من طرف حاضن- لوجستياً على الأقل- لكل الجماعات المسلحة، إلى طرف مفاوض، ومن مانع لأي تخفيض في مستوى التوتر على الأرض السورية، إلى أحد عرّابي مناطق خفض التصعيد، التي بدأت بطرد الجماعات المسلحة من حلب، وإعادتها إلى سلطة الدولة السورية، والأهم من طرف يعمل تحت الرعاية الأمريكية، إلى طرف دفعه واقع حال الامريكي المأزوم دفعاً، إلى مكان آخر.

من السذاجة القول، إن تركيا استكملت استدارتها، بقدر ما هي سذاجة القول: بأن تركيا هي تركيا نفسها التي كانت تعمل كشرطي أمريكي، بل هي في ظروف اليوم في مكان ما، تتأرجح بين هذا وذاك، وتبحث عن مكان لها، وهذا المكان في كل الأحوال لن يتجاوز في نهاية المطاف ما هو موضوعي، أي: دور تركي متكامل مع دور دول وشعوب المنطقة، أرادت السلطة التركية أم لم ترد.

ما ينبغي تثبيته في هذا السياق، أنه من السذاجة إيعاز التحول التركي إلى أخلاقيات أردوغان ونظام حكمه، فلا التخريب الممنهج، ودعم الإرهاب والصلف والرعونة التركية كانت مسألة أخلاقية، ولا الاستدارة الحالية مجرد صحوة ضمير، بل الأصل في الموضوع هو: تناقض المصالح أو توافقها، مع القوى الصاعدة، التي أثبتت بالملموس قدرتها على فعل ما كان يبدو مستحيلاً بالعين المجردة، ولجم تركيا واعادتها الى حجمها الطبيعي رغم الطموحات الخرقاء التي لم تغب عن ذهن قوى الاسلام السياسي الحاكمة.

ومن هنا، فإن قوى الحرب في الغرب لن تدّخر جهداً بالإقدام على أي عمل يمكن أن يمنع استكمال الاستدارة التركية، لاسيما وأن قوى هامة في جهاز الدولة والمجتمع التركي، ترتبط مع تلك القوى بشبكة مصالح أخطبوطية، مالية وأمنية وعسكرية..!

بيان الخارجية الروسية حول لقاء بوغدانوف وجميل

أصدرت وزارة الخارجية الروسية، بتاريخ 2018/4/5، بياناً إلى وسائل الإعلام حول اللقاء الذي جمع الممثل الرئاسي الخاص لرئيس الاتحاد الروسي لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا نائب وزير خارجية روسيا مخائيل بوغدانوف مع ممثل جبهة التغيير والتحرير المعارضة ورئيس منصة موسكو د. قدري جميل.

وجاء في البيان أنه «جرى تبادل وجهات النظر بين الجانبين حول الوضع الراهن في سورية وحولها، مع التركيز على نتائج اجتماع أنقرة المنعقد في 4 نيسان الجاري الذي جمع الدول الضامنة الثلاث لعملية أستانا «روسيا وإيران وتركيا» بهدف التوصل إلى تسوية سياسية في أقرب وقت للأزمة السورية، بشكل يتوافق مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

الرياض بين واشنطن وبكين

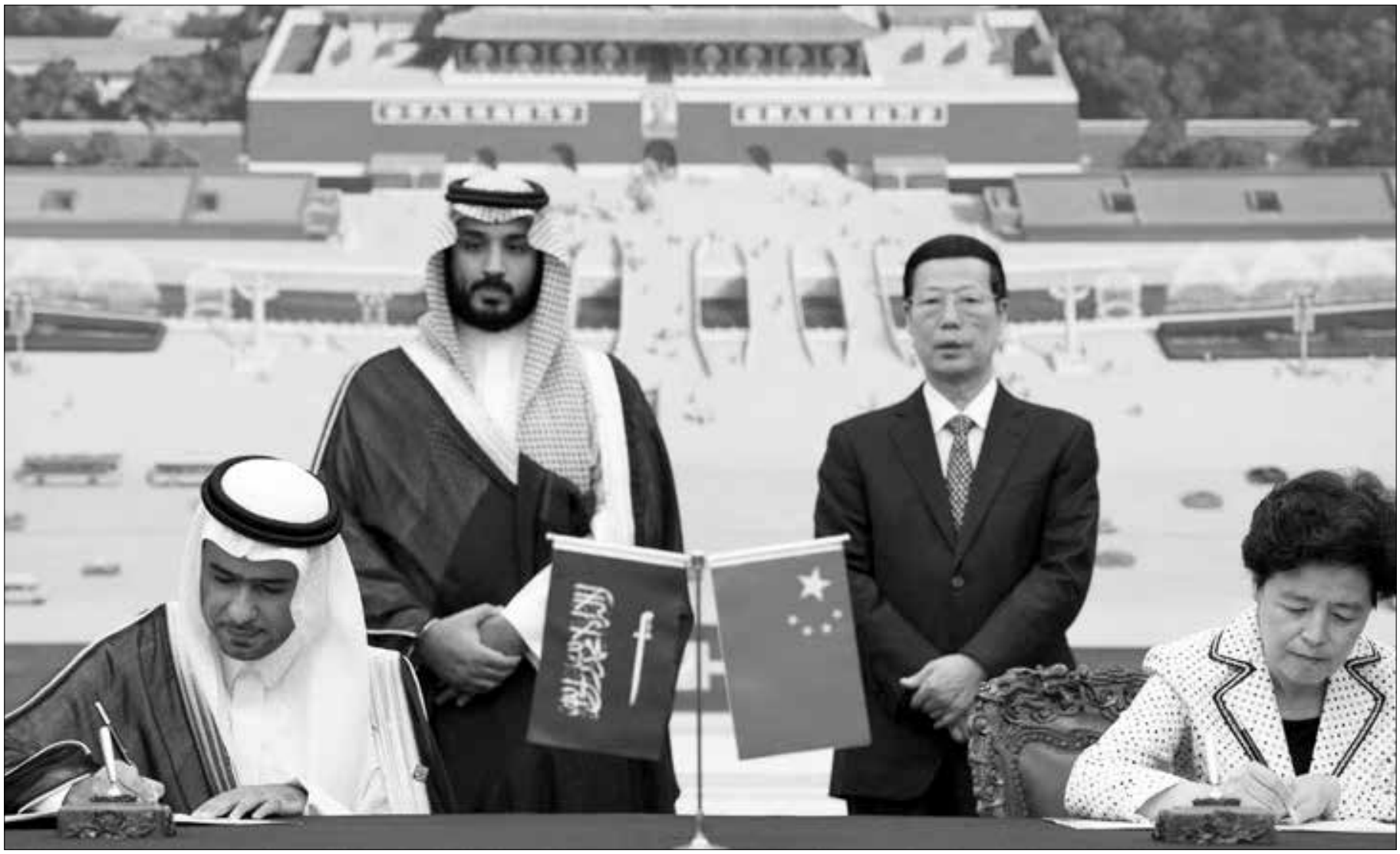

يرى المحلل السياسي الروسي، الكساندر نازاروف: أن السعودية ستصبح ساحة لمعركة بين الولايات المتحدة والصين حول القيادة العالمية.

يؤكد: أنه أياً كان المنتصر فإن السعودية لا يمكن أن تتجنب الخسارات الهائلة التي تهدد وجود البلد بوضعها الحالي.

يقول مقال الكاتب ألكساندر نازاروف.. في البداية لا بد من ذكر بعض الحقائق.

يتم في الولايات المتحدة بشكل يومي حالياً استخراج 10،1 مليون برميل، وسيصبح هذا المؤشر بعد خمس سنوات 12،1 مليون برميل يومياً.

وستصبح الولايات المتحدة وفق تقديرات منظمة الطاقة الدولية عام 2023 أكبر منتج للنفط في العالم.

ويستمر انخفاض تصدير النفط من السعودية إلى الولايات المتحدة.

وتنوي الولايات المتحدة ليس فقط تغطية احتياجاتها النفطية من نفطها، بل وتصديره إلى أوروبا لإبعاد روسيا من هناك، وكذلك المنتجين العرب بمن فيهم العربية السعودية.

غدت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم عام 2017 وسيتنامى طلب الصين على النفط بمقدار تنامي اقتصادها. حصة الصين من استيراد النفط السعودي هي الأكبر، وهذه الحصة إما ستتنامى أو سيتناقص التصدير السعودي عموماً. وبفقدان السوق الصينية ستخسر السعودية حتماً قسماً من دخلها، ومن الناتج المحلي الإجمالي. حجم تجارة النفط بين السعودية_ كأكبر مصدر للنفط_ والصين كأكبر مستورد له لا يمكن إلا أن يكون كبيراً. والسؤال الذي لا مفر منه، هو: بأية عملة ستتم هذه التجارة؟

تعودنا على أن الصين ليست نشيطة جداً في الساحة الدولية. لكنها زادت من قواها الاقتصادية والعسكرية طويلاً، لكي تغدو بهدوء ذات حين قائداً عالمياً. وعندما أدركت الولايات المتحدة أن هذا الموعد بات قريباً، قررت أن تتحدى الصين قبل أن تصل إلى التفوق. فإن حرب ترامب التجارية ضد الصين هي الطلقة الأولى وحسب، في المواجهة هذه بين العملاقين، حيث ستُحسَم المعركة بين الدولار واليوان على وضعية العملة التجارية العالمية مصير الحرب «التجارية» كلها.

وقد قبلت الصين التحدي، وردت على الحرب التجارية بإجراءات مماثلة في مجال الضرائب على البضائع الأمريكية.

ولكن الأهم من ذلك، هو: أن الصين أعلنت قبل أيام أنها تعتزم شراء كامل كمية النفط باليوان مطلقة بشكل مسبق، منصتها التجارية الخاصة. وحجم التداول فيها قد زاد مبيعات خام برنت. ومن المتوقع أن يبدأ كل من روسيا وأنغولا وعدد من دول أخرى في استخدام اليوان الصيني في تجارة النفط مع الصين، في النصف الثاني من عام 2018.

لم يعد الرخاء الاقتصادي الأمريكي يعتمد على القوة الصناعية للولايات المتحدة، لقد ولّت تلك الأزمنة. الأمر الآن يعتمد على وضع الدولار كعملة احتياطية وللتجارة العالمية. وقد ظهر هذا الوضع ويتم دعمه بفضل أن تجارة النفط_ وهو البضاعة الرئيسية في التجارة العالمية– تتم بكاملها بالدولار. حجم تجارة النفط العالمية هو 14 تريليون دولار في السنة ونسبة 1% فقط من هذا الحجم لا يتم بالدولار.

غدت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم عام 2017 وسيتنامى طلب الصين على النفط بمقدار تنامي اقتصادها

ومن المرجّح أن تتسع الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وستنتقل إلى السياسة والمجال العسكري. ويمكن أن نتوقع أن تقوم الصين لضمان أمنها وكخطوة نحو القيادة العالمية بالتدريج بتحويل جميع تجارتها إلى اليوان، وبالدرجة الأولى تجارة النفط كمورد استراتيجي. على الأقل مع بلدان لا تدخل في نادي الدول الأغنى في العالم.

التهديد بالنسبة للعربية السعودية ينشأ من أن الصين هي التي تغذيها في حين تحفظ أموالها وأمنها الولايات المتحدة الأمريكية. النزاع بين هذين البلدين سيتطور بحيث سيجعل من المستحيل الحفاظ على هذه الوضعية ذات الطابع الازدواجي للعربية السعودية. ولن تستطيع السعودية أن تمتنع عن أحدهما دون أن يهدد ذلك وجودها. ولا بد من أن تفقد شيئاً هاماً على أية حال.

إنها لا تستطيع تحويل نفطها بالكامل إلى الأسواق الغربية، فستبعد الولايات المتحدة النفط السعودي. وستفقد السعودية إن تخلت عن السوق الصينية قسماً كبيراً من رفاهيتها، هذا ناهيك عن أنّ الرياض تعاني الآن من مشاكل اقتصادية غير قليلة. ما الذي سيحدث للسعودية إن انخفض مستوى الحياة هناك إلى مستوى الحياة في مصر مثلاً؟ هل ستتمكن من الحفاظ على الاستقرار الداخلي ووحدة أراضيها؟

الحرب الباردة بين روسيا والغرب لن تكون الوحيدة. فهناك حرب أخرى تلوح في الأفق بين الغرب والصين. لن تستطيع السعودية أن تبقى على الحياد وسيشتعل صراع حامي الوطيس عليها بين الولايات المتحدة والصين، وسيكون منطق هذا الصراع بسيطاً، وهو: إن كنت لا تستطيع السيطرة فدمر لكي لا يستخدم الخصوم ذلك ضدك.

هل ستتخلى الولايات المتحدة عن السعودية كما تخلت عن الأكراد في العراق وسورية أو الإسلاميين في سورية؟ هل يعتبر ما يسمى بالربيع العربي جزءاً من مخطط أمريكي لتدمير المنطقة لكيلا تحصل عليها الصين؟ أم سينتظر الرياض_ بعد احتمال تحول توجهات السعودية نحو الصين_ مصير سورية مع تمويل من الولايات المتحدة «لمعارضة ديمقراطية مسلحة»؟ ولن يكون صعباً على الغرب أبداً اتهام النظام السعودي بشر أخطر من الأسد، وأن يتذكر الحادي عشر من سبتمبر– أيلول وحقوق الإنسان...

لا تزال الإجابة عن هذه الأسئلة صعبة، ولكن من الواضح أن نموذج الاقتصاد النفطي والتحالف السياسي مع الغرب الذي جعل السعودية غنيّةً وآمنة سيتوقف عن العمل.

المراقبون الفنيون «الاستضافة» تلغي الحقوق

نال قطاع التعليم في سورية قسماً كبيراً من الأذى والضرر بسبب الأزمة مثل باقي القطاعات، بدءاً من توقف العملية التعليمية في بعض المناطق بسبب خروج تلك المناطق من سيطرة الدولة، وصولاً إلى تدمير المدارس والجامعات في بعض المناطق الأخرى بسبب الأعمال الإرهابية فيها.

■ مراسل قاسيون

وقد نال المعهد التقاني للمراقبين الفنيين بدمشق نصيبه من هذه المشاكل مجتمعة، حيث إن مقر المعهد كان أولاً في منطقة جوبر الملاصقة للغوطة الشرقية في دمشق، وكان يتألف من خمسة طوابق، ومجهز بالمدرجات والمختبرات. وعلى إثر مفاعيل الحرب والعمليات العسكرية، تم تدمير المعهد بشكل شبه كامل، ليجري نقل المعهد إلى منطقة شرقي التجارة القريبة من كراجات العباسيين، حيث تم استضافته من قبل المعهد الصناعي الثالث، ليبدأ من هنا مسلسل معاناة طلاب المعهد ومطالبهم الملحة، والتي سنورد بعضها.

إلزامية التوظيف للخريجين

في السابق، كانت الدولة متكفلة بتوظيف الخريجين من هذا المعهد بشكل إلزامي، بسبب أهمية هذه الشهادة في أعمال البناء والمساعدات الهندسية، لكن ومنذ حوالي عشر سنوات، تم إلغاء قرار إلزامية التوظيف «لغاية في نفس يعقوب».

وبعد أن أصبحت سورية على أبواب مرحلة في غاية الأهمية، وهي مرحلة إعادة الإعمار، حيث يكون للمراقب الفني دور كبير في هذه المرحلة، يتساءل الطلاب: هل هنالك أمل في عودة هذا القرار؟

تجهيزات لا تلبي الحاجة

يوجد ضمن المعهد ثلاثة اختصاصات متفرقة: «النقل والمواصلات_ التصميم الداخلي_ محطات المعالجة»، حيث يتبع كل اختصاص من هذه الاختصاصات إلى فرعٍ محدد من فروع الهندسة.

فمثلاً: اختصاص النقل والمواصلات التابع لفرع الهندسة المدنية، يحتاج إلى مختبرات كسر العينات البيتونية لقياس درجة تحمل الكتلة للضغط، كما يحتاج هذا الاختصاص إلى مخابر لفحص التربة وقابلية التأسيس عليها، لكن المعهد يفتقر إلى كل هذه المختبرات وأكثر، كما أن طلاب هذا الاختصاص بحاجة لزيارة الجسور والسكك الحديدية وغيرها من المنشآت، للاطلاع على كيفية إنشاء هذه المنشآت على أرض الواقع، الأمر الذي لم يتم حتى الآن.

أما اختصاص التصميم الداخلي التابع لهندسة العمارة، فإن طلاب هذا الاختصاص يعانون من نقص المراسم وخروج عدد منها عن الخدمة، حيث يعتمدون بالدرجة الأولى على الرسم، فلا بد من تأمين مراسم جديدة لتسهيل عملية الرسم على الطلاب، ومن جهة أخرى، فإن طلاب التصميم الداخلي يقومون بتصميم المجسمات لتقديمها كمشاريع للحصول على درجات الأعمال في المواد، الأمر الذي يكبدهم تكاليف باهظة لا تقل عن 30 ألف ليرة سورية للمشروع الواحد.

عند مطالبة الطلاب بهذه الأمور تردد الإدارة على مسامعهم جواباً واحداً لا غير: وهو «بأننا مستضافون في هذا المكان، ولا يمكننا فعل ما نشاء»، علماً بأن واقع المعهد، وما حصل به، هو ليس من فعل الطلاب ليعاقبوا بهذه العقوبات...هذا أولاً. وثانياً: وإذا ما أردنا أن نعمل وفق منطق الإدارة، فمن المعروف أن الضيف الذي تتجاوز زيارته الثلاثة أيام يصبح كأحد أفراد العائلة، فما بالك بمن تجاوزت زيارته السنتين؟

المحاضرات معاناة أيضاً

أما تأمين المحاضرات فحدث ولا حرج: يقوم مدرس المادة بتسليم المقرر «النوطة» إلى أحد الطلاب ليقوم بتصويرها، الأمر الذي يستغرق أسابيعَ حتى يحصل جميع الطلاب على «النوطة»، ويتم تقرير المحاضرات دون وجودها لدى الطلاب، ومن هنا، جاءت حاجة الطلاب الملحة لإحداث كشك لتصوير المحاضرات بأسعار مخفضة، لتخفيف التكاليف على الطالب أسوةً بباقي الجامعات والمعاهد.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد في منطقة المعهد أي كشك أو مكتبة لتصوير المحاضرات، ما يجبر الطلاب على الذهاب إلى مركز المدينة «حلبوني وما شابه» لتصويرها بكلفٍ أكبر.

الاتحاد حضور خجول

قام الزملاء الطلاب في الهيئة الإدارية للمعهد بنقل جملة هذه المطالب إلى فرع المعاهد التابع للاتحاد الوطني لطلبة سورية في دمشق، وكالعادة، قام هذا الفرع بقطع وعود للطلاب بأن تتم معالجة وحل جميع هذه المشاكل، دون أن نجد حتى الآن أياً من هذه الوعود قد وجد طريقه نحو التنفيذ على مدار سنتين.

ليبقى الطالب «ع الوعد يا كمون»، تائهاً بين الاتحاد وبين الإدارة التي لم تقم بواجباتها تجاه الطلاب.

هذه المطالب وغيرها الكثير تواجه الطلاب على مدار سنتين من دراستهم، دون أن تلقى آذاناً مصغية...

نظام ضريبي جديد.. فهل من عدالة؟

في حديث لوزير المالية مع إحدى الصحف المحلية مؤخراً، حول عمل اللجنة المكلفة بصياغة مشروع جديد للنظام الضريبي في سورية، أشار إلى أن «اللجنة تجاوزت مرحلة الاطلاع على التجارب العالمة للأنظمة الضريبية العالمية المشابهة للواقع السوري، لكي لا يتم اختراع الدولاب من جديد، وتم بحث ودراسة تطبيق الكثير من هذه التجارب، ومدى ملاءمتها للواقع السوري».

■ سمير علي

وقد بيّن الوزير أنه «تم الانتهاء من هذه المرحلة، وأن مرحلة الإطار التشريعي تحتاج إلى وقت ولا يمكن إنجازها في أسبوع أو أسبوعين، لأن القانون الضريبي في سورية يعود لعام 1949، ولم تجر عليه سوى تعديلات طفيفة، على حين نحتاج اليوم إلى قانونٍ جديد يلبي متطلبات الحالة السورية اليوم، وخلال المرحلة المقبلة».

مربط الفرس «كبار المكلفين»

لقد تم الحديث من قبل أعضاء اللجنة المكلفة أعلاه، عن السبب المباشر لحالة التهرب الضريبي الواسعة، وهي: عدم تحديث البنية التشريعية للنظام الضريبي «سوء صياغة التشريعات وخاصة في ضريبة الأرباح الحقيقية وضريبة الدخل المقطوع_ الصلاحيات الواسعة المعطاة للإدارات الضريبية لتقدير المطرح الضريبي، وفقاً لأسس بعيدة عن الواقع أحياناً»، مبينين: أن الذي يستطيع التهرب هم كبار المكلفين، أي: أصحاب الثروات والدخول الكبيرة، وليس أصحاب الدخل المحدود، وما يؤكد حجم التهرب الضريبي الكبير هو المقارنة بين ما تدفعه شركات القطاع العام من ضريبة على أرباحها، وما تدفعه شركات القطاع الخاص، حيث هناك هوة كبيرة في ذلك.

الاستثناءات أهم

مما لا شك فيه أن النظام الضريبي المعمول به بحاجة لإعادة الصياغة، بما يحقق العدالة الضريبية المفقودة، ويمنع الكثير من حالات التهرب الضريبي الجارية منذ عقود، والتي يستفيد منها كبار المكلفين من أصحاب الثروات، في حين يتكبد أصحاب الدخل المحدود كامل الأعباء الضريبية، وهو واقع لم يعد باستطاعة أحد إنكاره.

في المقابل لا بد من الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية إعادة صياغة النظام الضريبي بما يحقق الغايات أعلاه، إلا أن الأهم من ذلك ربما هو: الموقف من الإعفاءات الضريبية الكبيرة التي يتمتع بها كبار المكلفين من أصحاب الثروات، بموجب العديد من القوانين والأنظمة التي صدرت خلال العقود الماضية، وما زالت، اعتباراً من إعفاءات قانون الاستثمار رقم 10 وحتى الآن.

فالعدالة الضريبية بمفهومها الواسع ليست محصورة بالنظام الضريبي فقط، بل من المفترض أن تشمل الاعفاءات الممنوحة استثناءً من هذا النظام، بموجب بعض القوانين والتشريعات.

ولعلنا بهذا الصدد نتساءل: أليس من الأجدى أن يتم إعادة النظر بهذه الإعفاءات الكبيرة، بالتوازي مع العمل على إعادة الصياغة للنظام الضريبي، وبذلك نكون قد خطونا خطوة إضافية باتجاه العدالة الضريبية المفقودة؟

قانون الاستملاك.. «مجحف»

يعرّف الاستملاك قانوناً بأنه هو: نزع الملكية للمنفعة العامة عن طريق إجراء إداري، يقصد به نزع مال عقاري قهراً عن مالكه بواسطة الإدارة، لتخصيصه للنفع العام مقابل تعويض يدفع له.

■ ميلاد شوقي

إن الهدف من منح الإدارة حق نزع ملكية الأفـراد، هـو: تمكينها من أداء وظيفتها الأساسية في إشباع الحاجات العامة، وبالتالي، فلا يجوز أن تستخدم الإدارة هذا الحق من أجل تحقيق غاية سوى المنفعة العامة، وتعد هذه قاعدة من قبيل القواعد الدستورية، حيث نصت الفقرة الأولى من المادة 15 من دستور السوري السابق على أنه: «لا تنزع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة»، كما نص على هذه القاعدة في الدستور الجديد الصادر عام 2012.

أركان الاستملاك

وللاستملاك أربعة أركان يجب توافرها، وهي:

الركن الأول: يتعلق بالمحل أو الموضوع، فمن اللازم أن ينصب نزع الملكية على عقار.

الركن الثاني: يتعلق بالجبرية، حيث يجب أن يكون نزع الملكية جبراً.

الركن الثالث: يتمثل في الغرض، فلا يجوز الاستملاك إلا للمنفعة العامة.

الركن الرابع: يخص حقوق الأفراد، حيث يجب تعويضهم مقابل نزع ملكيتهم.

مثالب قانون الاستملاك السوري

قانون الاستملاك الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 20 لعام 1983 أكد على حصرية أن ينصب الاستملاك على العقارات، حيث نصت في المادة 2 منه: «يجوز للوزارات والإدارات والمؤسسات العامة، والجهات الإدارية للقطاع العام، أن تستملك العقارات المبنية وغير المبنية...».

ولكن يؤخذ على القانون الاستملاك السوري، أنه قانون مجحف وغير عادل لعدة أسباب:

أولاً: أعطى الحق لجميع مؤسسات القطاع العام، ولجميع الجهات الإدارية التابعة له، الحق في استملاك العقارات، دون حصر هذا الإجراء الخطير بجهة مركزية، لما يمثله من تعد على حق الملكية المصون دستوريا، فكان منً الأنسب حصر هذا الحق برئاسة مجلس الوزراء فقط دون غيرها، كما قام المشرع بتحصين هذه المراسيم من أية رقابة قضائية، حيث يكون مرسوم الاستملاك مبرماً غير قابل لأي طريق من طرق الطعن أو المراجعة.

ثانياً: حدد المشرع في المادة الثالثة من القانون، المشاريع ذات النفع العام، ولكنه توسع فيها كثيراً بشكل خطير، واعتبر أن جميع المشاريع التي تدخُل في اختصاص أية من جهات القطاع العام تعتبر مشاريع ذات نفع عام، بل وذهب إلى اعتبار المشاريع السياحية والاستثمارية مشاريع ذات نفع عام، عدا عن إنشاء دور عبادة والمراكز الثقافية والأندية الرياضية والمنشآت التابعة لحزب البعث والمنظمات الشعبية، وكل هذه المشاريع لا يمكن اعتبارها مشاريع ذات نفع عام، وباتت هذه المادة من القانون مع الدستور الجديد الصادر عام 2012 غير دستورية، وتعدياً على حقوق المواطنين وممتلكاتهم.

ثالثاً: سمح القانون في المادة الرابعة منه للجهات الإدارية والجهات المشرفة على الإسكان، باستملاك العقارات وتقسيمها إلى مقاسم بغية إنشاء مساكن شعبية عليها، أو بيعها للراغبين في إنشاء تلك المساكن، ولكن عمدت بعض تلك الجهات إلى استملاك العقارات وبيعها إلى تجار العقارات والمتعهدين، الذين أقاموا عليها أبنية سكنية لغاية الربح والتجارة، وليس من أجل بناء مساكن شعبية، وهو ما يخرجها عن مفهوم مشاريع ذات النفع العام، فالجهات الإدارية تقوم باستملاك عقارات بأبخس الأثمان، ثم تقوم بعد ذلك ببيعها بأسعار مرتفعة جداً إلى تجار العقارات، وذلك يعد سرقة لممتلكات المواطنين، لأنه إثراء بلا سبب على حساب المواطن، ومن المعروف أن العديد من قرارات الاستملاك يشوبها بعض أوجه الفساد الكبير.

تقدير القيمة البدائية وحق الاعتراض

لقد وضع القانون قواعد خاصة لتقدير التعويض المستحق، حيث يجري تقدير هذا التعويض من قبل لجنة بدائية تشكل لدى الجهة المستملكة «المادة 12 منه»، وتقوم اللجنة بتقدير قيمة العقارات على أساس قيمتها قبل تاريخ مرسوم الاستملاك مباشرة، وأن تسقط من الحساب كل ارتفاع طرأ على الأسعار بنتيجة مشروع الاستملاك، أو المضاربات التجارية، إذا كان هذا الارتفاع بالقيمة لا يبرره ارتفاع مماثل في المناطق المجاورة «المادة 13».

إذا تأخرت الإدارة وتراخت في تقدير بدل الاستملاك سنين طوالاً فإنه يجري تقدير قيمة البدل بتاريخ الاستملاك وليس بتاريخ التقدير

وقرارات لجنة التقدير البدائي، المشار إليها أعلاه بشأن تقدير التعويض، تقبل الطعن أمام لجنة إعادة نظر، تشكل بقرار مبرم صادر عن رئيس المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة، التي يقع في حدودها العقار المستملك «المادة 23 ف2»، وتتشكل كما يلي:

قاض يسميه وزير العدل_ ممثل عن الجهة المستملكة_ ممثل عن أصحاب العقارات المستملكة_ ممثل عن اتحاد الفلاحين يسميه المكتب التنفيذي لاتحاد الفلاحين_ ممثل عن المحافظة يختاره المحافظ.

وتكون قرارات هذه اللجنة مبرمة غير قابلة لأي طريق من طرق الطعن والمراجعة «المادة 24ف2».

والجاري عمله، أنه إذا تأخرت الإدارة وتراخت في تقدير بدل الاستملاك سنين طوالاً؛ فإنه يجري تقدير قيمة البدل الاستملاكي بتاريخ الاستملاك، وليس بتاريخ التقدير، فإذا استملكت الإدارة مثلاً عقاراً سنة 1970، ثم تراخت في تقدير قيمة البدل الاستملاكي حتى سنة 2000؛ فإن بدل الاستملاك يقدر على أسعار 1970، وكذلك الفوائد بحكم أن الفوائد تحسب على أساس بدل الاستملاك.

وغالباً ما يكون بدل الاستملاك لا يتناسب أبداً مع السعر الحقيقي للعقار، وهو ما يؤدي إلى خرق القاعدة الدستورية التي نصت على التعويض العادل، ويجعل من القانون تنفيذياً قانوناً غير دستوري.

وبناء عليه، يوصف قانون الاستملاك السوري بأنه قانون ظالم، لتعديه على حقوق المواطنين وممتلكاتهم، كما أنه يخرج عن الهدف من وراء الاستملاك وهو تحقيق المنفعة العامة.

صندوق تكافل المعلمين

راجعتْ صندوق التكافل الاجتماعي لفرع نقابة المعلمين في الحسكة، لصرف قيمة فواتير التحاليل الطبية والصور الشعاعية لعائلتي، والبالغة قيمتها /33/ ألف ليرة سورية.

■ عبدالحليم قجو

ولما عرضتها على الموظف المختص لصرفها أجابني: إن هذه التحاليل يجب أن تكون مرفقة بإحالة من الطبيب المختص في القامشلي، ولكن كي لا تتكبد تكاليف وعناء الذهاب والإياب «عامودا- القامشلي- الحسكة» سأبين المبلغ الذي تستحقه، حسب اللائحة المتفقة عليها بيننا وبين وزارة الصحة.

فأخرج من درجه لائحة أسعار «مهترئة» أكل عليها الدهر وشرب، وإذ به يقول: يا أستاذ تستحق فقط /900/ ليرة سورية لا غير!!.

فأجبته مذهولاً هل هذا معقول؟ إن أجور الذهاب والإياب تتجاوز الـ /1500/ ليرة سورية!!

وقد دار بيني وبينه سجال طويل، ولكن دون جدوى. ثم أردفت متسائلاً: متى صدرت هذه اللائحة؟ فأجاب: في مطلع الألفية الثانية!!

فعقبت على جوابه: نحن الآن في عام 2018، فهل بقيت الأمور على حالها طوال هذه المدة، لكي تبقى التسعيرة كما هي دون تغير؟!

وخرجت خائباً عائداً إلى عامودا

وفي رحلة العودة تذكرت «اسماعيلو»، وهو رجل من عامودا، يقال بأنه أهطل، لكن سيرته طغت على مجالس الحكماء، حيث كان في خمسينات القرن الماضي يشتري /4/ بيضات دجاج بـ /25/ قرش سوري، ويبيع /5/ منها بنفس السعر. وعند سؤاله لماذا تفعل ذلك يا «سمو»، كان يجيب بحكمة العارف: «أنا تاجر، والتجارة فيها الربح والخسارة».

وكأن هذا حالنا مع صندوق التكافل الاجتماعي، ندفع أكثر مما نجني.

وسرحت بخيالي، موجهاً سؤالاً بيني وبين نفسي لنقابة المعلمين: كيف نكون معلمين وبناة أجيال، وفي الوقت نفسه يفرض علينا صندوق التكافل الاجتماعي أن نكون «سمو» في تجارته؟!.

صراع المرض والاستغلال المشرعن

ما زالت أسعار الأدوية تشكل عبئاً على المواطنين في ظل استمرار ارتفاعها، كما مازالت الردود الرسمية لها الطابع التبريري على حساب هؤلاء.

■ نوار الدمشقي

فقد ارتفعت مؤخراً أسعار بعض الأصناف الدوائية بشكل كبير، وخاصة لبعض الزمر كثيرة الاستعمال، لارتباطها بالأمراض المزمنة، مثل: ارتفاع الضغط، أو أدوية القلب، وحتى لبعض زمر المسكنات والمضادات الحيوية، مع استمرار تسجيل غياب عين الرقابة المفترضة، وخاصة على المستودعات والمعامل والتهريب.

تبريرات رسمية

معاون وزير الصحة للشؤون الصيدلانية، صرح منذ عدة أيام عبر إحدى الإذاعات المحلية: أن ارتفاع أسعار الأدوية مبرر، وسببه هو التغييرات التي تطرأ على أسعار المكونات الأساسية التي تحدد سعر الأدوية، إلى جانب ارتفاع سعر الدولار لعشرة أضعاف مما كان عليه.

معاون الوزير لم يغفل في حديثه مفردات التسعير النهائية «المواد الأولية_ مواد التعبئة والتغليف_ كلفة التصنيع_ ربح المعمل_ ربح الصيدلية_ الهدر_ الدعاية»، نافياً احتكار الصيدليات للأدوية، لعدم وجود معلومة لديهم حول توقيت رفع السعر.

وقد عزا فقدان بعض أصناف الأدوية لعدم وجود جدوى اقتصادية من تصنيعها إلى جانب خسائر في المعامل، مما أدى إلى طرح الدواء الوطني بسعر اقتصادي مناسب للمواطنين، وذلك مقابل تسوية تعطي المعمل حقه في التكلفة.

أما أكثر ما يلفت بحديث معاون الوزير فهو قوله: «رغم الارتفاع الحالي في الأسعار، لا تزال أسعار الأدوية في سورية الأرخص في العالم».

نشرات متتالية وبدائل مجهولة

المُسجل منذ فترة ليست بالقصيرة، أن وزارة الصحة تعمل بالتنسيق مع معامل الإنتاج الدوائي، على إصدار نشرات أسعار متتالية للأصناف والزمر الدوائية المنتجة محلياً، آخذة بالحسبان التكاليف ومفرداتها التي تحدث عنها معاون الوزير آنفاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن واقع رفع الأسعار استناداً لمتغيرات سعر صرف الدولار، أخذ بها عند ارتفاع سعر الدولار بمقابل الليرة، بينما لم يؤخذ به استناداً لانخفاضه، وربما حال تسعير الأدوية على هذا الأساس لم يختلف عن غيرها من السلع والاحتياجات الأساسية الأخرى للمواطنين.

ولعل ما يؤخذ على الوزارة بهذا الصدد، هو: أنها تُصدر نشرات أسعارها على التتالي وليس في وقت واحد، ما يفسح المجال للاختلال في السوق الدوائي بالنتيجة، فبعض الزمر ارتفع سعرها رسمياً مرتين أو ثلاث خلال السنوات القليلة الماضية.

وعلى الرغم من ذلك ما زالت معامل الإنتاج تتذرع بين الحين والآخر بعدم تمكنها من تغطية تكاليف تصنيعها لبعض الزمر الدوائية، وبالتالي تمتنع عن تصنيعها، ما يعني بالمحصلة، احتكار ما هو موجود منها ككميات في السوق الدوائي بغية استغلال الحاجة، سواء من قبل المستودعات أو من قبل الصيادلة.

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن هذا وذاك يؤدي بالمحصلة إلى زيادة انتشار ظاهرة البدائل المهربة من هذه الزمر، مع كل سلبياتها، ليس على مستوى أسعارها المرتفعة استغلالاً لحاجة المرضى إليها، ولا على مستوى تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني، بل ولعل الأهم، هو: غياب الرقابة على هذه الأصناف المهربة من ناحية المواصفة والسلامة على الصحة، والتي يكون ضحيتها المرضى بالنتيجة، إما بعدم فاعليتها، أو بانعكاساتها السلبية على صحتهم أحياناً.

معاون وزير الصحة: ارتفاع أسعار الأدوية مبرر وسببه هو التغييرات التي تطرأ على أسعار المكونات الأساسية التي تحدد سعر الأدوية

شرعنة الاستغلال!

لعل حديث المعاون التبريري أعلاه، لا يخرج عن سياق التبريرات الرسمية الشبيهة، على مستوى الأسعار والسلع والخدمات، والتراجع المطرد لدور الدولة على هذه الجوانب الحياتية الضرورية.

فمعاون الوزير الذي برر رفع أسعار الأدوية استناداً إلى مفردات التكلفة ومعدلات ارتفاع سعر الدولار لعشرة أضعاف، والذي اعتبر أسعار الأدوية في سورية هي الأرخص عالمياً، ربما غفل عنه أن المواطن يتعامل بالليرة السورية، كما أن دخله المتأكل لم يرتفع بمقدار الأضعاف الدولارية التي تحدث عنها، أما عن واقعة الاحتكار فقد أغفل تماماً الحديث عن عمل المستودعات ومعامل الإنتاج والمستوردين والمهربين، والمستغلين من كل حدب وصوب.

من كل ما سبق، فإن النتيجة العملية في ظل هذا الواقع البائس، هي: أن المريض سيبقى رهينة صراعه مع مرضه، كما مع الاستغلال المستمر، المبرر والمشرعن رسمياً.

نازحو عفرين معاناة ومعيقات عودة

ما زالت مأساة النازحين من مدينة عفرين في الريف الشمالي، لم تجد طريقها إلى الحل النهائي حتى الآن، بل وتتفاقم.

■ مراسل قاسيون

فرغم عودة البعض منهم إلى ديارهم خلال الفترة القريبة الماضية، ما زالت البقية المتبقية من أهالي عفرين والقرى المجاورة ينتظرون بفارغ الصبر العودة إلى بيوتهم، وتمسكهم عن العودة حتى الآن الكثير من الأسباب.

معيقات العودة

كثيرة هي المعيقات التي تحول دون عودة النازحين إلى بيوتهم وقراهم، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

الخوف من سوء التعامل الذي سيتعرضون له من المجموعات المسلحة التي دخلت مع الاحتلال التركي إلى عفرين، وخاصة في ظل ورود الأنباء عن ممارساتها السلبية مع العديد من الذين عادوا أو بقوا في بيوتهم.

التأخير والعرقلة لدخول المواطنين أمام حواجز هؤلاء المسلحين في «كيمار»، الذي يتعدى 4_5 أيام أحياناً، وأيضاً عدم وجود أو امتلاك وسيلة نقل، لنقل تلك العائلات.

عدم استتباب الوضع، وانتظار ما قد تقدمه التطورات العسكرية والسياسية، والمصير الذي سيرسو عليه الوضع في عفرين.

حاجة بعض العائلات للتوجه إلى مدينة حلب، بسبب الدراسة أو الوظيفة أو المرض، بانتظار قرار يسمح لهم بالدخول إلى حلب، إذ هناك قرار بمنع مواطني عفرين من الدخول إلى حلب، وهذا غير مفهوم بتاتاً، ولا يعلمون الأسباب الموجبة لهذا القرار الجائر، خاصة لتلك الفئات التي ذكرت آنفا «موظفين_ طلاب_ مرضى»، مما يستدعي أن يلجأ البعض ويرضخ لابتزاز المهربين، لتهريب المواطنين السوريين من منطقة عفرين إلى مدينة حلب، لقاء مبالغ طائلة.

ويشار بهذا الصدد إلى أن البعض قد تعرض عند تهريبهم إلى حلب للألغام التي أودت بحياة البعض، وتعريض البعض الآخر للإعاقة وللجروح الخطيرة.

كما يتوجه عدد من المواطنين إلى منبج لأسباب أمنية أو غيرها.

أوجه المعاناة

إن معاناة النازحين في تلك المناطق عديدة، ويصعب سردها كلها، لكن لا بد من تسليط الضوء على بعضها.

_ سوء الخدمات، وقلة المواد الإغاثية، والاستياء من تعامل بعض المنظمات الإغاثية وسلوك بعض عناصرها مع المواطنين.

_ الفوضى وعدم الاستقرار، بسبب عدم وجود قوات شرطة لحفظ الأمن والنظام، فتحدث بعض المشاكل والسرقات وغيرها، وليس هناك من جهة تقوم بمهام حفظ الأمن والنظام.

_ انتشار الأمراض وخاصة بين الأطفال، بسبب الظروف الصحية السيئة، وعدم وجود الكادر الصحي الكافي، وكذلك قلة الأدوية، رغم تبرع بعض الجهات بجهود مشكورة لتأمين ما يستطيعون تأمينه بجهودهم الخاصة، وأحياناً الشخصية، كما أن المرضى المزمنين يحتاجون للمعالجة وللدواء، وللإشراف الطبي في مراكز مختصة، كمرضى السرطان والتهاب الكبد c وبعض الأمراض العصبية والنفسية والقلبية وغيرها.

_ قيام السلطات السورية بحملات للقبض على الشبان المطلوبين للتجنيد الإلزامي أو للاحتياط.

_ تعرض النازحين في قريتي نبل والزهراء للابتزاز من قبل بعض ضعاف النفوس بشكل يفوق الوصف والخيال، مثلاً: أن يكون أجار الغرفة الواحدة 100 الف ليرة سورية، وأن يكون الدفع سلفاً لمدة 3 اشهر، أو محاولة شراء ما يعرض للبيع بأبخس الأسعار كالسيارة أو غيرها، أو إمكانية إيصال السيارة الخاصة إلى حلب بمبالغ تتراوح بين 200 ألف إلى 350 ألف وأكثر، حسب نوعها وشروط استغلال الحاجة و..

هذا غيض من فيض أوجه المعاناة ومعيقات العودة، التي يتعرض لها ويعيشها أهلنا النازحون من عفرين وريف حلب الشمالي، والتي تستدعي تضافر جميع الجهود للتخفيف من هذه المعاناة، مع تذليل كل المعيقات التي تحول دون حقهم بالعودة إلى بيوتهم وقراهم.

حول معاناة مزارعي التبغ

لا تختلف كثيراً معاناة الفلاحين الذين يزرعون التبغ عن غيرهم من الفلاحين الذين يزرعون زراعات أخرى، من حيث ارتفاع كلف الإنتاج من جهة أو من حيث تسويق المنتج وقبض ثمنه من جهة أخرى.

■ مراسل قاسيون

إلا أن منتجي التبغ لهم بعض أوجه المعاناة الخاصة بهم، وذلك أن منتجهم من التبغ لا يتم تسلمه من مكاتب مؤسسة التبغ إلّا عبر دور تحدده لجان خاصة تشكل من المؤسسة، كما أن هذه اللجان هي من يحدد سعر التبغ أثناء التسليم، وهنا تبدأ عمليات الابتزاز للفلاحين، من حيث تحديد موعد الاستلام، ومن ثم تحديد السعر حسب الصنف والمواصفة.

هناك ما يزيد عن 2,5 مليار ليرة هي حق للمزارعين بذمة المؤسسة العامة للتبغ لم تصرف حتى تاريخه

بعض أوجه المعاناة

ما جرى في هذا العام لا يختلف عما جرى في الأعوام السابقة، حيث:

1ـ جرى تأخر كبير في استلام المحصول.

2ـ حتى الآن هناك فلاحون لم يستلموا قيمة منتوجهم، علماً بأن الفلاحين بدأوا بتحضير الأرض للموسم التالي.

3ـ بالرغم من السعر المعلن للكغ 1800 ل.س، إلا أن الفلاح حتى يقبض سعراً قريباً من هذا الرقم، عليه أن يدفع «المعلوم» وهنا يبدأ البازار، حيث حسب «المعلوم» يحدد السعر.

4ـ إن زراعة التبغ مكلفة جداً، وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة، وهو موسم واحد في العام، حيث تبدأ زراعته في شهر نيسان ويجنى في شهر تشرين.

5ـ إن متوسط إنتاج الدونم 300 كغ، وبالرغم من أن المؤسسة تقدم القروض والأسمدة والشتول، إلا أن المردودية محدودة جداً بسبب ارتفاع كلف مستلزمات الإنتاج الأخرى من جهة، وعمليات النهب التي يتعرض لها الفلاحون من جهة أخرى.

قرار حكومي

يشار إلى أن مجلس الوزراء كان قد ناقش واقع استلام محصول التبغ «الذي فاق الخطة المتوقعة»، وذلك بجلسته بتاريخ 2018/1/28، وقرر «تأمين السيولة المالية اللازمة لدفع كل المستحقات للمزارعين، بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتبغ، إضافة إلى الاستمرار باستلام المحصول كاملاً حتى موعد أقصاه 15–2–2018».

وأشار وزير الصناعة في تصريح عقب الجلسة، إلى أن «الكميات المنتجة من محصول التبغ هذا العام فاقت الخطة المتوقعة، وتم التنسيق مع المؤسسة العامة للتبغ لتوفير الدفعات النقدية والسيولة اللازمة لدفع المستحقات للمزارعين».

وقد أتى القرار الحكومي أعلاه اعترافاً مواربا وغير مباشر بأحقية وصحة شكاوى الفلاحين في حينها، حول التأخر باستلام المحصول، كما التأخر بصرف قيمته.

أما حديث وزير الصناعة بأن «الكميات المنتجة من محصول التبغ فاقت الخطة المتوقعة»، فلعله يأتي ضمن سياق التبرير «غير المبرر» لهذا التأخر ليس إلا.

أرقام مثبتة

بحسب إحدى الصحف المحلية، مطلع نيسان الحالي، فإن «كمية التبوغ المسلمة للمؤسسة العامة للتبغ للموسم الحالي «2018/2017» وصلت إلى نحو 10،45 ملايين كيلو غرام، بقيمة إجمالية تزيد 17،6 مليار ليرة سورية، وتم تسديد مبلغ يزيد على 14،1 مليار ليرة من تاريخ 2017/10/15 ولغاية 2018/3/28، وبلغت قيمة التبوغ المستحقة للدفع ما يزيد على 2،63 مليار ليرة».

أي: أن هناك ما يزيد عن 2،5 مليار ليرة هي حق للمزارعين، بذمة المؤسسة العامة للتبغ لم تصرف حتى تاريخه.

أخيراً، يمكننا القول: إن المطلوب لدعم قطاع الزراعة، أولاً وأهمّ، هو: تخفيض كلف مستلزمات الإنتاج على الفلاحين بشكل فعلي، ووضع حل جذري لعمليات النهب التي يتعرض لها هؤلاء، فساداً واستغلالاً.

«التشاركية مع الأهالي» في محمية أبو قبيس

محمية أبو قبيس تعتبر من المحميات الهامّة، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، لغناها بالتنوع الحيوي، المرتبط بحسب الدراسات باحتوائها على تشكيلات فريدة من الناحية الجيولوجية والجيومورفولوجية، كما وأنها تعتبر ممراً إجبارياً «عنق الزجاجة» خلال رحلة الهجرة الربيعية والخريفية للطيور.

■ م. ياسر نصَّور

أما من الناحية «الاجتماعية الاقتصادية»، فيعيش ضمن المحمية ومحيطها حوالي 3200 نسمة، موزعين على ثماني قرى، ويعتمد 75% منهم على منتجات الغابة كمصدر دخل أساسي لتأمين لقمة العيش.

تعاون لإيجاد الحلول

انطلاقاً من واقع الأزمة، وإيماناً بضرورة العمل المشترك «النهج التشاركي مع الأهالي» لتحقيق النجاح والتوازن في أي عمل أو مشروع، كانت عملية التواصل المستمرة التي اتبعتها إدارة محمية أبو قبيس، وتجاوب معها السكان المحليون، بحكم العتبة المرتفعة للوعي العام لدى هؤلاء السكان، للبحث عن سبل أو وسائل تؤدي إلى حلول مشتركة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الخانقة، وتقليل الضغط ما أمكن على موارد الغابة التي بدأت تدخل في مرحلة الاستنزاف غير العكوس.

أفكار المشاريع التنموية كانت كثيرة، وكانت هناك عدة تجارب سابقة لم ترَ النور بسبب عدم استقرار أسواق التصريف خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى الصعوبات في تأمين موارد الدعم اللازم من قبل الجهات المانحة بمختلف أشكالها.

مشروع إنقاذي

مع استمرار البحث والتشاور بين اللجنة الأهلية لقرية التمازة، وإدارة المحمية، تم الاتفاق في شهر شباط 2018 على إطلاق «مشروع تسمين عجول البقر في قرية التمازة» إحدى قرى محمية أبي قبيس، كمشروع إنقاذي لرأس مال مشروع النباتات الطبية السابق، والمتعثر لعدة سنوات بسبب تأثر رأس المال سلباً بتراجع قيمة العملة السورية نتيجة الأزمة، إضافة إلى تأثر المشروع بفترات الجفاف، التي باتت طويلة في المنطقة بسبب التغير المناخي، الذي بات قاب قوسين أو أدنى من منطقتنا.

فكرة المشروع تهدف إلى تأمين مصدر دخل إضافي كخطوة أولى، ثم يتحول لاحقاً مع تطويره ليصبح مصدر رزق بديل للفئة المستهدفة، وهي جميع عائلات قرية التمازة، والمقدرة بحسب القيود المسجلة لدى مختار القرية لعام 2018 بـ «60 عائلة» وذلك ضمن مدة زمنية تقدر بـ 4 سنوات، «إذا تم تدوير رأس المال مرتين كل سنة».

نداء للجهات

تعمل إدارة المحمية واللجنة الأهلية للقرية كفريق عمل واحد، مهمته تحقيق أعلى إنتاجية للمشروع وضمان استمراريته وتطويره، مع الحفاظ على أهم أهداف العمل البيئي التنموي في تطبيق مبدأ النهج التشاركي مع الأهالي وهو: تحقيق شراكة حقيقية مع السكان المحليين، تتجلى بحماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

ونتمنى، كإدارة محمية أبو قبيس مع اللجنة الأهلية للسكان المحليين، إيصال نداءنا إلى الجهات ذات العلاقة بأشكالها كافة، لتوسيع نطاق استهدافها ليشمل المشاريع البيئية التنموية في المنطقة، لكونها ثنائية الغرض من حيث: دعم مصادر رزق إضافية، ثم بديلة للسكان المحليين من جهة، وحماية البيئة والتنوع الحيوي من خلال تخفيف الضغط على موارد الطبيعية من جهة ثانية.

اجتمع مجلس الوزراء اجتماعاً استثنائياً لمناقشة سعر الصرف، ونتج عن هذا الاجتماع الإقرار بما سبق وتم تداوله حول إصدار شهادات إيداع عن المصرف المركزي بالليرة، وثم بالدولار، وسيبدأ العمل بها منذ منتصف أيار القادم. وأياً كانت تسمية هذه الأوراق المالية، فإنها بالعمق تعني: تحويل الدّين العام من دين بين أطراف جهاز الدولة، إلى دين بين جهاز الدولة والسوق.

شهادات الإيداع
باب خصخصة الدين العام

لم تتضح بعد تفاصيل إصدار شهادات الإيداع، وفي التفاصيل «يكمن الشياطين» كما يقال، وحين صدورها تتضح الصورة بشكل أكبر، ولكن النتائج العامة لهذا النوع من الإجراءات يمكن توقعها في ظل اقتصاد منهك يحاول التحرك وسط ضغوطات عالية من قوى المال الكبرى المهيمنة، التي ترى فرص مضاربة هامة تسعى لترسيخها قبل حدوث أيةِ تغيرات على الساحة السياسية.

■ عشتار محمود

تم الحديث سابقاً، عن أن هذه الشهادات ستصدر، وأنها ستكون قابلة للتداول، وتم الحديث أيضاً عن فوائدها المشجّعة للمستثمرين، التي أشار أحد المصادر أنها قد تبلغ 30%، وبكل الأحوال ستفوق نسبة 20% وهو أعلى سعر لفوائد الودائع الحالية قصيرة الأجل.

أما في أي سياق يأتي الحديث عن ضرورة إصدار هذه الشهادات... فالأمر يرتبط بإجراءات السياسة النقدية، ومحاولتها «ضبط كتلة الليرة في السوق»، والتي فاقت 6500 مليار ليرة، من ضمنها أكثر من 2250 مليار ليرة في المصارف نهاية عام 2016.

يسعى القائمون على السياسة النقدية إلى تجميع الجزء الأكبر من كتلة الليرة لدى المصارف، ولذلك فإنهم سيسعون إلى جذب حائزي الليرة ليودعوها في المصارف، وبالمقابل ستتعهد لهم الحكومة بأسعار فائدة مرتفعة، عبر شهادات الإيداع. وبالمقابل ستمول الحكومة عجزها المالي عبر هذه الكتلة النقدية، وسيتوقف إصدار الدين العام من المصرف المركزي للحكومة.

ولهذا مخاطر على المالية العامة، وعلى تكاليف الاستثمار، ومن ثم على قيمة الليرة.

خطر الفشل المالي

إن تجميع الليرات، أو حتى الدولارات من السوق، عبر شهادات الإيداع. يعني التزامات بسدادها خلال آجال قصيرة إلى متوسطة: «عادة ما تكون شهادات الإيداع بآجال من هذا النوع، بينما سندات الخزينة قد تكون طويلة الآجال». وستكون النتيجة على سبيل المثال، أنه إذا أرادت الحكومة أن تمول عجزاً بمقدار 700 مليار ليرة تقريباً، كما عجز الموازنة في العام الحالي... فإن عليها أن تصدر شهادات بهذا المقدار، وسيكون عليها أن تسدد عليها فوائد تتراوح بين 140– 200 مليار ليرة، بفرض أسعار الفائدة بين 20–30% تقريباً. خلال فترات قد تتراوح بين سنة وثلاث سنوات إذا ما أخذنا شهادات إيداع المصرف العقاري كنموذج. وهذه الآجال القصيرة تجعل إمكانية تحقيق عوائد من استثمار هذه الأموال عملية أصعب.

تعني هذه العملية نقل الدين العام من كنف الحكومة، وبينها وبين المصرف المركزي، إلى مستوى جديد... ليتحول الدين العام إلى علاقة بين الحكومة والسوق. أي: تصبح الحكومة مديونة للمستثمرين، وعليها أن تسدد لهم بالآجال والفوائد المستحقة، وإن لم تستطع فإنها عملياً ستلجأ للدّين مجدداً...

الملفت أيضاً، هو الحديث عن جعل هذه الشهادات قابلة للتداول في السوق المالية، أي: عملياً قابلة للمضاربة على قيمتها بشكل رسمي. فإذا ما تراجعت مؤشرات المالية العامة، أو أراد المستثمرون أن يخفضوا من قيمة هذه الأوراق المالية لسبب ما، فإن الحكومة ستضطر لرفع سعر الفائدة لاستعادة الجذب إليها. وهذا مثال فقط مما يمكن أن ينتج عن عملية إتاحة تداولها بين المستثمرين والطلب والعرض عليها، الأمر الذي سيجعل سعر فائدتها، والإقبال عليها مرتبطاً بعمليات المضاربة بين قوى السوق عبر البورصة، الامر الذي يؤثر على قيمة الليرة ذاتها.

إن اللجوء إلى استدانة الحكومة من السوق، هو فتح باب الفشل المالي، وهو أمرٌ نجاحه مرتبط بعدة شروط، أهمها: الآجال الزمنية الطويلة، ووجود أفق جدي لارتفاع الإيرادات العامة، عبر وجود مشروع وطني استثماري عام منظم ومدروس العوائد.

خطر عرقلة الإنتاج

إن اللجوء إلى هذه الخيارات سيعني عملياً من الجهة الأخرى رفع تكاليف الإقراض، ما يجعل النشاط الاقتصادي أعلى تكلفة، ويعيق حركته البطيئة حتى الآن. فعندما تكون الفوائد على الإيداع مشجعة، فإن الفوائد على الإقراض لن تبتعد عنها كثيراً، حتى تستطيع المصارف الملتزمة بسداد فوائد الودائع أن تحقق عوائد كافية لتدفع لزبائنها، وهذه العملية تؤدي إلى عرقلة توسع الاستثمار، والإنتاجي منه تحديداً، سواء كان العام أو الخاص، وتؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض القيمة الحقيقية لليرة، وفتح باب التضخم مجدداً.

لا يزال 3 مليون نسمة يقيمون في ريفي دمشق وحلب مقابل خسارة أكثر من 1,5 مليون بين 2011-2016.

خطر توسيع مدى الخصخصة

إن عملت الحكومة باتجاه اللجوء إلى الدّين من السوق، فإن عليها أن تبحث عن موضع إيرادات تسدد منه مستحقاتها... وإن كانت إيراداتها تعتمد على الإيرادات العامة كالمنظومة الضريبية، فإن هذه عملياً ترتبط بالعمليات الإنتاجية، التي يؤثر عليها ارتفاع تكلفة الإقراض سلباً، والتي يؤثر عليها توجه كتلة السيولة نحو الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية أيضاً سلباً. وتضطر الحكومة إلى البحث عن الإيرادات في تخفيف النفقات، أو في تحصيل إيرادات من خدماتها العامة، سواء عبر رفع أسعارها، أو عبر قبض عوائد من تشغيل المستثمرين لها.

ما يعني عملياً، البحث عن عوائد عبر عمليات الخصخصة، بمستوياتها من التشاركية وصولاً إلى البيع.

قد يقول البعض إن هذه السيناريوهات تشاؤمية، وأن حركة تدفق الأموال والاستثمارات إلى سورية في المرحلة القادمة، وانفتاح أفق لتوسع النشاط الاقتصادي، كفيل بأن يمنع تدهوراً سريعاً. ولكن ربما العكس... فتجهيز قوى المال للمرحلة القادمة، يتطلب بالدرجة الأولى أن يكون جهاز الدولة الاقتصادي بأضعف حالاته، ليتاح استثمار سلطته على الموارد العامة، وعلى القانون، ولجعل مسألة قيامه بدور استثماري عام ومنظم مسألة معقدة، نتيجة عجزه المالي. إننا نشهد اليوم، وفي ظل مستويات الدّين العام الحالي عقوداً استثمارية لمرحلة قادمة، بعوائد منخفضة للمال العام. فعلى سبيل المثال: وُقّع عقد لاستثمار الفوسفات بنسبة 30% فقط للمؤسسة العامة و70% للشركة الروسية المستثمرة، وكمثال آخر بل وأفقع، تجري عملية استخدام سلطة الدولة على الأراضي، وإمكانية استملاك المناطق المنظمة وغير المنظمة، لإنشاء مشاريع إعمارية عقارية ريعية، تديرها شركات الأموال الخاصة بعقلية المضارب العقاري، بينما الوحدات الإدارية شريك يطرب لأرقام ارتفاع أسعار العقارات. فإذا كان الوضع الآن على هذا الحال، فكيف سيكون إذا ما أصبحت المالية العامة مديونة لقوى المال السورية؟!

الإنتاج يحاول خفض الأسعار...

والنشاط العقاري يمنعه

جرت تغيرات خلال العام الماضي على أسعار بعض المواد المنتجة محلياً، وفي مقدمتها أسعار الغذاء باتجاه الانخفاض... وحيث يمكن أن يتحرك الإنتاج المحلي، يمكن أن تنخفض الأسعار، لتعطي أسعار المواد الغذائية نموذجاً مثالياً لهذه القاعدة.

النشاط الاقتصادي الزراعي واحد من أقل النشاطات الاستثمارية كلفة، وتحديداً عندما يكون المستثمر مالكاً للأرض، وليس مستأجراً لها، وتحسنه بشكل نسبي يرتبط بتغيرات بالظروف الأمنية التي كانت تعرقل الإنتاج أو التوزيع، وباستقرار في سعر الصرف، ما يعطي هامش أمان لعدم الخسارة نتيجة ارتفاع أسعار المستلزمات، ثم انخفاض في أسعار المبيع.

تأثرت بعض أسعار المستوردات الغذائية إيجاباً باستقرار سعر الصرف مثل: الأرز، والسكر الداخل في تحديد أسعار الحلويات، وبعض أنواع الفواكه، وأعلاف الدواجن. حيث كان ارتفاعها يرتبط بما تسمح به تغيرات سعر الصرف، من فرض هامش أمان ورفع السعر، درءاً لانخفاض الأرباح. وكذلك جرت تغيرات على أسعار المواد الغذائية المنتجة محلياً مثل: الخضار، وبعض أنواع الفواكه التي شهدت أعلى نسبة انخفاض في أسعارها.

انخفاض أسعار اللحوم يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار الفروج خلال عام مضى، وبنسبة أقل لأسعار اللحوم الحمراء. وانخفضت كذلك الأمر أسعار الأجبان بنسبة تقارب 16,6%.

تشهد كذلك أسعار الألبسة، انخفاضاً نسبياً في أسعارها، وهو أيضاً ناجم عن تغيرات بمستوى الإنتاج المحلي، أسعار الأدوات الكهربائية والإلكترونيات انخفضت نسبياً، مع استقرار سعر الصرف، ومع توسع سوق المستعمل، أو بشكل أدق «المعفّش».

في المقابل تستعصي تكاليف السكن عن الهبوط، وتستمر بالارتفاع عموماً، وباختلافات بين المناطق، سواء بأسعار الإيجار، أو أسعار البيع.

حركة رؤوس الأموال نحو السوق العقارية، ستجعل التغيرات في هذا الموضع بطيئة. ورغم الجمود الحالي في سوق البيع... إلا أن وعود الاستثمار العقارية، والتغييرات التشريعية الكبرى في هذا الخصوص، والحركة نحو الإقراض العقاري، ستمنع عملياً انخفاضاً في أسعار العقارات... حيث كان البعض يتوقع أن تؤدي الظروف السياسية والأمنية إلى عودة جزء من النازحين الداخليين إلى مناطق سكنهم، ما قد يؤثر على أسعار الإيجارات، ولكن التغييرات المتمثلة بالقانون رقم 10، بخصوص المناطق التنظيمية... قد تجعل بعض المستقرين في منازلهم خلال الأزمة نازحين، وتلغي الأثر الإيجابي لعودة جزء من النازحين إن تمت!

المشكلة في المضاربة العقارية، أنها تحملت تأثيرات على تكاليف الإنتاج كافة، نتيجة حصة الريع العقاري الداخلة في تكاليف الإنتاج الزراعي الكبير، وفي تكاليف الإنشاء الصناعي، والأهم في تحديد قيمة العملة.

طالما أن التفكير بإعادة الإعمار في سورية قائم على منطق السوق العقارية، التي ترى في الدمار فرصة... فإن مستوى الأسعار لن يتجه نحو الانخفاض جدياً، وستبقى تكاليف السكن تهدد القيمة الفعلية لليرة، وتزيح تكاليف المعيشة بعيداً، وسيبقى التحسن البطيء بالإنتاج يحاول دفع قيمة الليرة إلى الأمام، بينما يهوي بها التسارع الكبير في الاستثمار العقاري.

مستويات انخفاض مكونات الغذاء خلال عام

نجري هنا مقارنة بين أنواع المواد الغذائية، وتغيرات أسعارها بين شهري 3-2017 و 3-2018:

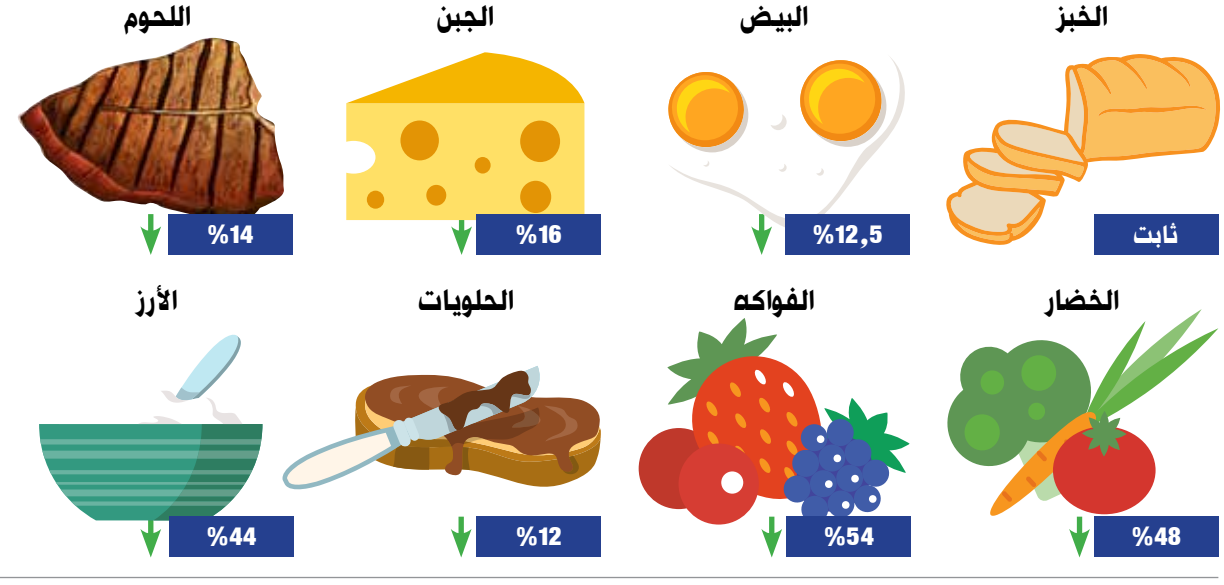

زائد ناقص

استيراد المهربات

عقدت الحكومة لقاءً مع تجار دمشق لبحث المشاكل التجارية عبر ممثلي غرفة التجارة، ومن ضمن ما تم الحديث عنه، هو: إمكانية السماح باستيراد المواد المهربة، أي: توسيع قائمة الاستيراد لتشمل المواد التي تدخل السوق بطرق غير شرعية، علّ هذا يقلل من التهريب.

ولكن ينبغي التساؤل: هل دوافع التهريب هي فقط منع الاستيراد؟ أم أن الدوافع تكمن في تقليص التكاليف، وتكمن في مصلحة فعلية «للوسطاء» القادرين على إغلاق باب التهريب وفتحه بالقوة والتواجد على الأرض؟ وماذا ستكون نتائج توسيع قائمة المستوردات على الطلب على الدولار؟

باب الاستيراد الذي كان موصداً جزئياً، مرشّح لأن ينفتح باتساع في الفترة القادمة، فمن الحديث الحكومي والأخذ والرد بمسألة استيراد السيارات الحديثة والمستعملة، إلى استيراد بضائع غير أولية، ما أوقف العديد من المعامل، وتحديداً في قطاع السيراميك، وصولاً إلى الحديث عن إعادة فتح باب الاستيراد لمواجهة التهريب!

أقصر جولة مضاربة

انخفض سعر صرف الدولار في السوق السوداء بمقدار 9% خلال الفترة فترة أسبوع تقريباً، ثم عاد للارتفاع دون تغيرات تذكر على سعر الصرف الرسمي. فيما يمكن اعتباره أقصر موجة مضاربة شهدتها السوق السورية خلال الأزمة.

لا تخفض السوق السوداء أسعارها بهذا المستوى إلا بقرار، أي: بتحرك مشترك للاعبين الأساسيين في هذه السوق، وهم عملياً كبار الأثرياء، والمتحكمون بكتلة سيولة هامة، سواء بالليرة أو بالدولار. وقد تكون بعض الأحداث أو المتغيرات أو الإشاعات، ذريعة لبناء التوقعات وتحريك السعر على أساسها، وجني الأرباح... كأن يقال: إن أحداث الغوطة هي السبب بانخفاض السعر، بما تحمله من احتمالات انفتاح العاصمة على كامل الريف، وهو المحيط الحيوي الصناعي والزراعي.

ولكن هذه العملية القصيرة تدل على أن جزءاً من قوى السوق المؤثرة، أرادت أن تجمع كتلة من الليرة السورية، فزادت من عرض الدولار في السوق مؤقتاً وانخفض سعره. وغنم من أراد تجميع كتلة من الليرة مراده، وإن كان بخسارة في سعر الدولار، وغنم من اشترى الدولار بسعر منخفض مربحاً من هذه المضاربة المؤقتة.

لماذا يكره ترامب الصين؟

يعدد الرئيس الأمريكي ترامب مجموعة من الأهداف والدوافع الاقتصادية، لحربه التجارية المعلنة على الصين، فيقول: إنه يريد أن يزيد التشغيل، أن يخفض العجز، أن يوسع نشاط الشركات الصناعية و«يعيدها للوطن»، ويعلم الجميع أن الأهداف تقبع في الدولار، وفي الهجوم الصيني عليه. فما الذي فعلته وتفعله الصين؟

■ ليلى نصر

عدا عن أن الصين قد نقلت عملتها اليوان لتكون واحدة من العملات الاحتياطية المعتمدة من قبل المؤسسات الدولية، فإن اليوان يستعد لمنافسة الدولار كما هو معلوم على سوق تسعير النفط العالمية... وإضافة إلى هذا فإن الصين في الوقت الذي أعلنت فيه عن إطلاق عقود النفط المستقبلية المسعّرة باليوان القابل للتبادل بالذهب، في 26 آذار– 2018، فإنها قد أجرت الاختبار على المرحلة الثانية من المنظومة الصينية للدفع العالمي بين البنوك والمسماة «CIPS»، وهي منظومة دفع بين البنوك العالمية باليوان، متبناة من قبل 11 مؤسسة مالية صينية، و8 مؤسسات مالية أجنبية، من بينها دوتشيه بنك، الذي استحوذت الصين على حصة هامة منه. هذه المنظومة المالية مجهزة لمواجهة منظومة سويفت الغربية، التي تهيمن على الجزء الأعظم من المعاملات البنكية عبر العالم، والتي يمكن لها أن تعرقل عملية التبادل باليوان، وأن تطبق عقوبات واسعة عليه، بل على النشاط الاقتصادي الصيني العالمي.

وعدا عن هذين الإجراءين فإن اليوان الصيني ينافس الدولار في مجالات هيمنته العالمية كلها، فمن منظومة الاستثمار والتمويل والتبادل المتمثلة بمشروع الحزام والطريق، وهو أكبر مشروع تجاري استثماري من حيث عدد الدول المستهدفة، بالإضافة إلى بنك آسيا للاستثمار في البنى التحتية، الذي أطلقته الصين، وانضمت إليه جميع دول المنظومة الغربية، باستثناء الولايات المتحدة واليابان. وهي مشاريع ومؤسسات تنافس مؤسسات التمويل والإدارة النقدية والمالية الدولية القائمة بعد الحرب العالمية الثانية، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

منافسة الدولار في كل موضع

أي: إذا ما كانت هيمنة الدولار العالمية هي من وزن الاقتصاد الأمريكي، فإن وزن الاقتصاد الصيني قد قاربه، إذا لم يكن قد تعداه بالقيم الحقيقية للإنتاج، وإذا ما كانت هيمنة الدولار من الموقع التجاري الهائل للولايات المتحدة، فإن الصين أصبحت عملياً الشريك التجاري الأكبر لـ 120 دولة عبر العالم، بينما الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الأكبر لـ 70 دولة فقط... ثم إذا كانت هيمنة الدولار مرتبطة بهيمنته على تسعير وتداول الطاقة، فإن الصين أصبحت مستورد النفط الأكبر، وأعلنت نظامها لتسعير النفط باليوان، ومبادلته به. وإذا ما كانت هيمنة الدولار مرتبطة بقوته التمويلية والاستثمارية الدولية، فإن الاستثمار والمساعدات الصينية، تعدت الأمريكية وفي مجالات أكثر فعالية، وبتكاليف أقل، ودون شروط... بقيت للدولار قوتان هامتان، التحكم المالي بالمنظومة الاستثمارية والمصرفية الغربية، وتحديداً عبر الأموال المضاربة العائمة عبر العالم، والقادرة على التأثير باتجاهات السوق العالمية، وتحديداً أسعار العملات، وقيم الدَّين العالمي، وقيم الأسواق المالية.

سلاح المال المضارب والديون

فعلياً حاولت الولايات المتحدة الضغط على الصين من هذا الموقع، عندما تم استخدام الأموال العائمة المضاربة بشكل واسع، لإضعاف العملات وقيم الأسواق في الدول الاقتصادية الصاعدة، حيث خرجت رؤوس الأموال من السوق الصينية بشكل كبير منذ عام 2014، ووصل خروجها إلى مستويات قياسية في عام 2015 ثم أخذت في الانخفاض، وكانت النتيجة أن انخفض سعر صرف اليوان مقابل الدولار بنسبة 14% بين بداية 2014 ونهاية 2016، ثم عاد وضع اليوان للتحسن، والدولار للانخفاض. وذلك بإجراءات حكومية صينية قيدت خروج الأموال، ونظمت الاستثمار الصيني في الخارج، لتخفض الأموال الخارجة من الصين من 761 مليار دولار خرجت في 2015، إلى 166 مليار دولار في العام الماضي، ليعود الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية إلى الارتفاع بعد أن أخذ بالانخفاض خلال الفترة بين 2014– 2016، حيث ارتفع في 2017 بمقدار: 129,4 مليار دولار في 2017، ليصل إلى 3,14 تريليون دولار.

إذا ما كانت هيمنة الدولار العالمية هي من وزن الاقتصاد الأمريكي فإن وزن الاقتصاد الصيني قد قاربه

استطاعت الصين أن تحدّ من إمكانية استخدام الفوضى المالية لتخفيض قيمة اليوان، بينما بقيت احتمالات استخدام الديون ورفع تكاليفها ماثلة أمامها، فعملياً 70% من الدَّين العالمي بالدولار، وجزء معتبر منه لدى الصين، حيث يقدر الدَّين في الصين بمقدار 2 تريليون دولار، الأمر الذي سيتطلب من الحكومة الصينية تدخلاً، لتسوية الديون الكبيرة في القطاع الخاص الصيني الممول بنسب هامة عبر الاستثمار المالي العالمي. ولكن في هذا السياق تستطيع الصين أن تستخدم سلاحها الأقوى، وهو: سندات الخزينة الأمريكية التي تملكها، والتي تستطيع ببيعها أن تخفف أسعار وتكاليف الدَّين العالمي، والأهم قيمة الدولار عالمياً، وأن تساهم في إلزام الجميع على مقاصة دولية كبرى لتسوية الديون المسمومة المنشورة عبر العالم.

حتى الحرب صعبة

أفق الأدوات الاقتصادية يغلق في وجه الولايات المتحدة رويداً رويداً بالتعامل مع الصين، وكل الإجراءات تحمل نتائج موازية على الطرفين، إن لم تكن أكثر إيلاماً لاقتصاد الولايات المتحدة. يبقى للدولار أداة التدمير العسكرية الأمريكية... والفوضى الحربية لا التجارية فقط، التي تستطيع إن لم تحقق نتائج وأرباحاً، أن توقف تقدم الآخرين. ولكن إن كان التصعيد العسكري في شبه الجزيرة الكورية، هو تجربة في هذا الاتجاه، فإنها عملياً قد وئدت، ورجحت كفة الحسابات الأمريكية باتجاه التنازل، حيث تكلفة هذه الحرب كبيرة وخسارتها شبه مضمونة، نتيجة قوة الردع الهامة الماثلة في العلاقة الصينية الروسية، فهل ستكون للولايات المتحدة أهداف عسكرية فوضوية أخرى لمواجهة الصين في مواضع أقل صعوبة، مثل: إفريقيا أو أمريكا اللاتينية حيث النفوذ الاستثماري الصيني الهام؟ ألن يكون الردع ماثلاً والخسارات كبيرة كذلك الأمر؟ الولايات المتحدة تبحث عن موضع حرب وفوضى، يبقيها ولو مؤقتاً «وحش الشاشة» ويمنع ولو مؤقتاً السير المتسارع للاقتصاد العالمي في ركب الدفع الصيني لإزالة هيمنة الدولار، حيث تحاول الولايات المتحدة أن تؤخر الضربة قاضية لعصب الهيمنة والربح في المنظومة الغربية.

القانون 10 سجالات واستثمار بالحقوق

أثار القانون رقم 10 لعام 2018 الصادر مؤخراً، والخاص بإحداث المناطق التنظيمية، الكثير من اللغط والسجال والجدل، كما نسجت حوله الكثير من السيناريوهات، التي لم تغب عنها أوجه الاستثمار، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حسب مصدر هذه السيناريوهات والغايات التعبوية والتحريضية لكل منها، بالاستناد إلى واقع الحرب والأزمة ومفرزاتها على المستوى الوطني.

■ عاصي اسماعيل

ولعل الأمر البيّن، بعيداً عن الخوض بهذه السجالات والغايات، هو أن هذا القانون بحاجة للكثير من التفنيد والشرح القانوني من قبل ذوي الاختصاص، قضاة ومحامين ومستشارين قانونيين، وذلك بغاية تفريغ النمط التعبوي والتحريضي الذي جرى على هامشه وبعمقه أولاً، وبغاية الوقوف على مصلحة المواطنين الحقيقية استناداً إلى حيثياته، ثانياً وأهمّاً، خاصة في ظل واقع أعداد النازحين واللاجئين الكبير.

ملاحظات أولية

لعلنا بهذا الصدد لن نخوض بتفصيلات القانون وحيثياته وانعكاساته، على أن نفرد لها المساحة المطلوبة استناداً إلى امتزاج آراء المختصين بهذا الشأن لاحقاً، لكننا بالمقابل سنورد بعض الملاحظات المختصرة تمهيداً للعرض اللاحق.

ـ القانون عام وشامل وكبير ومتشعب، كونه مرتبطاً بالكثير من القوانين والتشريعات العقارية الأخرى المتعلقة بالمناطق التنظيمية ومهام الوحدات الإدارية وغيرها.

ـ القانون مرتبط بشكل مباشر بحقوق الملكية العقارية، وطرق إثباتها ومواعيد الاعتراض وطرق الطعن وغيرها، سواء في مناطق السكن العشوائي أو المخالفات، أو في المناطق المنظمة.

ـ القانون له جانب استثماري، اعتباراً من دراسات الجدوى الاقتصادية التي ستقوم بها الوحدات الإدارية، مروراً بعمليات البيع والمحاصصة القائمة على عملية تداول الأسهم، وليس انتهاءً بأدوار شركات التطوير العقاري، وكبار التجار والسماسرة.

العودة والاستقرار ضرورة

على هذا الأساس ربما يسعنا القول مبدئياً: أنّ قانوناً بهذا القدر من التعميم والكبر والتشعب، وبما يرتبط به من حقوق ملكية تمس غالبية السوريين، بحاجة لأرضية مناسبة من الاستقرار والهدوء، قبل المضي بتنفيذه على أرض الواقع من قبل الوحدات الإدارية، التي أجاز لها القانون إحداث مناطق تنظيمية، وهو الأمر غير المتوفر حالياً، خاصة كون الكثير من الأهالي ما زالوا بعيدين عن بيوتهم وبلداتهم ومناطقهم، مع الكثير من اللغط والجدل حوله، ناهيك عما يجب أن يتم التوقف عنده بما يخص صيانة الحقوق بعيداً عن أوجه الاستثمار والاستغلال، والتي بدأت منذ الآن تفعل مفاعيلها على ما يبدو.

قانون كهذا بما يرتبط به من حقوق ملكية تمس غالبية السوريين بحاجة لأرضية مناسبة من الاستقرار والهدوء قبل المضي بتنفيذه

فإذا كان المرسوم 66 لعام 2012، الخاص بمنطقة خلف الرازي ـ والتي كانت غالبية أهلها وساكنيها موجودين فيها عند الإعلان عن مشروعها التنظيمي ـ ما زال يجري حوله الكثير من السجال بشأن الحقوق على المستوى التنفيذي، وخاصة ما يتعلق بالسكن البديل وطول مدة التنفيذ، ومع كل ما أسفر عنه من عمليات المضاربة بالأسهم، أزاحت أصحاب الملكيات الصغيرة من أهالي المنطقة، ليحل محلهم كبار التجار والسماسرة، فكيف سيكون الحال على مستوى الكثير من المناطق في ظل غياب أهلها وفقاً للقانون أعلاه بحال بدأ العمل به.

واختصاراً، يمكننا القول: إن الإسراع بعودة الأهالي إلى بلداتهم وبيوتهم، مع تذليل العقبات والمعيقات كافة التي تحول دون ذلك، ربما يعتبر ضرورة موضوعية استناداً إلى القانون أعلاه، باعتبار أن العودة تفسح المجال لإعادة الاستقرار والهدوء، بالإضافة إلى كونها ضرورة وطنية أولاً وأخراً.

وعليه فإن المطلب الملح مبدئياً، هو: التريث من قبل الوحدات الإدارية المخولة بتنفيذ القانون.

وللحديث تتمة لا بد منها.

دور ملتبس لـ«حماية المستهلك»

خبر ملفت، أوردته إحدى الصحف المحلية مؤخراً، مفاده: أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ستقوم بمخالفة تجار سوق الهال في حال عدم انتسابهم لاتحاد غرف التجارة.

■ عادل ابراهيم

النشاط الوزاري المستجد أعلاه ارتبط إعلامياً بتغيير تبعية «لجنة تسيير سوق الهال» من إشراف اتحاد الحرفيين، إلى اتحاد غرف التجارة تحت مسمى «اللجنة المركزية لتسيير شؤون أسواق الهال في المحافظات» مركزها دمشق، مع متغيرات هذه التبعية المتعلقة بإصدار النظام الأساسي لهذه اللجنة من قبل اتحاد غرف التجارة، وعملية الانتخاب لعضوية مجلس الإدارة لها، والتي تشترط العضوية باتحاد الغرف للمرشحين والمقترعين.

حسب القانون والعرف

المتعارف عليه، وبحكم القانون، أن غالبية تجار أسواق الهال يزاولون نشاطهم التجاري والتسويقي استناداً للسجل التجاري الصادر عن مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات، واستناداً لانتساب بعضهم سابقاً لاتحاد الحرفيين وليس جميعهم، ولم يسبق لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن نظمت مخالفات بحق غير المنتسبين لاتحاد الحرفيين، بل الأساس بالنسبة لها، هو: السجل التجاري الصادر عن مديرياتها لمزاولة هؤلاء لعملهم التجاري، وهو ما كانت وما زالت، تقوم بالمخالفة عليه في حال عدم امتلاكه بحكم القانون.

فقد نصت المادة 4/أ/23، من قانون حماية المستهلك رقم 14 لعام 2015، على ما يلي: «يعاقب بغرامة مالية مقدارها خمسة وعشرون ألف ليرة سورية كل من خالف مضمون قرارات التسجيل في السجل التجاري، أو السياحي والرخص السنوية».

أسعار منفلتة

مما لا شك فيه، أن العمل التجاري والتسويقي في أسواق الهال بحاجة للكثير من الرقابة والضبط، خاصة في ظل تفلّت الأسعار وعدم استقرارها، والتي يدفع ضريبتها المستهلك من جيبه وعلى حساب معيشته بالنتيجة، بالإضافة طبعاً إلى المنتجين من الفلاحين الذين يتم استغلالهم كذلك الأمر من قبل كبار التجار والسماسرة في هذه الأسواق، وهو أمر لم يتم بالشكل المطلوب حتى الآن، برغم كل التصريحات، وبرغم ما يرشح عن أعداد المخالفات التي يتم ضبطها في هذه الأسواق، ولعل الواقع الفعلي لأسعار الخضار والفواكه في الأسواق خير دليل على ذلك.

مخالفة غير قانونية

أن تقوم الوزارة بمخالفة غير المنتسبين من تجار سوق الهال لاتحاد غرف التجارة هو أمر مستغرب، خاصة وأن الانتساب للاتحادات بشكل عام هو أمر طوعي، وهو منوط بشروط وواجبات خاصة بالاتحادات حسب أنظمتها وقوانينها، بالإضافة إلى تسديد ما يترتب على ذلك من رسوم سنوية، وهو مرتبط أساساً بنشاط هذه الاتحادات، وآليات العمل بها، والتي من المفترض أن تكون هي المستقطبة لزيادة أعداد المنتسبين إليها من الشريحة التي من المفترض أنها تمثل مصالحهم وتدافع عنها.

بمعنى آخر، كأن الوزارة تضغط باتجاه زيادة أعداد المنتسبين لاتحاد غرف التجارة، وتقوم بجزء من مهامه المفترضة لهذه الغاية، بعيداً عن مهامه ودوره المناط به أصلاً، بل وكأنها أنجزت ما عليها من ضبط للمخالفات القائمة في هذه الأسواق مع كثرتها، بما يصب بمصلحة المستهلكين حسب تسميتها ومهامها، ناهيك عن أن المخالفة بهذا الصدد تعتبر غير قانونية، لعدم ورود نص يجيزها وفقاً لقانون حماية المستهلك رقم 14 لعام 2015 المعمول به.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان بعد ذلك كله: لماذا هذا الدور الملتبس لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لمصلحة اتحاد غرف التجارة الآن؟

وجدتها

■ د. عروب المصري

الشركات النفطية المارقة

حذر العلماء شركة رويال داتش شل، عملاق النفط من الخطر الذي تشكله انبعاثات الوقود الأحفوري على كوكب الأرض، في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، وفقاً لدفعة من الوثائق حصل عليها صحفي هولندي ونشرت في .Climate Files
ويقول المناصرون للبيئة: إن الوثائق التي تدعم تقارير وتحقيقات نُشرت العام الماضي، تدل على الفجور «المذهل» لشركات النفط والغاز. ومن المتوقع أن تساعد هذه السجلات الجهود العالمية لجعل الصناعة مسؤولة عن مساهماتها في ظاهرة الاحتباس الحراري.
وإحدى هذه الوثائق، هو تقرير سري لعام 1988 بعنوان «تأثير الدفيئة»، يوجز دراسة شاملة لعلوم المناخ والتأثير المتوقع للوقود الأحفوري، ويكشف أن الشركة كانت سراً على علم بهذه التحليلات منذ عام 1981.
ويقر التقرير، الدور المركزي الذي يلعبه الوقود الأحفوري- وخاصة النفط- في زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، التي تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض.
"على الرغم من أن انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، من خلال العديد من العمليات الطبيعية»، يشير التقرير إلى أن «السبب الرئيس لزيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون هو حرق الوقود الأحفوري".
هذا التأكيد الأخير على أن شل، على مدى أكثر من ثلاثة عقود، كانت على دراية بشكل خاص بمساهمات منتجاتها في أزمة المناخ، ولكنها اختارت التشجيع العلني للشكوك حول علم المناخ، تشابه نتائج مماثلة حول شركة إكسون موبيل في عام 2015.
"تمامًا مثل إكسون، أدركت شل أخطار التغير المناخي، وبدلاً من ذلك اختارت الشروع في حملة طويلة من الخداع. كما تؤكد هذه التقارير من جديد: أن شركات الوقود الأحفوري كانت- وستظل دومًا- لاعباً سيئاً.
ويؤكد الخبراء: «أن جميع المسؤولين والمؤسسات المنتخبة، أصبحوا على علم، ليس هناك عذر متبقٍّ لوجود علاقات مع هذه الشركات المارقة». «إن الأمر متروك لنا جميعاً لأن نبقي أمثال شل، وأن نبني العالم الخالي من الوقود الأحفوري، الذي يضع الناس وكوكبنا في المقام الأول."
إن الصناعات النفطية مرتبطة بنمط إنتاج يعتمد على الوقود القابل للاستنفاذ، وعلى الاستهلاك الكبير للوقود، دون النظر في عواقب هذا الاستهلاك المفرط.
إن تغيير أنماط الإنتاج جميعها، بما فيها أنماط الطاقة الضرورية للاستهلاك فيها، بات ضرورة موضوعية يفرضها انهيار النظام البيئي المناخي المتسارع.

aroub@kassioun.org

خوف العلم الرسمي من «الأموات»

احتدام تناقضات الرأسمالية عالميا، يعني اشتعالا لجبهة الفكر من جديد، ما بين الرأسمالية وافكارها من جهة، وبين الاشتراكية العلمية والماركسية من جهة أخرى. صراع تفرضه مهام التغيير في الواقع الجديد، على قوى التغيير الجذري، والمعركة الفكرية في مواجهة الفكر السائد في محاربه احتمال عودة الماركسية الى الميدان الفكري. وفي هذا الصراع تتطور الماركسية فهي فكر هذا الصراع نفسه.

■ محمد المعوش

«ينبشون القبر» خوفا؟

من دلالات المواجهة هي عودة المنشورات عن الماركسية، اما تأكيدا أو نفيا لها. وكثرة المنشورات النافية للماركسية مؤشر على خوف دوائر الفكر المسيطر. وهذا يتعزز عندما تتوسع دائرة النقض للماركسية في المنشورات العلمية- الأكاديمية، لا الدعاية السياسية المباشرة وحدها. والتناقض هو أنهم وفي تأكيدهم الدائم على موت الماركسية، يعودون لنبش قبرها لكي يؤكدوا موتها. إذا كانت الماركسية في موت محقق فلماذا هذا التأكيد على الفكرة؟ وكأنه فعل النكران الذي يقوم به الانسان ليتجاهل حقيقة تؤلمه!

الماركسية غير علمية ولا تساهم بتقدم العلوم

من الدلائل الهامشية مقالة منشورة مطلع السنة الحالية للأستاذ المتقاعد حاليا من قسم الفلسفة في جامعة الشرق الأوسط التقنية«تركيا» إردينك سايان، الباحث في فلسفة العلوم، وفلسفة العقل والميتافيزيقا. تحت عنوان «الأهمية المزعومة التي تشكلها الفلسفة المادية الديالكتيكية للعلم، في الماركسية السوفياتية»، يتحدث الكاتب، وبحقد واضح واستهزاء، عن الفكرة التي «رددها وبشكل سخيف الماركسيين الأرثوذكسيين»«قصده «الجامدين»» عن ان الماركسية هي فلسفة علمية، أو هي علم بحد ذاتها، وأنها مفيدة في منهجها لتطور العلوم، ويعتبر الكاتب هذا الزعم فارغ وعار عن الصحة، «ينتمي الى حقبة انتهت» والذي «لم يكن التاريخ رحيما بحقّها»، «الزعم الذي تضائل حجم مؤيدوه علميا واقتصاديا وسياسيا في العالم الى حد الانتهاء»!، والذي سيكون مصيره «الزوال في غياهب النسيان». جلب الكاتب مقتطفات من كتاب غربيين وسوفييت وقارن الأقوال مع الواقع، وناقش الماركسية «كما يفهمها» بسطحية فاقعة، ليخلص إلى أنها حقبة من التاريخ تم تضخيم مساهمتها النظرية والمنهجية والعمليّة في ميدان العلوم تحديدا، وتوسع ليلغي عنها أي قيمة معرفية عامة و»من حسن الحظ أننا قطعنا بعيدا عن تلك المرحلة»، ويذكر الكاتب بشكل دائم أنه يستثني «الماركسيين- الجدد»«أي التحريفيين ربما» بل كل نقده موجه للماركسيين «الأرثوذكسيين...أتباع وصايا لينين ...الذي و إن كان لكلماته الفلسفية حول النسبي والمطلق معنى ما أساسا، فلا نفهم دورها في مجال علوم الطبيعة مثلا».

الحجة التي تهدّم بنيان صاحبها

هو استخدم المنطلقات الماركسية ليقول بأنها كمنهج متناقضة مع ذاتها. يقوم الكاتب أن الماركسيين يقترحون استخدام المادية الديالكتيكية من قبل العلماء، وهم في ذلك يتناقضون مع أنفسهم. لماذا؟ يقول الكاتب أن التناقض هو: إذا كانت الماركسية تقول بأن الوعي هو انعكاس للواقع، الذي هو نفسه يخضع لقوانين الديالكتيك، فإذا لا بد للفكر أن يكون ديالكتيا بالضرورة، ولا معنى للقول بأن هناك فكر ديالكتيكي واخر غير ديالكتيكي! على أساس هذه الفكرة نتلمس حد معرفة الكاتب عما يتكلّم! وإلى أي حد يعرف ان الوعي انعكاس غير سلبي تتوسطه الظروف الاجتماعية والادوار والايديولوجيا السائدة، مع ان هذا لا ينفي عن الفكر انحكامه لقوانين الديالكتيك، ولكن ليس بالضرورة أن المفكر الفرد يعي هذه القوانين الداخلية لوعيه. فالكاتب بالنهاية خبير فلسفة العلوم وما أدراه بهذا «الهراء الماركسي». وهو في سياق حديثه أيضا «يعاير» الماركسيين السوفيات بأنهم لم يأخذوا إلا 9 جوائز نوبل للفيزياء، من أصل 171 تم نيلها منذ العام 1925. لنتماشى مع الكتاب، وبغض النظر عن نوبل ومؤسستها وكيف تمنح الجوائز فيها والتحيز الأيديولوجي الموجود، فهو نفى واقعة أساسية أن الاتحاد السوفياتي خرج عمليا من مرحلة الحروب العسكرية عليه وفيه في العام 1945، وبدأ يشهد تراجعا سياسيا باكرا قبل انهياره السياسي لاحقا، أي أن السوفيات عاشوا «الاستقرار» النسبي مرحلة غير طويلة من تاريخهم «كظرف ملائم للبحث والعلوم والتطبيق. ومع ذلك كانوا سبّاقين إلى الفضاء، وباقي المجالات التي لا حاجة لتؤكدها المواقف المكتوبة من هنا وهناك، بل أكدها الواقع الفعلي نفسه والإنجازات الاقتصادية والعلمية التي تحققت «من دولة فلاحية متخلفة الى دولة عظمى». ولكن حسب الكاتب ان الاتحاد السوفياتي كان اكثر تقدما في ميدان الجوائز الرياضية من العلوم!

نفي العلمية ككل

هذا النقد للسوفيات في ميدان العلوم هو نقد للمادية التاريخية عامة، والذي لم يخفِ الكاتب موقفه هذا أساسا، ولكن هنا أهمّ ما محاه الكاتب وبكل بساطة: أن المنهج الماركسي كان أداة وعي حركة التاريخ وقوانينه، وهو كمنهج نتاج هذه القوانين بالذات، وهذا ما لا يملك الكاتب إمكانية نفيه، فالتاريخ الذي يعتبر الكاتب أنه لم يكن في صالح الماركسية، هو نفسه التاريخ الذي ارتسم ويرتسم عمليا في كل مكان في العالم ليؤكد ما أنتجته الماركسية حول المجتمع وقوانينه، فالماركسيين«منهم السوفيات» بوعيهم العلمي لهذه القوانين غيروا الواقع ونقلوا المجتمع والشعب من حال إلى حال، إلا إذا كان المجتمع لا يمكن فهمه علميا، بينما الفيزياء وحدها هي علم مثلا!
وبالرغم من تسطيح الكاتب، لكنه دلالة على أشكال التشويه ضمن الميدان العلمي نفسه «وفي هذه الحالة أستاذ في فلسفة العلوم»، وعلى الخدعة الرأسمالية المروجة لصوابية ولا انحياز كل «علم» بالمطلق. والموت وحده للقديم المحُتضِر.

انتخابات العراق: البحث عن حوامل التغيير

يقترب موعد الانتخابات التشريعية العراقية، الذي أقرت المحكمة الاتحادية العليا بأن يكون في 15 أيار القادم، وصادق مجلس النواب عليه، بعد سلسلة من الخلافات والجدل...

■ ديمة كتيلة

تحمل الانتخابات هذا العام أهمية خاصة، ليس لكونها ستحدد تركيبة مجلس النواب العراقي القادم وحسب، بل لأنها ترافقت أيضاً مع تغير في منطق التحالفات وتكوين القوائم، في ظل تحديات داخلية كبرى، ومتغيرات خارجية تتمثل بالتبدل الجاري في الموازين الدولية، والأهم فيما يخص السلوك الأمريكي.

ما الجديد؟

بدايةً، من الجدير بالذكر أن هذه الانتخابات هي ثاني عملية انتخابية تجري منذ إعلان انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق عام 2011، وفي مرحلة أصبح التراجع والانسحاب الأمريكي من المنطقة أمراً واضحاً لا لبس فيه. وما يميزها عن سابقتها، أي: انتخابات عام 2014، هو: أن الأخيرة جرت في ظل تمدد تنظيم «داعش»، أمّا انتخابات هذا العام فستجري بعد إعلان انتهاء الحرب ضد التنظيم في البلاد. أي: أن هذه المعطيات من المفترض أن تنقل مستوى الصراع بين القوى السياسية المختلفة، في سياق الانتخابات، إلى مستوى أعلى وأكثر تقدماً، على الصعيد السياسي والاقتصادي والوطني. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أيضاً احتجاجات عام 2015، في محافظات عراقية عدة، والتي طالبت بالإصلاح السياسي ومحاربة الفساد، وتحسين مستوى الخدمات الحكومية، بالإضافة إلى احتجاجات السليمانية نهاية العام الماضي، وغيرها، فيمكن القول: إن ظروف التغيير الجذري قد أصبحت مستحقة، على صعيد الظرف التاريخي والوعي الشعبي، مما يطرح التساؤل عن وجود حوامل سياسية قادرة على النهوض بضرورات التغيير هذا ضمن الخارطة السياسية العراقية الحالية.

التراجع الأمريكي في المنطقة عموماً يعني بالضرورة تراجع مشروع الفوضى الذي كان العراق أكثر متضرريه

من يحكم العراق اليوم؟

يشكل ما يسمى «ائتلاف دولة القانون» الكتلة الأكبر داخل مجلس النواب الحالي، بواقع 95 مقعداً من أصل 328 مقعداً موزعين على 15 حزباً وكياناً سياسياً. ولا تزال القوى المتحكمة بالسياسة العراقية على المستوى الرسمي منذ تشكيل ما سمي «مجلس الحكم في العراق» وحتى الآن، هي: القوى التي ارتبط صعودها بقدوم الاحتلال الأمريكي، والمتشكلة على أسس طائفية.

اليوم، وحيث لم يعد لنموذج بريمر الذي كرسه الاحتلال العسكري الأمريكي القدرة على الاستمرار كنموذج لحكم العراق، بجميع مفاعيله السياسية والاقتصادية، يعني: أن العراق قد وصل إلى منعطف، يستدعي ظهور بديل سياسي، يكون حاملاً للإرادة الشعبية العراقية، وواضعاً الضرورات الوطنية على سلم أولوياته، ويمكن القول هنا: إن ورقة عبّاد الشمس التي من شأنها أن تدّل على القوى الجديرة بحكم العراق اليوم، هي القوى ذات البرامج القائمة بشكل أساس على محورين أساسيين، وهما: الموقف من تواجد القوات الأجنبية على الأراضي العراقية، والقطع مع منظومة الاحتلال السابق بجميع مفرزاته، كذلك الموقف السياسي الاقتصادي الاجتماعي، ودرجة انحيازه للشعب في مواجهة قوى الفساد.

المشهد الانتخابي

يتنافس على الانتخابات القادمة 27 تحالفاً انتخابياً تتكون من 143 حزباً سياسياً، ورغم أن الثابت في المشهد الانتخابي عامةً لا يزال هو التكتل على أسس طائفية وقومية، إلّا أنه ثمة منحى واضحاً نحو تغير في التحالفات لتكون على أسس وطنية، وهو منطق يفرضه في نهاية المطاف الوعي الشعبي الرافض للطائفية بالعمق، بما يؤكد أن البنية الطائفية في البلاد هي بنية مصنّعة، بالأموال، والدماء، والقذارة الإعلامية.

البنية الطائفية في البلاد هي بنية مصنّعة بالأموال والدماء والقذارة الإعلامية

ولعل أبرز مثال على ذلك المنحى المتصاعد، هو: تحالف «سائرون» الذي يضم حزب «الاستقامة» برئاسة مقتدى الصدر، والحزب «الشيوعي» العراقي، وعدداً من القوى السياسية الأخرى، وهو تحالف وصفه سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، رائد فهمي، بأنه «ضرورة ملحة للتعبير عن مصالح الشعب والدفاع عنها، لأنه تحالف للقواعد الجماهيرية، وليس تحالفاً فوقياً بين قادة هذه الأحزاب»، وأكد: أن هنالك برنامجاً انتخابياً يتم العمل عليه، يتضمن معالجة للوضع الاقتصادي والخدمي لكافة أبناء الشعب العراقي، واعتبر الطرفان: أن «سائرون» هو خطوة نحو الخلاص من عهد المحاصصة الطائفية والأثنية، نحو عهد المواطنة والعدالة الاجتماعية.

من جهة أخرى كان ملفتاً، انقسام حزب «الدعوة»، أحد المكونات الأساسية في «ائتلاف دولة القانون» ذي الأغلبية في البرلمان الحالي، ليدخل الانتخابات بتحالفين منفصلين، تحالف يرأسه حيدر العبادي تحت مسمى «ائتلاف النصر»، وآخر يترأسه نوري المالكي والمسمى بـ«دولة القانون». ونشوء تحالف جديد باسم «الفتح» يضم فصائل من الحشد الشعبي.

وتبقى البرامج الانتخابية بشكل أساس، هي المحدد الذي يجب الركون إليه في العملية الانتخابية، ولكن حسب وسائل إعلام عراقية، فإن الحملة الانتخابية الجارية حالياً، تركز بشكل كبير على الشخصيات بدلاً من البرامج، وهو ما يعتبر مؤشراً سلبياً في العملية الانتخابية عموماً.

الانتخابات في ظل تغير الموازين

لا يمكن فصل الانتخابات التشريعية العراقية عن المتغيرات الجارية على صعيد تغير الموازين الدولية، وخاصة التراجع والانسحاب الأمريكي، والذي كان أثره المباشر والأخير بما يخص الشأن العراقي واضحاً في مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق، الذي جرى في 12 شباط الماضي، حيث لم تكلف الولايات المتحدة نفسها سوى بثلاثة مليارات دولار، من أصل 88 مليار دولار التكلفة المقدرة، وعلى شكل قروض سيقدمها مصرف التجارة الخارجية الأمريكي، أي: أن واشنطن، المسؤول الأول والمباشر عمّا وصل إليه العراق اليوم، تتنصل من التزاماتها اتجاه العراق بكل وضوح، هذا من جهة. أما من جهة أخرى فإن التراجع الأمريكي في المنطقة عموماً، يعني بالضرورة تراجع مشروع الفوضى، الذي كان العراق، أكثر متضرريه، أي: أن كف أذى الأمريكي عن العراق، إفساداً وفتنةً ونهباً، يعني فتح الباب واسعاً أمام عراق قوي ومستقل، يبقى على القوى السياسية الوطنية أن تدفع اتجاه إنهاء تواجد القوات الأجنبية بكل أشكالها على الأرض العراقية، وأن تناضل من أجل دور قوي للدولة ومؤسساتها، وسياسات اقتصادية اجتماعية عادلة ومنصفة للشعب العراقي بمكوناته كافة، أي: أن تكون حاملاً سياسياً للتغيير المطلوب، والذي سيفرضه الشعب العراقي، صاحب التجربة النضالية الطويلة، في نهاية المطاف.

روسيا... وسقوط الورقة الإعلامية

منذ أيام عدة صرح وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، في سياق المعمعان الإعلامي الغربي بخصوص مسألة سكريبال ضد روسيا، قائلاً: إن روسيا تشبه بطل رواية الجريمة والعقاب لدوستويفسكي، فردت عليه المتحدثة باسم الخارجية الروسية زاخاروفا قائلةً: إن مائة أرنب لا يصنعون حصاناً كما يقول دوستويفسكي نفسه.

■ سيبان حوج

هنا نشير إلى أنّ بطل رواية «الجريمة والعقاب» كان قد ارتكب جريمة قتل، ولم يكن هنالك دليل ضده، لكنه في النهاية اعترف من تلقاء نفسه، فيما تقصد زاخاروفا أن مائة من الشكوك والتقارير الإعلامية لا تصنع دليلاً واحداً. هنا نتوصل إلى أن معدي تصريح جونسون، يعترفون بكونهم لا يملكون دليلاً ضد روسيا، لكنهم مصرّون على حماقتهم وفق نموذج البطولة الهوليودية الكرتونية.

في خضم الأحداث

قبل الخوض في سرد بعض تفاصيل الحادثة وتقييمها، لابد بدايةً من التعريف بسيرغي سكريبال، فمن هو الرجل المذكور؟

سيرغي سكريبال روسي من مواليد 1951 التحق بالجيش في الخدمة الإلزامية، حيث تم نقله إلى إحدى الدوائر التابعة للاستخبارات السوفيتية، وبدأ العمل في السلك الاستخباراتي حتى تم تجنيده من قبل المخابرات البريطانية في التسعينيات، ليسلمهم بعض أسماء عملاء الاستخبارات الروسية، لتتم محاكمته في 2006 بتهمة الخيانة، ومعاقبته بالسجن لـ13 عاماً، ليتم الإفراج عنه في صفقة تبادل سجناء، ويقيم في بريطانيا منذ سنة 2010 حتى تاريخ الحادثة.

وفي الرابع من آذار الماضي، وُجد سكريبال مع ابنته مغمى عليهما في أحد شوارع سولسبري البريطانية، ليتم نقلهما إلى المشفى في حالة حرجة، ويتبين فيما بعد تسممهما بمادة كيميائية، حيث يبدأ بذلك استنفار إعلامي بريطاني أمريكي ضد روسيا، متهمين إياها في اليوم التالي بأنها وراء الحادثة، بالإضافة إلى طرد العشرات من الدبلوماسيين الروس من بريطانيا وأمريكا، فيما قامت بعض دول أخرى دعماً للموقف البريطاني بطرد دبلوماسي واحد أو اثنين على الأكثر، باستثناء ألمانيا التي قامت بطرد 4، وأوكرانيا التي قامت بطرد 13 دبلوماسياً روسياً، لتقوم روسيا بإجراءات مماثلة.

نقاط ارتكاز

قبل الانطلاق في تقييم أية حادثة ما على المسرح الدولي، ووَضعها في سياقها، لا بد من تثبيت بعض النقاط الأساسية للاستناد إليها، والتي كثيراً ما ينساها أو يتناساها مفطومو السيادة الأمريكية، التي تتراجع لتكون من الماضي:

أولاً: إنّ الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية، وكانت الأعظم في العقدين الماضيين، لكنها بدأت تتراجع كنتيجة لعاملين أساسيين: انخفاض المساهمة الأمريكية في الناتج المحلي العالمي، وظهور شركاء جدّيين وندّيين قادرين على مقارعة الولايات المتحدة، ونخص هنا روسيا والصين.

إن انعكاسات التراجع الأمريكي العالمي كثيرة، ولكن ما يمكن تعميمه في هذا الاتجاه، هو: انخفاض درجة تحكم الولايات المتحدة في القضايا والمسائل العالمية الجارية، وخصوصاً تلك التي تقع في المجال الحيوي الروسي الصيني.

ثانياً: إن روسيا، قوة دولية صاعدة، أصبح لها من الوزن ما يخولها بفرض نفسها على مجمل القضايا العالمية الجارية، والمساهمة في حلها جذرياً.

في الناحية الحقوقية

بدايةً، لا يمكن الجزم بالجهة التي اغتالت سكريبال، فالتحقيق الجدّي هو الوحيد القادر على تحديد تلك الجهة، إلّا أنّ لهذه المسرحية عدة نقاط يمكن تأكيدها استناداً للإخراج السيئ والمتكرر من قبل دوائر الاستخبارات الغربية، فقد أعلن المختبر البريطاني، الذي قام بتحليل المادة التي استخدمت في استهداف سكريبال، أنه لا يمكن تحديد الجهة المنتجة للمادة المستخدمة، أو الدولة المصنعة لها، كما أن لجنة التحقيق لا تتضمن محققين روساً للمساهمة، أو الرقابة على عملية التحقيق، كون روسيا الطرف المتهم في القضية من قبل بريطانيا وأمريكا، دون امتلاك دليل مادي وجدّي للإدانة، فقط يملكون الحقد السياسي والنكاية التي لا تقدم ولا تأخر، وكل ذلك في سبيل التأثير على روسيا إن أمكن، وفي النهاية يمكن طرح السؤال التالي: ماذا يمكن أن يملك جاسوس بريطاني من المعلومات وهو يقيم في بريطانيا من 8 سنوات؟ وهل حقاً روسيا بحاجة إلى اغتياله؟!

إن ما يمكن ملاحظته مؤخراً: أن موضوع قضية سكريبال قد أصبح الخبر الثاني وأحياناً الثالث على محطات الإذاعة الغربية، مما يعني أن الحملة الإعلامية التي تلت الحادثة قد بلغت مداها، وبدأت عملية الجزر دون تحقيق ما كان مطلوباً تحقيقه، فروسيا لم تعترف باقترافها للحادثة، كما لم تقدم تنازلات تذكر في أي من سورية أو اليمن أو أوروبا الشرقية.

الألاعيب الإعلامية لا تنفع ضد القوى الجدية وتراجع الحملة الإعلامية هو جزء من التراجع العام الغربي في مواجهة القوى الصاعدة

من الناحية السياسية

فيما يخص الناحية السياسية من الموضوع، يمكن التأكيد على نقطتين أساسيتين:

أولاً: إذا كانت الألاعيب الإعلامية قد أصبحت الأداة الأساسية التي تلجأ إليها القوى الغربية للضغط على روسيا، فهذا ينم على أن الأدوات التي كان يُعتمد عليه سابقاً في الضغط على الخصوم لم تعد تُجدي، وإن جعبتها قد فرغت ممّا يمكن الضغط به على الخصوم، وهذا يعني: أن مقدار التراجع قد بلغ مدىً كبيراً.

ثانياً: الحملة الإعلامية كانت لهدفين اثنين، أولهما: صرف نظر الرأي العام المحلي البريطاني والعالمي عن التراجعات الجارية دولياً وداخلياً، وثانيهما: دفع روسيا إلى تقديم ما أمكن من التنازلات السياسية في هذا الملف أو ذاك، ولكن أي شخص يملك قدراً قليلا من المعرفة سيستنتج أن الألاعيب الإعلامية لا تنفع ضد القوى السياسية الدولية الجدّية، وتراجع الحملة الإعلامية هو جزء من التراجع العام الغربي في مواجهة القوى الصاعدة دولياً.

إن التحركات الاعلامية التي يمكن أن تلجأ إليها القوى المتراجعة، لا يمكن أن تؤدي في أفضل الأحول إلّا إلى كسب بعض الوقت، وتأخير روسيا عن التربع في مكانها الطبيعي، كقوة دولية مهمة، لأن لها من الوزن ما يسمح لها بفرض نفسها، بعبارة أخرى: تراجع فعّالية الهجمات الإعلامية هو جزء من التراجع العام للقوى ذاتها، التي تحاول دون طائل تغيير مسار التاريخ.

الـ«كوشوك» المُرعب

من بين دخان الإطارات المشتعلة، قال الفلسطينيون في جمعة «الكوشوك»: هيك اتهجّرنا، وهيك رح نرجع!

■ يزن بوظو

استمراراً للحملة الشعبية الفلسطينية بعنوان «مسيرة العودة الكبرى»، التي انطلقت في ذكرى «يوم الأرض»، في الثلاثين من شهر آذار، نُظّمت تظاهرة سُميت بـ«جمعة الكوشوك»، في السادس من الشهر الجاري، حيث أقدم الآلاف من الفلسطينيين في قطاع غزّة لليوم السابع على التوالي بالتظاهر عند الشريط الحدودي الفاصل، بإبداع آخر يحمل في طياته ردًا وتصعيداً جديداً في الحراك.

لقد أقدم الفلسطينيون على حرق المئات من الإطارات، حاجبين بذلك رؤية قوات العدو الصهيوني عنهم، بتحد مباشر وإصرار أكبر، رغم محاولات القمع والترهيب، نحو استمرار المسير واستكماله حتى الـ15 من الشهر الجاري.

لماذا الـ«كوشوك»؟

في جمعة يوم الأرض، اندلعت مواجهات عدة بين الفلسطينيين والعدو الصهيوني على الشريط الحدودي الفاصل شرقي قطاع غزّة، وأقدم العدو خلالها على إطلاق الرصاص المطاطيّ والحيّ، بالإضافة إلى قنابل الغاز المسيل للدموع، وعمليات القنص، التي أدت إلى ارتقاء عدد من الشهداء، كان أحدهم الشاب، عبد الفتاح عبد النبي، ذي الـ18 عاماً من العمر، حيث قُنص في ظهره أثناء مساعدة رفيقه بالعودة إلى مكان التجمّع، حاملاً «كوشوك» كان قد جلبه من أعمق نقطة وصل إليها قرب الشريط الحدودي متعثراً برصاص الاحتلال، لينجو رفيقه ويرتقي عبد النبي شهيداً... وليجلب الفلسطينيون بدل كوشوك واحد أرعب نواة الاحتلال، ألفاً غيره.

بالإضافة إلى ذلك فإن فكرة الإطارات وإحراقها، لا تقف عند رمزيتها من تحدٍّ وغضب عقب أحداث الأسبوع الفائت، بل تهدف لحجب رؤية العدوّ وقناصته عن المتظاهرين العُزّل دفاعاً عن أنفسهم، في رسالة واضحة باستمرار المسير وتصاعده، مما دفع الكيان الصهيوني إلى استنفار قواته، بإعلان القطاع منطقة عسكرية مُغلقة.

الأمم المتحدة وسلامها «المَفرط»!

كان من أبرز ما تداولته وسائل الإعلام، هو: رسالة الأمم المتحدة للكيان الصهيوني، التي تحثّه على «عدم استخدام القوة المفرطة» بقمعه للمتظاهرين، وهنا نتساءل عمّا تقصده الأمم المتحدة بالـ«قوة المفرطة»؟ فلربما قد تُضطر في قادم الأيام إلى توجيه الرسالة ذاتها، المُرعاة من واشنطن، للفلسطينيين بحثّهم على عدم استخدام «القوة» أساساً في تحرير أرضهم من مُحتلّيها.

لم تراعِ قوات الاحتلال، منذ سبعين عاماً حتى اليوم، أي قانون أو قرار دولي، لتمارس أعتى أساليب القمع والقتل والتهجير وحشية، وما فعلوه من إطلاق رصاص وغازات مسيلة للدموع، إضافة إلى حملات الاعتقال وغيرها من الممارسات مؤخراً، هو لا شيء مقارنة بتاريخ الاحتلال، وهذا الـ«لاشيء» مقارنة بسابقه أتى فرضاً، بما يمليه واقع تغيّر الميزان الدولي بغير صالح الكيان الفاشي.. وما هو معروف بأنّ الأمم المتحدة ومنظّماتها وتفرعاتها المختلفة قد كانت يوماً مُلكاً للأمريكي ليمرر من خلالها أجنداته، ويُبرر لنفسه احتلال ما يحلو له حول العالم، فإنها اليوم ومع مرور الوقت تخرج عن سيطرته أكثر فأكثر، خاضعة للتغيّر الدولي ذاته، بتراجع قطب وتصاعد آخر، ليأتي مشروع بيان في مجلس الأمن يوم السبت الماضي، يدعو للتحقيق بممارسات قوات الاحتلال بقمعه وإجرامه بحق المتظاهرين، لتعرقله واشنطن رغم موافقة باقي الأعضاء.

القرارات الدولية بوصفها «بروتوكلاً»

رغم أننا اعتدنا سابقاً على كون القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لا تتعدى كونها حبراً على ورق، إلّا أنّ العشرات من القرارات التي انتزعها الفلسطينيون بنضالهم خلال السنين الماضية من الممكن اليوم بحثها وإعادة إحيائها، وذلك في مجرى تغيّر موازين القوى الدولية، لتعود بشكل تدريجي سلاحاً بأيديهم، بدءاً من القرار الأممي 194 القاضي بعودة اللاجئين الى أراضيهم، الأمر الذي يعيه كيان الاحتلال، ويعي مخاطر هذا التصاعد في المستقبل، ما يدفعه إلى المزيد من التأزم بين واقع دولي يجري عكس طموحاته، ومحلّي تتصاعد وتيرته بشكل متسارع.

العودة والتحرير

إن واقع التراجع الأمريكي وانكفائه عن الملفات الدولية يُفضي إلى ترك فراغ مكانه.. فراغ لن تملأه إلا حركة الشعوب باتجاه حل قضاياها باختلافاتها وتنوّعها، وفيما يخصّ القضية الفلسطينية فلا حلّ هنالك مع المحتل إلّا في التحرير، وإذا كان زمن انتصار الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، قد أتاح له أن يفرض نفسه أباً على الساحة الدولية، ويصنع معسكراً فاشياً على أرض فلسطين، فإن تراجعه هذا يعني، حقيقةً، بدء تفتت المعسكر هذا، وعلى يد الفلسطينيين أولاً، وبمقاومتهم حتى تحرير الأرض، وكما كان شعار جمعة «الكوشوك» بدخان الإطارات المتصاعد: «هيك اتهجرنا، وهيك رح نرجع» .. فما أول الرقص إلّا.. حنجلة!

الصورة عالمياً

• أفادت الممثلية التجارية الروسية في مصر بارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين في شهر كانون الثاني عام 2018 بنسبة 77%، مقارنة بالشهر ذاته من عام 2017، بـ444 مليون دولار.

• أكد البيت الأبيض أنه يواصل التحضير للقاء المرتقب بين الرئيسين الأمريكي ترامب، والروسي بوتين، رغم إدراج أسماء 38 شخصاً ومؤسسة روسية جديدة على قائمة العقوبات.

• أعلن النائب الأول لرئيس مصلحة الأمن الفدرالي الروسية، سيرغي سميرنوف، أن نحو 8 آلاف مسلح انتقلوا من سورية إلى أفغانستان مما يهدد أمن دول منظمة شنغهاي للتعاون.

• صرح وزير الخارجية الصيني، وانغ إي، بأن بكين تعتبر مطالب كوريا الشمالية لضمان أمنها مقابل نزع السلاح النووي معقولة، وتتفق مع جوهر نزع السلاح النووي.

• أعلن وزير الخارجية السوداني إبراهيم الغندور عدم التوصل لاتفاق مشترك، بين السودان وإثيوبيا ومصر، حول سد النهضة، ومن أبرز نقاط الخلاف المعلنة، هي: كيفية إدارة السد بين الدول الثلاث.

• اتفقت الصين وروسيا على المزيد من تعزيز العلاقات الثنائية، مع استقبال الرئيس بوتين لعضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني، وقبوله دعوة من الصين للقيام بزيارة في حزيران القادم.

التحول الأوراسي في القرن

نشأ في أوراسيا_ في الحقبة التالية للحرب الباردة_ مشهد استراتيجي متعدد الأقطاب: روسيا والهند والصين، منذ أواخر التسعينيات وبداية القرن الحالي، ساهمت به بشكل كبير، الجهود المتفانية لوزير الخارجية الروسي الأسبق: «يفغيني بريماكوف». وقد شكلت هذه القوى الكبرى في وقت لاحق أساس «بريكس»، ودعمت العلاقات بينها الاستقرار في رقعة كبيرة من هذه القارات خلال العقدين الماضيين.

■ بقلم: أندرو كوربيكو
تعريب: عروة درويش

إن تغيراً بدأ في عام 2014، عندما تم انتخاب نارِيندارا مودي، من حزب «القوميين» الهندي، كرئيس لوزراء الهند، والذي قام بسرعة باستغلال العلاقات الاستراتيجية المبدئية التي أسسها سلفه مع الولايات المتحدة، لتطوير شراكة كاملة وشاملة معها خلال الأعوام الأربعة الماضية. هدم هذا المحور، والذي تدعي الهند بشكل غير مقنع بأنّه «فعل توازن»، المحور ثلاثيّ الأقطاب مع الصين وروسيا. نجحت واشنطن في الإيقاع بنيودلهي وبكين في «معضلة أمنية»، بحيث ألّبت الهند على الصين وأدخلتهما في حرب باردة جديدة، كما فعلت من قبل عندما ألّبت الصين على الاتحاد السوفييتي.

لا تزال الهند تطمح لتعميق علاقاتها مع روسيا، لكنّ هذه العلاقة لم تعد هي ذاتها كما كانت من قبل عقود، عندما انتشر شعار «روسي- هندي باهي باهي» بشكل مرح على فم جميع المواطنين. ورغم أنّه لا يزال هنالك عنصر استراتيجي في العلاقات الروسيّة- الهنديّة تبعاً للفضاءات النووية والعسكرية، التي لا يزال الطرفان يتعاونان فيها، فإنّ العلاقة تفتقد إلى المتانة التي تميّز بقيّة الشراكات الإستراتيجية حول العالم، وأضحت تدور إلى حدّ كبير حول المصالح الماليّة المفيدة المتبادلة.

دخول باكستان على الخط

اعترفت روسيا بهذا المنحى قبل بضعة أعوام عندما اتخذت قراراً غير مسبوق بالدخول في تقارب سريع مع باكستان، والتي حفزتها المخاوف الأمنية المشتركة الآتية من أفغانستان. تتمتع كلتا القوتين الكبيرتين بعلاقات ممتازة مع الصين، لكنّ علاقتهما ببعضهما البعض كانت مشوبة بشكل كبير بسبب تبعات الحرب الأفغانية في الثمانينيات. ومع ذلك، وتمشياً مع رغبة روسيا في القرن الحادي والعشرين بأن تصبح قوّة التوازن الأكبر في منطقة أوراسيا الكبرى، أخذت موسكو على عاتقها مسؤولية إعادة إطلاق علاقاتها مع إسلام أباد، وبدأتها بصفحة نظيفة. لم يكن الوقت ليصبح أفضل من ذلك، لأنّ هذه الشراكة غير التقليدية تحمل معها إمكانية استعادة الاستقرار إلى جنوب آسيا بعد أن هدد المحور الهندي- الأمريكي بتقويضه، وخاصة بعد الانفصال الإستراتيجي الأمريكي- الباكستاني بداية هذا العام.

وتمنح الجغرافيا لباكستان إمكانية أن تصبح «سحّاب أوراسيا»، وأن تستبدل وفقاً لذلك الهند في المحور ثلاثيّ الأقطاب، لكن لا يزال هنالك الكثير من الأشياء التي يجب فعلها قبل تحقيق ذلك. إنّ العلاقة بين روسيا وباكستان متأخرة كثيراً عن العلاقة التي تربط كلّ بلد على حدة مع الصين، لتشكل وصلة «ضعيفة» في العلاقة التي يجب أن تكون تقويتها أولويّة في المستقبل القريب، إن كانوا يريدون لهذه الصيغة أن تدخل في الممارسة العملية.

إنّ التحسين الشامل للعلاقات الروسية- الباكستانية، وتحديداً على طول المحور العسكري الأمني، ولكن بما يتضمن المحور الاقتصادي_ السياسي أيضاً، سوف يسمح بخلق ثلاثية أقطاب جديدة بين الدولتين والصين، وذلك من أجل استبدال الثلاثيّ الأصلي الذي انتهت صلاحيته، والذي كان يضمّ فيما مضى الهند قبل تحالفها مع الأمريكيين. إنّ التعاون الباكستاني مع الصين عبر «الممر الاقتصادي الصيني- الباكستاني «CPEC والرفض الأمريكي له، هو السبب ذاته الذي جعل إسلام آباد تتشبث بشدّة بروسيا، التي بدورها تردّ على الضغوط التي تتعرض لها من الولايات المتحدة والناتو في أوروبا الشرقية. وقد تمّ تعزيز التكامل بين الطرفين بسبب الجغرافيا التالية للحرب الباردة بينهما، فهما لم يعودا «قريبان جداً ليكونا مرتاحين» كما كان الحال في أيام الاتحاد السوفييتي، وباتوا يستفيدون من قرب المسافة بينهما ليتعاونا بدلاً من أن يتنافسا.

إنّ إسلام آباد تحتاج لملء الفراغ الذي خلفه إيقاف واشنطن للمساعدات العسكرية دون أن تعتمد بشكل كلي على بكين

التصدي لـ«داعش» في أفغانستان

إنّ التركيز في علاقتهما في الوقت الراهن هو على التصدي للأخطار الأمنية القادمة من أفغانستان، وخاصة «داعش»، ويحاولان إنشاء عملية سلام ثلاثية في موسكو من أجل تحقيق تقدم سياسي في حلّ نزاعات البلاد. وبشكل عرضي باشر الجانبان أول تعاون مشترك مضاد للإرهاب في 2016 في شمالي باكستان، والذي تلاه في العام الفائت اجتماع القوقاز شمالي روسيا، حيث تشارك الجانبان خبراتهما في مكافحة الإرهاب. وكجزء من تقاربهما المتمحور حول أفغانستان، باعت روسيا الباكستانيين أربع مروحيات لمساعدتها في عملياتها المضادّة للإرهاب، ممّا يدلّ على وجود قنوات اتصال عملية مفتوحة بالفعل للتعاون الصناعي- العسكري، ويشير لإمكانيّة حصول صفقات مستقبليّة في مجالات الأسلحة التقليدية.

وبالتزامن مع التعاون العسكري بين البلدين، فقد فُتحت المجالات للدخول في شراكات في الطاقة بينهما أيضاً. المشروع الأول، هو: «خطّ الأنابيب الشمالي_ الجنوبي» والذي تمّت مناقشته بالفعل لعدّة أعوام، بينهما شهد العام الماضي الإعلان عن فرص جديدة أمام روسيا لبناء «خطّ الأنابيب الباكستاني_ الإيراني» التي يمكن أن تصل يوماً ما إلى الهند أيضاً. إنّ هذين مثالين رمزيين على «دبلوماسيّة الطاقة» الروسية، والتي يمكن أن تنفع بسهولة وتحسّن العلاقة السياسية بين البلدين، وأن تحقق منافع ظاهرة لغالبية الباكستانيين. وبطبيعة الحال، فإنّ الخطوة التالية ستكون تشجيع المزيد من العلاقات التجارية بين البلدين، وتوسيع نطاق التفاعل بين الأفراد، من خلال التعاون في المجالات الإعلامية والأكاديمية والسياحية.

الدور المكمّل للصين

ستستفيد الصين من كلّ هذا، لأنّها يمكن أن تلعب دوراً تكميلياً ذا قيمة مضافة في جميع هذه العمليات، وبالتالي تحسينها نوعياً من خلال الصيغة ثلاثيّة الأقطاب، والتي تؤدي إلى نتيجة مرغوبة ومربحة للجميع أكثر من أيّ وقت مضى. على سبيل المثال: يمكن للتعاون في مكافحة الإرهاب في منطقة كلّ دولة أن يصبح اعتيادياً في جميع الأوقات، وأن يضمّ بين الفينة والأخرى طرفاً رابعاً في آسيا الوسطى مثل: طاجكستان أو أوزبكستان. إنّ بكين منخرطة بالفعل في عملية السلام التي ترعاها موسكو من أجل أفغانستان، لكن بإمكانها أن ترمي بثقلها الاقتصادي لدعم المبادرات التي تخرج بها روسيا وباكستان، ممّا سيجعلها أكثر جاذبية لجميع أصحاب المصلحة داخل البلاد، وبالتالي تعزز احتمالات أخذ هذه المبادرات على محمل الجد.

علاوة على ذلك، يمكن لنجاح بناء خطّ الأنابيب الروسي- الباكستاني، أن ينسحب على مشروع لنقل الطاقة عبر جنوب آسيا

الـ21... نحو ثلاثية جديدة

إلى الجمهورية الصينية، من خلال ممرات طاقة تشبه .«CPEC» إضافة إلى أنّ كلًا من روسيا وباكستان هما شريكان هامّان بالنسبة للصين في «طريق الحرير» بسبب موقعهما الحاسم كدول ترانزيت من أجل «الجسور الأوراسية» ومشاريع «CPEC» على التوالي، ولهذا فمن المحتمل جداً أن تنتفع بكين أيضاً من زيادة اتصالهما الاقتصادي.

أمّا بالنسبة للمجالات المعلوماتيّة والأكاديمية والسياحية، فيمكن تأطير كلّ فئة من هذه الفئات الثلاث للتفاعل بين الأفراد ضمن الصيغة ثلاثية الأقطاب بحيث يتمّ توسيعها لتشمل الصين أيضاً، ويمكن القيام بذلك عبر وسم صيغ التنسيق الجديدة بأنّها جزء من «مستقبل طريق الحرير»، أو شيء على هذه الشاكلة يساعد في تشكيل وتدعيم مسائل المصالح المشتركة المشابهة.

إنّ الهدف النهائي، هو: إضفاء الطابع الرسمي على الصيغة ثلاثية الأقطاب الروسيّة_ الباكستانية_ الصينيّة، على شاكلة مؤسساتية شبيهة بتلك التي شملت سلفها الهند. ولنكون واضحين، لن يكون هنالك استبدال بالمفهوم العام بل ستتجه الأمور لتصبح بشكل متزايد غير ذات صلة بتوترات «الحرب الباردة الجديدة»، التي تثيرها الولايات المتحدة بين القوتين الآسيويتين الكبيرتين من أجل تقليل مصالحهما واهتماماتهما بالتعاون مع بعضهما البعض.

يمكن لهذه الآليّة أن تكون مفيدة في أوضاع الأزمات، إن حاولت موسكو أن تتوسط بين نيودلهي وبكين، وهي تخدم وظيفة رمزية في طمأنة المراقبين بأنّ «بريكس» لا يزال ينبض بالحياة. لكن وبشكل أكيد لن تبقى هذه العلاقة تخدم فقط الأغراض المحدودة التي خدمتها من قبل، وهي تتجه لتثبت بأنّ التعاون مع الباكستانيين فيه إمكانات محتملة هائلة في المستقبل المنظور.

تريد كلٌ من باكستان وروسيا أن تحوزا على قيمة استراتيجية أكبر للصين في محاولة لموازنة علاقتهما الاقتصادية معها، ولضمان قدرتهما على المساومة من أجل صفقات أفضل في «طريق الحرير»، لذلك يتوقع أن تسهم تقوية الروابط الثنائيّة مع بعضهما البعض في تحقيق هذا الهدف. علاوة على ذلك، يمكن لباكستان أن تمنح مجال الأعمال الروسيّ القدرة على الوصول إلى الأسواق في جنوب آسيا، من أجل تعويض خساراتها المحتملة في الهند، في مواجهة المنافسة العدوانية الأمريكية هناك، تماماً مثلما يمكن للعلاقات الباكستانية الإيجابية مع روسيا أن تضمن الترحيب بحضورها الاقتصادي في «CPEC» في مجال المصالح الإستراتيجية لموسكو في آسيا الوسطى. ومع ذلك فإنّ هنالك القليل من الوصفات السياسيّة الجاهزة التي يمكن للجانبين اتباعها من أجل نقل علاقاتهما إلى المستوى التالي، وتعزيز إنشاء الصيغة ثلاثية الأقطاب الجديدة.

ملء الفراغ الأمريكي

تتمثل الخطوة الأولية السريعة القابلة للتنفيذ في أنّه يجب على روسيا وباكستان البدء بمحادثات جادّة بشأن تنويع الشراكة العسكريّة لمكافحة الإرهاب، وأن تجعلاها ذات أبعاد إقليمية. يجب على موسكو أن تبدأ في موازنة التعاون العسكري الجديد بين واشنطن و«تل أبيب» من جهة ونيودلهي من جهة أخرى، حيث إنّ إسلام آباد تحتاج لملء الفراغ الذي خلفه إيقاف واشنطن للمساعدات العسكرية دون أن تعتمد بشكل كلي على بكين كنوعٍ من ردّ الفعل.

ليس هنالك من لحظة أفضل من الآن لتحقيق تقدم على هذا الصعيد، ويجب على كلا الجانبين أن يغتنما هذه الفرصة الذهبيّة على الفور. وبما يتعلق بتوسيع العلاقات التجارية بينهما، يمكن أن تسهل الاستثمارات الصينية في البنى التحتيّة في «ممرّ شمال_ جنوب» عبر إيران الأمر، أو بين جينجيانغ وسيبيريا عبر ما يسمّى.«CPEC+» ويجب على باكستان أن تأخذ في اعتبارها تقديم طلب للانضمام إلى «بنك التطوير الأوراسي» الذي تقوده روسيا.

ستستمرّ السفارات الباكستانيّة والروسيّة في عاصمتي البلدين بالعمل على تقديم العون في علاقات الدولتين، لكنّهما بحاجة لإنشاء مركز صداقة روسيّ متعدد المهام في إسلام آباد، من أجل نقل العلاقة بين الشعبين إلى مستوىً جديد، بما يخدم أهداف الارتباط على مستوى الثقافة والأعمال والتعليم والسياحة بين البلدين.

يمكن لباكستان أيضاً أن تبني شيئاً شبيهاً بذلك عندما يصبح الوقت ملائماً، رغم أننا مجبرون على الاعتراف إنّ كنّا سنتحدث بشفافية، بأنّ لباكستان في الوقت الراهن مصالح أكبر في العلاقة مع روسيا، من المصالح التي لدى الروس في العلاقة مع باكستان. إضافة إلى حقيقة أنّ بإمكان باكستان أن تسعى لبناء مركزها المقابل في طشقند، أو أيّ مكان آخر ناطق بالروسيّة في وسط آسيا بسبب تراثهما الحضاري المشترك، بينما قرار روسيا ببناء منشأة في إسلام آباد هو قرار استراتيجي، يخدم مهمّة إنشاء مركز تنسيق في قلب «CPEC» بالإضافة إلى خدمته مسألة التقاء الحضارات.

يمكن لكلا المشروعين الاستراتيجيين أن يعفيا سفارتيهما من الحاجة لتركيز كلّ هذا القدر من الطاقة الناعمة التبادليّة على المدنيين، وعليه تفريغهما للتركيز أكثر على التعاون بين الدولتين في المجالات الأمنية_ العسكرية. ستنسق مراكز الصداقة مع السفارات، لكنّها أيضاً ستتمتع بالمرونة لتفعل أكثر من مجرّد الأمور الدبلوماسيّة لأنّها مدارة ومشغولة من قبل مدنيين، حتّى لو كانوا يملكون فيما سبق خبرات حكوميّة.

إنّ الفكرة هنا أن تعمل المرافق كقواعد للتفاعلات الأكاديميّة والتجارية والسياحية فيما بينها، ويتضمن ذلك تسجيل الأعمال والنشاطات الثقافية والمعارض التاريخية وصفوف اللغة والتبادلات الطلابية. إن رغبت روسيا وباكستان بصدق بالدخول في شراكة استراتيجيّة مع بعضهما البعض، بحيث تزودهما بالأساس لتوسيع علاقاتهما في ثلاثيّة متعددة الأقطاب مع الصين، ثمّ يجب أن يضعوا الشروط اللازمة لتسخير جميع مجالات طاقاتهما الوطنية في شكل مستدام يمكن فقط لمراكز الصداقة أن تنظمها.

التعاون الباكستاني مع الصين عبر الممر الاقتصادي والرفض الأمريكي له هو السبب الذي جعل باكستان تتشبث بشدّة بروسيا

نحو تغيير جيوسياسي

إن نجحت باكستان وروسيا في مسعى تطوير العلاقات بينهما على جميع الأصعدة، يمكنهما عندها أن يدعما «الرابط الضعيف» لمثلث القوى العظمى، وأن يسهلا تبسيط علاقاتهم الجماعية مع بعضهم البعض، وأن يسهلا قدرة الصين على إحداث تغيير جيوسياسي ملموس في أوراسيا. ويتمّ بهذا التركيز بشكل كامل على الدوافع العسكرية_ الأمنية لهذا الترتيب، بالإضافة إلى الطاقة، دون التضحية بفرص تطوير القوى الناعمة والتجارية أثناء هذا التحوّل النموذجي غير المسبوق في جنوب آسيا. يجب على موسكو وإسلام آباد أن «يستعينا بمصادر خارجية» متمثلة بإنشاء مراكز الصداقة من أجل إتمام التقارب بينهما ونقله إلى النتيجة المنطقية في التشارك الإستراتيجي، وهو الأمر الذي سيشكل الأساس لصيغة ثلاثية الأقطاب مع الصين.

حلّاق القَبْو

من المعروف أن السجون السورية يتمتَّع فيها السجين بالعديد من «المزايا» والحقوق قياساً بأماكن التوقيف الأخرى، بالرغم من مئات الملاحظات الشنيعة عليها؛ فالسجين له فسحة يوميّة للتنفّس، ويُسمح لذويه بزيارته شهرياً وحتى أسبوعياً. بالإضافة إلى إمكانية اقتنائه الراديو، وربما الخليوي، وقراءة الجرائد، ومشاهدة التلفاز. ناهيك عن تواصله مع المهاجع الأخرى، والسماح له بشراء ما يحتاجه من «الندوة» وخياراته بطهي ما يشتهي من أصناف الطعام. وليس آخرها التنعّم بالاستحمام وقص الشعر والحلاقة..

■ ضيا اسكندر

إلا أن المعتقل السياسي في أيّ فرع أمني، محروم من كلّ ما ذُكِرَ! فالفرع مهيّأ لاستقبال الموقوف لأسباب غير سياسية لمدة قصيرة؛ إذ ما إن ينتهي التحقيق معه حتى يُحال إلى القضاء أو إلى بيته. أما في حالة الاعتقال السياسي، فقد يبقى موقوفاً زمناً طويلاً، لإرهابه وإرهاب كلّ من يمتُّ له بصلة، بغية إسكات الصوت الآخر وإقصائه، تمهيداً لاجتثاث أية معارضة في المجتمع.

فخلال اعتقالنا السياسي في أحد الفروع الأمنية عام 1989 وبسبب هيمنة حالة الطوارئ والأحكام العرفية على حياة البلاد آنذاك. والتي تخوّل الحاكم بموجبها اعتقال أيّ شخص دون توجيه تهمة له، ولأجَل لا يعلمه إلّا الله، ودون أن يُقدَّم لأيّة محاكمة لا فعلية ولا صورية.. فقد بقينا زمناً طويلاً في ذلك الفرع دون أن نقصّ شعورنا، وأصبحت أشكالنا تدعو للاشمئزاز..

ولمّا كنت قد تدرّبتُ على مهنة الحلاقة خلال فترة الصبا قبل انخراطي في عالم الأحزاب والسياسة، وأمتلك بعض المهارات في هذه المهنة، فقد أعلمتُ السجّان بخبرتي في هذا المجال، وطلبتُ منه أن يخبر إدارة الفرع بذلك، وما عليهم سوى تأمين مقصّ ومشط لأقوم بمهمّتي.

وافقت إدارة الفرع، وشرعتُ بقصّ شعور رفاقي. حتى أنني قصصتُ شعري بمساعدة أحد الرفاق. وسرعان ما تغيّرت هيئاتهم كلياً بعد القصّ، وبانت على أغلبهم مظاهر الارتياح والسعادة، فقد أعدتُ لهم بعضاً من آدميّتهم المفقودة في هذا القبو الرهيب. وعندما رأى السجّانون والمحقّقون نتائج ما قمتُ به، استحسنوا عملي وتشجّعوا على تكليفي بقصّ شعورهم. ربما لتوفير الأجرة التي يتقاضاها الحلاقون من جرّاء تعاملهم مع تلك الرؤوس. فهم بنهاية المطاف فقراء مثلنا، وتسعدهم أيّة حالة توفير يتمكّنون منها.

أثار استغرابي أن بعض المحققين والسجّانين لم تتلطّخ أيديهم بحمل السوط لـ«تأديبي»

وما أثار استغرابي أن بعض المحققين والسجّانين ممّن لم تتلطّخ أيديهم بحمل السوط لـ«تأديبي»، ولم أتلقَّ منهم صفعةً واحدة خلال فترة اعتقالي، بسبب تقاسم الأدوار والصلاحيات مع زملائهم. لم يتجرّؤوا على تسليمي رؤوسهم إلاّ بوجود أكثر من شخص إلى جانب من يرغب منهم بقصّ شعره. وذلك حرصاً منهم على سلامتهم؛ فبرأيهم قد أتذكّر أساليب التعذيب الفظيعة التي مارسها زملاؤهم بحقّي، وقد تغلي في عروقي مشاعر الثأر والانتقام، فأستخدم الأدوات الحادّة التي بحوزتي بأجسادهم، فيذهبون بجريرة زملائهم الجلّادين إلى ما لا تحمد عقباهم. والحقيقة أنني كنت أشعر بنشوة القويّ الجبّار المُخيف لهم، عندما أراقب التدابير الاحترازية التي يتخذونها، والهمسات التي يتداولونها لحظة التحضيرات لقصّ شعر أيّ منهم.

أذكر خلال الدقائق التي كنت أقصُّ شعر أحدهم، أنه كان يتحوّل إلى شخص آخر تماماً. يتحدّث بعذوبة وبصوت منخفض ومقتضب، وكأنه عند حلاّقه الخاص. ويتوخّى استخدام عبارات فيها من الرقّة واللطف ما لم أعهده بشخصياتهم في باقي الأوقات. فأحسُّ اتجاههم بمشاعر الألفة والرضى، وأتمنّى لو يسمحوا لي بمعانقتهم وتقبيلهم، فنحن جميعاً من بلد واحد، لدينا مختلف الصفات الإيجابيّة والسلبية منها. قد تطغى هذه على تلك وأحياناً العكس. وكل ذلك مرهون بمجموعة من العوامل والظروف الاقتصادية والسياسية والنفسية والتربوية وغير ذلك. لأن أيّ شخص في العالم مهما كان شرّيراً، لا يضمّ جانباً سيئاً فحسب، بل جانباً خيّراً أيضاً. وكم كنت أتلهّف للخاتمة عندما أنزع عن أحدهم المنشفة، وأقول له: «نعيماً» وأتلقّى الردّ الذي كنت متعطّشاً لسماعه: «الله ينعم عليك ويرحم والدينا ووالديك.. والله يسلّم إيديك». عندها الدنيا كلها لا تتّسع لفرحتي؛ فمن جهة أتذكّر باستمتاع أيّام الطفولة والصبا في تلك الغابة الصنوبرية الملاصقة لحيّنا الشعبي، التي كنت أقضي فيها جلّ أوقاتي. وكيف كنت أقصُّ فيها لرفاقي شعورهم متعلّماً بهم، وأتلقّى منهم عبارات الشكر والامتنان في أعقاب كل عملية قصّ.

ومن جهة أخرى، تزداد ثقتي بكفاءتي وأشعر بقيمتي من أنه يمكنني تقديم المساعدة ليس لرفاقي وحسب، بل ولخصومي أيضاً. وهذا ما يجعلني في قمّة السعادة. ويعطيني شحنة عاطفية إنسانية مؤثرة، أنا وغيري هنا بأمسّ الحاجة إليها، لأتوازن في هذه البيئة المُذلّة التي ترتع فيها كل أنواع الأحزان والمآسي والأهوال..

منزل سيد درويش في خطر

يُعد منزل الفنان المصري الراحل سيد درويش شاهداً على فترة مهمة من تاريخ الفن في مصر. يقع المنزل في حي شبرا غرب القاهرة، وعلى رغم تهالكه الشديد إلا أنه يعد تراثاً وإرثاً ثقافياً وفنياً، مثله في ذلك كفن سيد درويش الذي يدرس في معاهد مصر وجامعاتها حتى اليوم.

لقب سيد البحر درويش بـ «باعث النهضة الموسيقية العربية». ولد في الإسكندرية في منطقة كوم الدكة في 17 آذار عام 1892، والتحق بأحد المعاهد الدينية في العام 1905.

درس العلوم الأزهرية، وكان ينشد مع أصدقائه الكثير من الألحان للشيخ سلامة حجازي والشيخ حسن الأزهري، ودفعه شغفه بالغناء إلى مقاهي الإسكندرية التي فشل في الاستحواذ على مسامع مرتاديها، واتجه للعمل في البناء لتدبير نفقاته اليومية، وكان يغني للعمال، وسمعه الأخوان أمين وسليم عطا الله وأعجبا بصوته، وكان اكتشافه على أيديهما.

من أشهر ألحان الفنان الراحل أغنية «بلادي بلادي» التي أصبحت في ما بعد النشيد الوطني الرسمي لجمهورية مصر العربية، وكانت من كلمات الشاعر محمد القاضي ومقتبسة من كلمات قائد الحركة الوطنية في مصر الزعيم مصطفى كامل. كان لأغانيه وألحانه أثر كبير في ثورة عام 1919، ومن أشهر ألحانه الوطنية أيضاً أغنية «يا بلح زغلول» وأغنية «يا عزيز عيني» و«اقرأ يا شيخ فقاعة» و «أحسن جيوش في الأمم» و «هز الهلال يا سيد».

يقع منزل سيد درويش في منطقة روض الفرج في حي شبرا، وتظهر عليه علامات الزمن، لتظهر حجم الإهمال اللاحق بهذا الإرث الفني، علماً أن المنزل كان بمثابة ورشة عمل لعمالقة في الفن أمثال: علي الكسار، وجورج أبيض، وبديع خيري ونجيب الريحاني.

تبدو جدران المنزل من الخارج أشبه بالأطلال، وفي الداخل بعض المقتنيات الشخصية لسيد درويش، وقطع الأثاث البسيطة، مع الاحتفاظ بسريره والكرسي الخاص بإحدى غرف المنزل. وتضم الصالة التي تتوسطه صوره في مراحل عمره المختلفة، والعود الخاص به، إضافة إلى البيانو والراديو والهاتف ومكتبة كبيرة.

ويقول المايسترو في فرقة تراث سيد درويش، حفيده محمد درويش: «تراث جدي مهمل، ولم تتنبه الجهات المعنية بحفظ التراث لأمر، ولم تستجب نداءاتنا... أين دور الجهات المسؤولة عن ضياع تراث بلدنا؟».

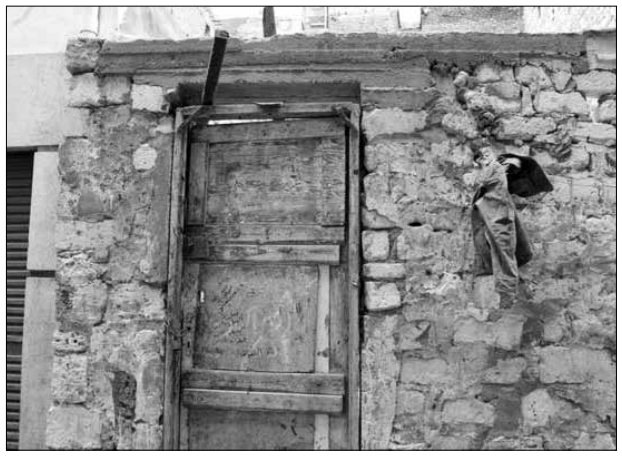

ويضيف: «ناشدنا وزارة الثقافة حماية المنزل المتهالك الذي يحوي كل أغراض سيد درويش الشخصية، ومنها: ألحان لم تخرج إلى النور حتى الآن يبلغ عددها نحو 475 نوتة موسيقية».

وتقول زوجة حفيد سيد درويش سوزان مهدي، وهي من أعضاء الفرقة الموسيقية: «الفيلم الذي أنتج في الستينات من القرن الماضي وتناول حياة سيد درويش، لم يشر إلى حياة أسرته الموجودة في القاهرة، فقد تجاهل تماماً السنوات التسع الأخيرة التي أمضاها في القاهرة.

في السخرية السياسية

لا شك أن التهكم والسخرية من الأوضاع السائدة موقف سياسي إعلامياً يتناول بالنقد اللاذع البنى السياسية والاقتصادية الاجتماعية، وساعد ظهور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار هذا النمط عبر منصاتها كالتويتر واليوتيوب وغيرها.

■ آلان داود

انتشرت السخرية السياسية عبر هذه المنصات حتى أصبح لها نجومها المعروفون وصفحات وقنوات واسعة الانتشار، بعضها عمل فردي بحت، وبعضها الآخر من أجل جمع المال، وبعضها غير بريء يعمل لصالح جهات إعلامية ما. تصنف السخرية السياسية والنقد اللاذع كشكل من الأشكال الضرورية لحرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام، وتقارب بعض الصفحات التي تنشط في هذا المجال، أن تكون أشبه ببرلمان فيسبوكي لبحث القضايا العامة للناس، بسبب عدم فعالية المنابر الأخرى في الحديث عن هذه القضايا، ولجوء شرائح واسعة إلى منابر افتراضية للتعبير عن رأيها.

تصل درجة السخرية السياسية إلى نقاط لم تستطع وسائل الإعلام المهيمنة الوصول إليها، وتكاد تشمل كل ما هو سائد، هي بحد ذاتها حمّالة أوجه في حال انعدام طرح الحلول للقضايا التي تسخر منها، وتغرق بالتالي في الموقف اليومي العاجز سياسياً أمام السائد.

اكتشفت بعض الجهات الإعلامية وغير الإعلامية أهمية ذلك، وشاهدت في الوقت نفسه موقفها اليومي العاجز سياسياً وبدأت تستفيد منها لأنها لا تستطيع تغيير البنى السائدة فعلياً إذا لم تطرح الحلول اللازمة.

ظهر على إثر ذلك نجوم السخرية السياسية المصنعون، الذين يسلطون نار السخرية والانتقاد السياسي المحق لتسويق استنتاجات سياسية خاطئة في شكل جديد لعقلية الوصاية وهيمنة السائد. يحتل أبطال السخرية عبر الصفحات الفيسبوكية العملاقة وقنوات اليوتيوب حيزاً كبيراً من الأعمال الساخرة اليوم، بسبب تراجع دور التلفاز، حتى أن برامج التلفاز الساخرة الشهيرة نفسها بدأت تنتقل إلى هذه المنصات.

أما حول الأهمية السياسية لهذا النمط، فقد يتحول بعض ممثلي الأعمال الساخرة إلى منصات تنطلق منها المعارك الإعلامية المقبلة، وربما توازي المعارك السياسية في الحدة والقوة.

أخبار ثقافية

20 ألف كتاب في شهر الكتاب

تنظيم الهيئة العامة السورية للكتاب في وزارة الثقافة معرضاً للكتاب تحت عنوان «شهر الكتاب السوري» في مبنى كلية الحقوق بجامعة دمشق يوم العاشر من نيسان الجاري، ويستمر لغاية العاشر من أيار القادم، ويضم في أجنحته أكثر من 20 ألف نسخة كتاب في مختلف الصنوف من إصدارات الهيئة، وتشمل الفكر والأدب والفن والمسرح والسينما والسياسة والترجمة خلال الفترة السابقة، إضافة إلى ما صدر العام الماضي وبداية هذا العام ضمن المشروع الوطني للترجمة. وسيضم المعرض أقراص مدمجة ضمن «مشروع الكتاب الناطق» لإصدارات الهيئة.

مهرجان التراث السوري في الحسكة

قدم مهرجان التراث السوري في الحسكة صوراً للغنى الثقافي الذي يميز المحافظة، ومجموعة من المقتنيات التراثية القديمة، والأدوات التي كانت تستخدم في عمليات الزراعة والحياكة والترحال. وضم المهرجان الذي تقيمه وزارة السياحة بالتعاون مع وزارة الثقافة في صالة المركز الثقافي، معرضاً فنياً مشتركاً للفن التشكيلي والتصوير الضوئي والمقتنيات التراثية، شارك فيه عدد من فناني المحافظة، بلوحات تعبر عن جمالية تراث المحافظة. وقدمت فرق نابادا وبارمايا للفلكلور الشعبي فقرات فنية ودبكات شعبية من التراث العربي والسرياني والكلداني والآشوري.

كانوا وكنا

قيل: إن مشاريع السكك الحديدية وشبكة الكهرباء الكبرى استطاعت أن تحافظ على وحدة بعض البلدان رغم تقسيمها المؤقت، وستلعب المشاريع نفسها أحد أدوار توحيد تلك البلدان في المستقبل، لذلك تحمل هذه المشاريع أهمية اقتصادية اجتماعية لتحقيق أعمق عدالة اجتماعية، وأعلى نمو اقتصادي، بالنسبة لأي بلد. صورة لمجموعة من عمال السكك الحديدية السورية أمام قاطرة في محطة قطار درعا عام 1956.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/04/08» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

أبو ردانا والماية تنعش الذاكرة الشعبية!

التراث عموماً والغنائي خصوصاً، هو إبداع الشعب وهوية له، وتأريخ لآلامه وأفراحه وأتراحه التي أغفلتها صفحات المؤرخين لقوى الهيمنة من حكام وأديان. هو من التراث اللامادي، هو الذاكرة الشعبية، ووليد البيئة، لكنه يتجاوز حدود جغرافيا المكان وإن بقي مطرزاً بألوانها، هو تلاقح الوجود مع الحياة لدى شعوب المنطقة.

■ زهير مشعان

التراث الغنائي يتجاوز أيضاً حدود الزمان، فجذوره تمتد في عمق الأرض منذ مئات بل وآلاف السنين، كما يتجاوز أيضاً الأجيال، فهي تحمله في ذاكرتها منذ الولادة مع هدي الأمهات، ومع آهات شابّ عاشق، وألم مضطَّهد، وحزن كهل على الغائب.. يرددِه الكبار والصغار، فتنتعش الذاكرة مع كل بحة ناي لراعٍ، ونبض وتر، وعويل ربابة، وإيقاع دفٍ، وقرع طبلٍ، ورقص زرناية ومجوز.

حفل تكريم غنائي

بتاريخ يوم السبت الواقع في 2018/4/7، بمبادرة من الهيئة العامة لدار الأسد للثقافة والفنون، وفرقة التراث السوري للموسيقى بقيادة الفنان نزيه أسعد جرى حفل لتكريم الفنان الفراتي ذياب مشهور، وذلك في مجمع دمر الثقافي.

التكريم جاء عبر أداء أغانيه من قبل بعض المطربين «عبد الوهاب الفراتي- وسام الحمصي- نضال مداد»، بمشاركة فرقة التراث السوري للموسيقى، بقيادة الفنان نزيه أسعد.

بدأ الحفل بتقاسيم على الناي من مقام السيكاه، ثم قدم الفنان الفراتي نضال مداد موال كل شيء بالدير حلو، وأتبعها بأغنية ذياب «ويلي منكم يا ويلي» ثم أتبعها بعتابا هواوية وحق جسرك يا نهر الدير، وأغنية «لأهلنا لبس العباية شكد يلبك لأهلنا» وهي من ألحان الفنان الفراتي طارق النوّارة، والمواويل والأغاني تعبر عن واقع مدينة دير الزور وأهلها.

الشابة وسام الحمصي أدت أغنيتين من أغاني ذياب «هَايْ لَيْ ياما لَيْ» وأغنية «يا بو اردين».

الفنان عبد الوهاب الفراتي قدم موالاً بالفصحى، لست أشكو حرب جفني والكرى، وسبقته تقاسيم عود على مقام الحجاز، ثم عتابا فراتية فراقية، هلي يا أهل المضايف والدواوين، وأغنية ذياب« ويل ويلي تلعي، مثل القطاية تلعي» ثم أغنيته«محبوبي مضمر» ثم موال شفت نهر الفرات بحزنه غرقان مع تقاسيم على البزق من مقام الهزام، ثم تقاسيم على الكمان من مقام البيات مع عتابا هواوية، وأغنية«ميلي عليّ ميلي» ثم تقاسيم على الكمان أيضاً من مقام السيكاه وأغنية عالماية، ثم موال سلام على سورية ودير الزور وأهلها وأغنية «مُرْ يا مدلل واشرب جاي».

معاناة وعفوية

الفنان ذياب مشهور صعد إلى المنصة وتحدث: التكريم ليس لي بل هو لكم، وأنا نقلت التراث الفراتي السوري وحملته على أكتافي وأوصلته إلى البلدان العربية والعالم، وبكل عفوية وصراحة تحدث عن مسيرته ومعاناته، حيث جاع، وكان يأخذ الخبز اليابس من المطاعم، بحجة أنها لخروف، وكما قال: كنت أنا الخروف. ثم أدى موال، يا عيوني شوفي حبايبنا، وأغنية «طولي يا ليلة» وكانت أول أغنية له عام 1972، ثم تلقى درعاً وباقة من الورد مع تفاعل وتشجيع كبير من الجمهور.

أنا نقلت التراث الفراتي السوري وحملته على أكتافي وأوصلته إلى البلدان العربية والعالم

لقاءات على هامش التكريم

التقت قاسيون بعدد من الفنانين المشاركين، وكان الحديث عن التراث والغناء الفراتي وإبداع ذياب مشهور.

– الفنان ذياب مشهور: شكراً على حضوركم، وسبق أن التقيت بقاسيون، التراث الغنائي الفراتي حياتي، والتكريم لكم أنتم الجمهور.

– الفنان نزيه أسعد قائد الفرقة الموسيقية: التراث الفراتي يتميز بأنه حسّاس، وهو المدرسة التي استقى منها أغلب الفنانين، إحساس عال يكمن في الألحان والكلمات، والميزة الأهمّ، أنه نابع من عفوية الإنسان الفراتي الذي اشتم هواء الفرات ودجلة وأفرز حالة روحية عالية تصل للكبير والصغير، وأنا أفتخر بالفنان ذياب مشهور وتتلمذت على أغانيه، فهو أسطورة تراثية.

– الفنان الملحن طارق النّوّارة: التراث الفراتي يتميز بالشجن الجميل وليس الحزن كما يعتقد البعض، وتجربة ذياب مشهور تؤكد أنه صرح وعلم من أعلام الغناء العربي وليس السوري والفراتي فقط، وهو سفير الأغنية الفراتية وأوصلها إلى العالم، بأرضية ريفية بسيطة، رغم ظروفه الصعبة، ويجب المحافظة على التراث كما هو، لكن ممكن تهذيب بعض المفردات المحلية غير المفهومة للبعض، وتطويره موسيقياً بالتوزيع فقط.

– الفنان نضال مداد: تراثنا حضارتنا، ويتميز بغناه وتنوعه وهو مستوحى من بيئتنا الفراتية والبادية، وذياب مشهور مدرسة للأغنية التراثية والفراتية، ونقلها إلى مستوى مرموق، وإلى العالم.

– الفنان عبد الوهاب الفراتي: التراث الفراتي الغنائي يتميز بحلاوته وأسلوبه وله خصوصية في أسلوبه وفي كلماته العذبة وإيقاعه وجمله الموسيقية القصيرة، وذياب كان يجب تكريمه من زمان فهو قامة كبيرة.

ذياب مشهور

فنان ومطرب سوري ولد في بلدة موحسن في محافظة دير الزور بتاريخ 15 شباط عام 1946.

يتميز بالغناء الفراتي الأصيل، وقدم أغانيَ كثيرة، واشتهر على مستوى الوطن العربي، واشترك في عدد من الأعمال التلفزيونية السورية، منها مع دريد لحام وناجي جبر في أعمال فلكلورية سورية قديمة. كما عرف بلقب المطرب الفراتي.

بدأ مسيرته الفنية في عام 1958، واعتمد على قدرته السمعية، وتعلم على يد الموسيقي الكفيف يوسف جاسم «أبو حياة» الذي علّمه المقامات الشرقية وفنون الأداء؛ استطاع أن يؤلف كلمات أغنياته ويضع ألحانها بنفسه، وكان مشروعه هو نشر الأغنية الفراتية السورية، الذي عمل عليه منذ السبعينيات «1970»، إلى أن قرر الاعتزال في «2004».

تم تصنيفه كمطرب في إذاعة دمشق، وذلك بموجب قرار لجنة مكونة من مجموعة من الفنانين الكبار.

التقى مع الفنان دريد لحام في العام 1972م حيث اشترك معه في مسلسل صح النوم وغنى بعض الأغاني مثل «طولي يا ليلة» و«ميلي علي ميلي». كما شاركه أيضًا بمسلسل ملح وسكر حيث غنى «يابو ردين» و«علمايا».

له الكثير من الأغاني الجميلة التي ذاع صيتها على مستوى سورية والعالم العربي وبعض البلدان الأجنبية في السبعينات «1970» والثمانينات «1980» منها أغنية «يا بو ردين يا بو ردانا» وعالماية عالماية، ونمنم خانم وغيرها.

لا شك أن الفنان الفراتي ذياب مشهور علم من أعلام التراث الفراتي والسوري، وكانت قاسيون قد أجرت لقاءً معه في 23 أيار/ 2007، كما جرى تكريمه في دير الزور في آب 2007 .